وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 45قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تخصص :تمويل التنمية

الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة
دراسة تجارب بعض الدول العربية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص تمويل التنمية

إعداد الطلبة:
- سيساوي منال
- تريعية مروة

إشراف الأستاذة:
* كيندة زليخة

السنة الجامعية:2012/2011

قال الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

"ولقد كرمنا بني آدم و حملناهم في البر والبحر و رزقناهم من الطيبات و فضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا"

صدق الله العظيم

الآية 70 من سورة الإسراء

تشكرات

اللهم إنا نسألك أن تجعل العلم سياج بحثنا و اعتمادنا والصبر ذهاب مللنا و عنادنا والحلم ربيع جدنا و اجتهادنا والهدى نور عقلنا ورشادنا و اليقين جلاء شكنا والوصول إلى حقائق الأسرار وأسرار الحقائق غايتنا والتحلي بفضائل العلم فخرنا

و نشر المعرفة لأهلنا كنزنا و دخرنا و المداومة على البحث عملنا وشكرنا.

الحمد لله الذي مهد لنا كل سبيل و يسر لنا كل عسير،ووفقنا إلى العمل المتواضع الذي نام لان يكون محض إعجاب ورضا أساتذتنا الأفاضل و مرجع قيم ينهل منه زملائنا من بعدنا

نتقدم بأسمى معاني التقدير والعرفان والشكر للأستاذة المشرفة كنيدة زليخة التي لم تبخل علينا بالنصح والتوجيه طيلة إنجازنا لهذا البحث.

الإهداء:

إلى من حملتني زمانا وغمرتني حنانا وقاسمتني أفراحا وأحزانا و كانت شمعة تنير دربي إلى اجمل هدية من هدايا الرحمن وأعز نعمة بعد نعمة الإيمان إلى قدوتي في الحياة و نور دربي حتى الممات"أمي العزيزة حفظها الله لي"

إلى سرراج البيت و نوره إلى الشهامة المفخرة بعرف الكادحين إلى من غمرني بحبه و لم يبخل علي يوما بالتضحيات أبي العزيز حفظه الله لي.

إلى جدتي الغالية شفاها الله و حفظها لنا جميلة

إلى اغلى ما في الوجود إخوتي، حميد، سلمى، خاصة نور البيت أخي الصغير عقبة

إلى صديقي العزيز الذي ساعدني كثيرا في انجاز هذا العمل"سليم"

إلى من اراده الله ان يقاسمني حياتي وأرادني شريكة لحياته الذي أتمنى أن يكون له نعمة الزوجة"خالد" وإلى عائلته الكريمة

إلى كافة الأصدقاء والزملاء وخاصة زينب،مليكة، سمية، زبيدة

إلى كل زملائي في الدراسة خاصة دفعة 2011.2012.

إلى كل حبيب سقط اسمه سهوا من هذه الصفحة فهو في القلب محفوظ

منال

الإهـــداء

في البداية أحمد الله عز وجل و أشكره على النعم التي أنعمنا بها و من بين هاته النعم نعمة إكمالي لمشواري الدراسي

أهدي ثمرة جهدي إلى من كانت حبل متين و ركز معين و منبع الحنان و سندي طيلة حياتي الدراسية"أمي العزيزة"

إلى رمز المحبة و التضحية و من كرس حياته من أجل تربيتي وتعليمي "أبي الحنون"

إلى من أراد لي العلا و رفيق دربي الوحيد"أخي الغالي" الذي أتمنى له التوفيق في حياته و تحقق كل أمنياته"حسام"

إلى من كان معينا لي زوجي "سفيان"

إلى عمي المغترب بكندا"عبد الله" وإلى جميع أعمامي و عماتي و أخوالي و خالاتي و جميع أفراد عائلة ترايعية وعائلة قرابسية" دون استثناء.

و إلى كل صديقاتي: منال.زوليخة. مريم. سهيلة.غنية.حورية.فريدة.و إلى جميع زملائي في الفوج الثاني.

"مروة"

فـهـــــرس المحتويات

التشكــرات: I
الإهـــداء:.....II
قائمة الجداول :.....IV
قائمة الأشكال:.....IV
المقدمة العــامـة:{ أ- ه }
تحديد إشكالية البحث:.....ب
فرضيات البحث:.....ب
تحديد إطار البحث:.....ج
دوافع اختيار الموضوع:.....ج
أهداف البحث:.....ج
موقع البحث من الدراسات السابقة:.....د
خطة و هيكل البحث:.....ه
الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر {2- 44}
تمهيـــد:
المبحـــــث الأول: مفـــــاهيم عامـــــة حـــــول الاســـــتثمار الأجنبـــــي المباشر..... 2
المطلـــــب الأول: الاســـــتثمار الأجنبي.تعريفـــــه، أهميتـــــه و أهدافه..... 2
الفـــــرع الأول:تعريـــــف الاســـــتثمار الأجنبي.....2
الفـــــرع الثاني:أهميـــــة الاســـــتثمار الأجنبي.....3
الفـــــرع الثالث:أهـــــداف الاســـــتثمار الأجنبي.....3
المطلـــــب الثـــــاني:أنواع الاســـــتثمار الأجنبي.....4
الفـــــرع الأول:الاســـــتثمار الأجنبـــــي غيـــــر المباشر.....4
الفـــــرع الثـــــاني: الاســـــتثمار الأجنبـــــي المباشر.....4
المطلـــــب الثالـــــث: نبـــــذة تاريخيـــــة عـــــن الاســـــتثمار الأجنبـــــي المباشر.....5
الفرع الأول: المرحلة الأولى﴿ 1800-1914﴾ 5
الفـــــرع الثـــــاني: المرحلـــــة الثانيـــــة﴿1914-1944﴾.....6

الفرع الثالث:المرحلة الثالثة(1945- 1989).....6
الفرع الرابع: المرحلة الرابعة(1990-2000).....7
المطلب الرابع: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و أهميته.....8
الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.....8
الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.....10
المبحث الثاني:أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و النظريات المفسرة له..... 12
المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....12
الفرع الأول : التصنيف حسب الملكية 12
الفرع الثاني: التصنيف حسب الهدف.....15
الفرع الثالث:الأشكال الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر.....16
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.....18
الفرع الأول: التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر..... 18
الفرع الثاني: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر..... 21
المبحث الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، مخاطره وآثاره.....23
المطلب الأول: دوافع الكامنة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر..... 23
الفرع الأول: دوافع المستثمر الأجنبي..... 23
الفرع الثاني: دوافع الدولة المضيفة.....24
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه..... 24
الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....24
الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر..... 28

المطلب الثالث : مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.....28
المطلب الرابع: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.....29
الفرع الأول: الآثار السلبية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر..... 30
الفرع الثاني: الآثار الايجابية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر.....31
المبحث الرابع: الشركات متعددد الجنسيات كأداة لتجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر.....35
المطلب الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات..... 35
المطلب الثاني: سمات الشركات متعددة الجنسيات.....36
المطلب الثالث: استرتجية الشركات متعددة الجنسيات.....37 الفرع الأول: أنواع الاستراتيجيات وفق DOZ.....37
الفرع الثاني: أنواع الاستراتيجيات وفق PORTER.....38
الفرع الثالث: إستراتيجية فروع الشركات متعددة الجنسيات.....41
المطلب الرابع: مصادر تمويل الشركات متعددة الجنسيات.....41
الفرع الأول: مصادر التمويل الداخلية أو المحلية.....42
الفرع الثاني: مصادر التمويل الدولية.....42
الفرع الثالث: مصادر التمويل الأجنبي.....43
خلاصة الفصل الأول.....45
الفصل الثاني : المناطق الحرة ودورها في جدب الاستثمارات الأجنبية{90-46}
تمهيد
المبحث الأول: ماهية المناطق الحرة.....46
المطلب الأول: نشأة وتطور فكرة المناطق الحرة 46
المطلب الثاني: تعريف المناطق الحرة.....48

الفـــــرع الأول: تعريـــــف المنـــــاطق الحـــــرة فـــــي الاصـــــطلاح الفقهي.....48
الفـــــرع الثـــــاني: تعريـــــف المنـــــاطق الحـــــرة فـــــي التشـــــريعات القانونية.....49
المطلـــــــــــب الثالـــــــــث: خصـــــــــائص المنـــــــــاطق الحرة.....52
الفـــــرع الأول: المســـــاحة الجغرافيـــــة المحـــــددة للمنطقـــــة الحـــــرة 52
الفـــرع الثـــاني: المنطقـــة الحـــرة معزولـــة جمركيـــا عـــن بقيـــة أقـــاليم الدولـــة المضيفة.....52
الفـــرع الثالـــث: المنطقـــة الحـــرة تخضـــع للســـيادة الكاملـــة للدولـــة المضيفة.....52
الفرع الرابع: يمنح في المناطق الحرة إعفاءات و حوافز ضريبية وجمركية وتسهيلات إجرائية بهدف تشجيع وجدب
الاستثمار تاليها.....53
المطلـــــــــب الرابـــــــع: المفـــــــاهيم المشـــــــابهة للمنـــــــاطق الحرة.....53
الفرع الأول: الأسواق الحرة.....53
الفرع الثاني: النقاط المشتركة OFFSHORE.....54
الفرع الثالث: الجنات الجبائية.....55
الفـــــــــرع الرابـــــــــع: الـــــــــنظم الجمركيـــــــــة الخاصة.....55
المبحـــــــــث الثاني:المنـــــــــاطق الحرة،أنواعها،أهـــــــــدافها ودورة حياتها.....58
المطلب الأول:أنـواع المنـاطق الحـرة.....
58
الفـــــرع الأول: تقســـــيم المنـــــاطق مـــــن حيـــــث الموقـــــع والمساحة.....58
الفـــــرع الثاني:تقســـــيم المنـــــاطق مـــــن حيـــــث طبيعيـــــة نشاطها.....59
المطلب الثالث: أهداف المناطق الحرة.....60
الفـــــرع الأول: أهـــــداف المنـــــاطق الحـــــرة بالنســـــبة للدولـــــة المضيفة.....60
الفـــــرع الثـــــاني: أهـــــداف المنـــــاطق الحـــــرة بالنســـــبة للاســـــتثمارات المحليـــــة و الأجنبية.....62

الفـــرع الثالـــث: أهـــداف المنـــاطق الحـــرة بالنســـبة للـــدول الصـــناعية الكبرى.....62
المطلـــــــب الثالـــــــث: أهميـــــــة المنـــــــاطق الحرة.....63
المطلـــــــب الرابـــــــع: دورة حيـــــــاة المنـــــــاطق الحرة.....64
الفـــــــرع الأول: مرحلـــــــة دراســـــــة وتكـــــــوين المنطقـــــــة الحرة.....65
الفـــــــرع الثـــــــاني: مرحلـــــــة انطـــــــلاق وتوســـــــع المنطقـــــــة الحرة.....65
الفرع الثالث: مرحلة النضج.....66
الفـــــــرع الرابـــــــع: مرحلـــــــة النهايـــــــة أو تحـــــــول المنطقـــــــة الحرة.....66
المبحـــــث لثالث:عوامـــــل نجـــــاح المنـــــاطق الحـــــرة والمعوقـــــات التـــــي تواجهها.....68
المطلـــــــب الأول: مقومـــــــات نجـــــــاح المنـــــــاطق الحرة.....68
الفرع الأول:المقومات السياسية والأمنية.....68
الفـــــــرع الثـــــــاني: المقومـــــــات الاقتصادية.....69
الفرع الثالث: المقومات البشرية.....69
الفرع الرابع: المقومات التشريعية.....70
الفرع الخامس:.....70
المطلـــــــب الثـــــــاني: عوامـــــــل نجـــــــاح المنـــــــاطق الحرة.....71
الفـــــــرع الأول: الموقـــــــع الجغرافـــــــي المتميـــــــز للمنطقـــــــة الحرة.....71
الفـــــــرع الثـــــــاني: إكمـــــــال مســـــــتلزمات البنيـــــــة الأساسية.....71
الفرع الثالث: التوازن في المناخ.....72
الفـــــــرع الرابـــــــع: دراســـــــات الجـــــــدوى الاقتصـــــــادية والفنية.....72
الفـــــــرع الخـــــــامس: كفـــــــاءة وشـــــــفافية وإداريـــــــة المنطقـــــــة الحرة.....73
الفـــــــرع الســـــــادس: تـــــــوفير الخـــــــدمات الماليـــــــة والمصـــــــرفية المتطورة.....73

الفـــــرع الســـــابع: الحصـــــول علـــــى شـــــهادة الجـــــودة الشـــــاملة(الايزو 9002).....74
الفـــــرع الثـــــامن: الاســـــتفادة مـــــن تجـــــارب المنـــــاطق الحـــــرة القائمة.....74
الفرع التاسع:الإعداد الإدارة الأزمات.....74
المطلـــــــــــب الرابـــــــــــع: معوقـــــــــــات المنـــــــــــاطق الحرة.....75
الفـــــــــــرع الأول: المعوقـــــــــــات الاقتصـــــــــــادية والمالية.....75
الفـــــــــــرع الثـــــــــــاني: المعوقـــــــــــات التشـــــــــــريعية القضائية.....77
الفـــــــــــرع الثالـــــــــــث: المعوقـــــــــــات المتعلقـــــــــــة بالبنيـــــــــــة التحتية.....79
الفرع الرابع:المعوقات الإدارية.....79
الفرع الخامس: المعوقات السياسية.....80
الفـــــــــــرع الســـــــــــادس: المعوقـــــــــــات المتعلقـــــــــــة بالأيـــــــــــدي العاملة.....80
الفرع السابع: المعوقات الخارجية.....81
المبحـــــــــث الرابـــــــــع: مقومـــــــــات الاســـــــــتثمار فـــــــــي النـــــــــاطق الحرة.....82
المطلـــــــــب الأول: الضـــــــــمانات القانونيـــــــــة للاســـــــــتثمار فـــــــــي المنـــــــــاطق الحرة.....82
الفـــــرع الأول:الضـــــمانات الموضـــــوعية والإجرائيـــــة للاســـــتثمار فـــــي المنـــــاطق الحرة.....82
الفـــــرع الثـــــاني: مظـــــاهر حمايـــــة الاســـــتثمارات الأجنبيـــــة فـــــي الاتفاقيـــــات الدولية.....84
المطلـــــــــب الثـــــــــاني: حـــــــــوافز الاســـــــــتثمار فـــــــــي المنـــــــــاطق الحرة.....85
الفرع الأول:الحوافز المالية.....86
الفرع الثاني: الحوافز الضريبية.....87
المطلـــــب الثالـــــث: دور المنـــــاطق الحـــــرة فـــــي جـــــذب الاســـــتثمار الأجنبـــــي المباشر.....88
خلاصة الفصل الثاني.....90
الفصل الثالث:تجارب بعض الدول العربية في مجال المناطق الحرة {91-151}
تمهيد:

المبحث الأول: نظرة عامة حول المناطق الحرة العربية.....91
المطلب الأول: التوطين الجغرافي للمناطق الحرة.....91
المطلب الثاني: خصائص وأهداف المناطق الحرة العربية.....92
الفرع الأول: الخصائص العامة للمناطق الحرة.....92
الفرع الثاني: أهداف المناطق الحرة العربية.....97
المطلب الثالث: مقارنة المناطق الحرة العربية مع تجارب الدولية.....98
المطلب الرابع:أهم الصعوبات التي تواجه المناطق الحرة العربية.....99
الفرع الأول: مشكلات البنية التحتية.....100
الفرع الثاني:مشكلات إدارية.....100
الفرع الثالث: مشكلات تسويقية وعقبات قانونية.....100
المبحث الثاني: المناطق الحرة في مصر.....102
المطلب الأول:نشأة المناطق الحرة المصرية وأهدافها.....102
الفرع الأول: نشأة المناطق الحرة المصرية.....102
الفرع الثاني: أهداف المناطق الحرة المصرية.....102
المطلب الثاني: أشكال المناطق الحرة المصرية.....104
الفرع الأول: المناطق الحرة العامة.....104
الفرع الثاني: المناطق الحرة الخاصة.....108
المطلب الثالث: المزايا والحوافز والإعفاءات التي تمنح لمشروعات المناطق الحرة المصرية.....109
الفرع الأول:المزايا التي تقدمها المناطق الحرة المصرية.....109

الفـــرع الثـــاني:الحوافز و الإعفـــاءات التـــي تقـــدمها المنـــاطق الحـــرة المصرية.....109
الفـــرع الثالـــث: الضـــمانات الممنوحـــة لمشـــروعات المنـــاطق الحـــرة المصرية.....111
المطلـــب الرابـــع: دور المنـــاطق الحـــرة ببورســـعيد فـــي جـــدب الاستثمارات.....111
الفـــرع الأول: نشـــأة المنطقـــة الحـــرة ببورسعيد.....111
الفـــرع الثـــاني: المشـــاريع الاســـتثمارية فـــي المنطقـــة الحـــرة ببورسعيد.....112
الفـــرع الثالـــث: إدارة المنـــاطق الحـــرة العامـــة ببورسعيد.....113
الفـــرع الرابع:الالتزامـــات ولجبـــة علـــى المشـــروعات المنطقـــة لحـــرة ببورسعيد.....119
المبحـــث الثالـــث: المنـــاطق الحـــرة الأردنية.....121
المطلـــب الأول:نشـــأة المنـــاطق الحـــرة الأردنية.....121
المطلـــب الثـــاني: أنـــواع المنـــاطق الحـــرة الأردنية.....122
الفـــرع الأول: أنـــواع المنـــاطق الحـــرة الأردنية.....123
الفـــرع الثـــاني: أهـــداف المنـــاطق الحـــرة الأردنية.....125
المطلـــب الثالـــث: الحـــوافز والإعفـــاءات التـــي تمنحهـــا المنـــاطق الحـــرة الأردنيـــة 125
المطلـــب الرابـــع: حركـــة الاســـتثمار فـــي المنـــاطق الحـــرة الأردنيـــة وآفاقهـــا المستقبلية.....126
الفـــرع الأول:حركـــة الاســـتثمار فـــي المنـــاطق الحـــرة الأردنية.....126
الفـــرع الثـــاني: الأفـــاق المســـتقبلية للمنـــاطق الحـــرة الأردنية.....129
المبحـــث الرابع:المنـــاطق الحـــرة فـــي الجزائر.....125
المطلـــب الأول:الإطـــار القـــانوني لإنشـــاء المنـــاطق الحـــرة الجزائرية.....130

الفـــــــرع الأول:الاســـــــتثمار فـــــــي المنـــــــاطق الحـــــــرة فـــــــي الجزائر.....130
الفـــــــــــــرع الثاني:الضـــــــــــــمانات الممنوحـــــــــــــة للاستثمار.....131
الفـــــــــرع الثالث:تســـــــــيير المنـــــــــاطق الحـــــــــرة فـــــــــي الجزائر.....132
الفـــــــــرع الرابـــــــــع: النظـــــــــام الجمركـــــــــي بالمنـــــــــاطق الحرة.....133
المطلـــب الثـــاني: إمكانيـــة إقامـــة منـــاطق حـــرة بـــالجزائر و الأهـــداف المرجـــوة منها.....134
الفـــــــرع الأول: إمكانيـــــــة إقامـــــــة منـــــــاطق حـــــــرة بـــــــالجزائر 134
الفـــــــرع الثاني:الأهـــــــداف المرجـــــــوة مـــــــن إقامـــــــة منـــــــاطق حـــــــرة بالجزائر.....136
المطلـــــــــب الثالـــــــــث: المنطقـــــــــة الحـــــــــرة فـــــــــي ولايـــــــــة جيجل.....137
الفـــــــرع الأول: مـــــــؤهلات المنطقـــــــة الحـــــــرة فـــــــي ولايـــــــة جيجل.....137
الفرع الثاني: منطقة بلارة.....140
الفرع الثالث: إلغاء المنطقة الحرة.....141
الفـــرع الرابع:العوامـــل المميـــزة فـــي عـــدم تجـــار المنطقـــة الحـــرة فـــي جـــذب الاستثمارات.....143
المطلـــب الرابـــع: الآثـــار المتوقعـــة مـــن إقامـــة منطقـــة حـــرة فـــي الجزائر.....148
الفرع الأول : الآثار الايجابية 148
الفرع الثاني : الآثار السلبية 148
خلاصة الفصل الثالث 151
الخاتمـة العـامـة : {152 - 157}
الخلاصة العامة: 152
نتائج البحث : 152
نتائج اختبار صحة الفرضيات: 154
التوصيات المقترحة :.....155
آفاق البحث :.....156
قائمة المراجع {157- 162}
أولا: قائمة المراجع باللغة العربية 157
ثانيا: قائمة المراجع باللغة الفرنسية 161

ثالثا: المواقع الالكترونية.....162

مقدمـــة العامـــة:

شهد العالم عدة مشاكل و أزمات اقتصادية و اجتماعية و خاصة الدول النامية ومع البحث عن الحلول للخروج من هذه الوضعية و لمواجهة المشكلات الاقتصادية العالمية الأخرى لجأت كثير من دول العالم إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العديد من الدول المتقدمة و النامية، و منذ بداية الخمسينات أخذ الاستثمار الأجنبي في مشروعات المناطق الحرة يؤدي دورا فعالا في الإسهام بطرق مباشرة و غير مباشرة في تحقيق بعض الأهداف في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالدول العالم.

و فكرة المناطق الحرة عرفت قديما في بعض الدول التي تمتلك موانئ بحرية و اقتصرت مهمتها على أنها وسيلة من وسائل تنشيط التبادل الدولي و خدمة التجارة العالمية، و مع تفاقم المشاكل الاقتصادية و تزايدها تنوعت أشكال المناطق الحرة و تزايد اتجاه الدول النامية نحو إقامة تلك المناطق و خلال فترة من التغيرات الاقتصادية الهامة سواء بالنسبة لاقتصاديات الدول الصناعية الكبرى أو بالنسبة للدول النامية، حيث أدى التدهور الكبير في الطلب العالمي على صادرات المواد الأولية و المنتجات الزراعية كثيفة الاستخدام العمل من قبل الدول المتقدمة و كذا التخصص و تقسيم العمل و تجزئة العمليات الإنتاجية و تزايد و تنوع الأسواق الدولية و ازدياد الحواجز الجمركية وقيود الحماية و تحول الكثير من الدول إلى إتباع إستراتيجية لإحلال محل الواردات إلى الاتجاه إلى إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير و زيادة معدلات البطالة و تفاقم العجز في ميزان المدفوعات و تزايد الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية، كل هذا أدى إلى محاولة البحث المستمر عن أشكال و صور جديدة للمناطق الحرة تساهم و تعمل على تقديم الحلول لتلك المشاكل المتعددة و المتنوعة.

وفلسفة تحقيق الأهداف تكمن في تهيئ و خلق مناخ اقتصادي لجذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق وضع متكامل من الحوافز و تزويد المناطق بالبنية الأساسية الضرورية التي تتمكن فيها الاستثمارات الأجنبية من إقامة أنشطة اقتصادية مريحة على قدر كبير من الكفاية الاقتصادية تقام أساسا على استغلال المزايا النسبية للدول النامية و هي وفرة العمالة.

وتتمثل أهمية المناطق الحرة بالنسبة لاقتصاديات البلدان النامية في تنمية الاستثمارات و ما ينجم على هذا الإنماء من آثار اقتصادية هامة في تنمية الصادرات و العمالة و حصيلة النقد الأجنبي والقيمة المضافة فضلا عن نقل التكنولوجيا و التنمية الإقليمية.

ولقد ظهرت فكرة المناطق الحرة و انتشرت في عدة دول عربية على غرار مصر و الأردن و كذا الجزائر و ذلك من خلال المرسوم التشريعي رقم 93-320 المؤرخ في ربيع الثاني 1414هـ، الموافق لـ5 أكتوبر 1993 المتعلق بقانون الاستثمار.

- **تحديد إشكالية البحث.**

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي تلعبه المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

و من خلال الإشكالية الرئيسية تظهر لنا الأسئلة الفرعية التي تساعدنا على فهم و تحليل الموضوع بطريقة جيدة وهي على النحو التالي:

- ما هو مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و الأهمية التي يجسدها بالنسبة للدول المضيفة؟
- ماهو مفهوم المناطق الحرة و الصور المختلفة لها؟
- ما هي التكلفة الاقتصادية و الاجتماعية التي تتحملها البلدان المضيفة من إنشائها للمناطق الحرة؟
- ما هو واقع المناطق الحرة و دورها في اقتصاديات الدول العربية بصورة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة؟

- **فرضيات البحث:**

وللإجابة على إشكاليتنا تبلورت في أذهاننا الفرضيات التالية:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية حققت نتائج ايجابية للدولة المضيفة
- تلعب المناطق الحرة دورا مهما في جذب و تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر

نجاح المناطق الحرة في البلدان العربية يرتبط بتوفر مجموعة من العوامل المرتبطة بالمناخ الاستثماري و التخطيط الجيد و المسبق للمنطقة والإدارة الكفئة

- **تحديد إطار البحث**:

نظرا للأهمية التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر بجميع أنحاء العالم ظهر وعي دولي و محلي الإنشاء بالمناطق الحرة لما تحققها من مزايا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و في هذا الإطار فإن بحثنا هذا يتمحور حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمناطق الحرة إضافة إلى استعراض تجارب بعض الدول العربية التي تمحورت في تجربة كل من مصر والأردن بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

- **دوافع اختيار الموضوع:**

لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع وفق اعتبارات عديدة منها:

✓ **دوافع موضوعية**

- التسابق و الاتجاه المتزايد في إقامة المناطق الحرة من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- محاولة إلقاء الضوء على نظام المناطق الحرة في البلدان العربية و التعرف على حقيقة و أبعاد هذا النظام و ما يمكن أن يبرزه من نتائج مختلفة.

✓ **دوافع ذاتية:**

- الرغبة في الوقوف على الجوانب العامة للموضوع و التوصل إلى فهم أكثر لماهية المناطق الحرة و ما تهدف إليه.
- أنه يتدرج في نطاق تخصصنا (تمويل التنمية) ونظرا للقيمة العلمية الحديثة للموضوع خاصة أنه من أبرز المواضيع المطروحة على الساحة الدولية.
- نقص الدراسات الأكاديمية عن المناطق الحرة و دورها التنموي في الدول النامية و خاصة الوطن العربي.

- **أهداف البحث:**

تهدف من خلال هذا البحث إلى:

- إبراز الأهمية التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر عند استقطابه و تقييم انعكاساته على اقتصاديات الدول المضيفة له
- إيضاح التطور التاريخي للمناطق الحرة و التعرف على أشكالها والصور المختلفة منذ بدايتها إلى الآن و تبيان آثار تلك المناطق الحرة على اقتصاديات الدول العربية
- محاولة تحديد العوامل الحاكمة في نجاح المناطق الحرة، و دراسة مدى النجاح في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي أنشأت من أجلها
- محاولة الكشف عن مستقبل المناطق الحرة في دول العربية كمناطق الاستثمار في إطار الاتجاهات العالمية فيما يخص المناطق الحرة بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة
- الاستفادة من المناطق الحرة محل الدراسة و الاسترشاد بها من خلال تقييم تلك التجارب.

- **المنهج و الإدارات المستخدمة:**

قصد دراسة و معالجة الموضوع اتبعنا في بحثنا المنهج التاريخي الذي يقوم على تتبع التطور التاريخي لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر و المناطق الحرة و نظرا لاحتواء الموضوع على الجانب النظري الذي يتطلب سرد الأفكار و الجانب الإحصائي الذي يقوم على إعطاء الإحصائيات الاقتصادية و تحليلها استعملنا لذلك المنهج الوصفي و التحليلي، بحيث اعتمدنا على المراجع والمصادر و مواقع الانترنت.

و لجانا أحيانا إلى أسلوب المقارنة حيث اخترنا أكثر التجارب شهرة في مجال المناطق الحرة في البلدان العربية و أقربها إلى ظروف الجزائر و مصر، و الأردن

- **موقع البحث من الدراسات السابقة:**

يمكن ذكر الدراسات التي تم جمعها في إطار دراستنا:

- لحقا في شمولة، دور المناطق الصناعية الحرة في تنمية الاستثمارات الصناعية أطروحة دكتوراه، في الاقتصاد، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية،1992.

حيث توصل إلى تحديد الدور الذي تلعبه المناطق الحرة الصناعية في تنمية الاستثمارات الصناعية من خلال توفير البيئة و الإمكانيات الاستثمارية المراد توفرها.

- أسامة صادق المشنت، إدارة المناطق الجغرافية الحرة في مصر ودورها في دعم التنمية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في إدارة الأعمال ، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر، 1992.

حيث توصل إلى أن إدارة المناطق الحرة يجب أن تكون إدارة فعالة حتى تتبع عدد المناطق في دعم و تحقيق التنمية، حيث ركز دراسته على مصر، إلا أنها من بين دول التي شجعت فكرة المناطق الحرة.

- منور أوسرير، المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

حيث توصل إلى دراسة المناطق الحرة و المسار الذي عرفته في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية حيث ركز في ذلك على تجارب البلدان النامية.

ونحن نسعى من خلال هدا البحث ابراز الدور الدي تلعبه المناطق الحرة في جدب الاستثمار الاجنبي المباشر مع ابراز تجارب بعص الدول العربية في هدا المجال.

- **خطة و هيكل البحث:**

تضمن هذا البحث مقدمة عامة و خاتمة عامة و ثلاث فصول تضم كل منها تمهيد و خلاصة و لقد كانت على النحو التالي:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان"عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر" ولقد تضمن أربع مباحث كان الأول منها بعنوان مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر و الثاني كان بعنوان أشكال الاستثمار الأجنبي و النظريات المفسرة له أما المبحث الثالث فكان بعنوان دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر و النظريات المفسرة له أما الرابع بعنوان الشركات متعددة الجنسيات كأداة لتجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: جاءت تحت عنوان"المناطق الحرة و دورها في جذب الاستثمارات الأجنبية" و لقد تضمن أربع مباحث كان الأول منها بعنوان ماهية المناطق الحرة و الثاني بعنوان المناطق الحرة و أنواعها ، أهدافها و دورة حياتها أما الثالث فكان بعنوان عوامل نجاح المناطق الحرة و المعوقات التي تواجهها.

و المبحث الرابع جاء بعنوان مقومات الاستثمار في المناطق الحرة

الفصل الثالث: جاء تحت عنوان"

و لقد تضمن أربع مباحث كان الأول بعنوان نظرية عامة حول المناطق الحرة العربية و المبحث الثاني عنوانه المناطق الحرة في مصر أما عن المبحث الثالث فكان بعنوان المناطق الحرة الأردنية و المبحث الرابع كان بعنوان المناطق الحرة في الجزائر.

تمهيـــــد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أنواع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول من أجل النهوض باقتصادها و تحقيق التنمية للحاق بركب التقدم والرقي، و اعتباره مصدر لتمويل احتياجات الدول و محركا أساسيا لعجلة النمو الاقتصادي، لذلك زادت اهتمامات الباحثين الاقتصاديين و المنظمات الدولية بظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فتسابقت الدول على اختلاف درجة تقدمها في جذبه، و تأقلمت مع متطلباته محاولة منها لتعظيم الاستفادة منه خاصة النامية منها.

و من خلال الفصل الأول سنتناول عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أربع مباحث رئيسية كانت على النحو التالي:

- **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر.**
- **المبحث الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و النظريات المفسرة له.**
- **المبحث الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، محدداته، مخاطره، آثاره.**
- **المبحث الرابع: الشركات متعددة الجنسيات كأداة لتجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر.**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المكونات الرئيسية التي تدفع بوتيرة التنمية الاقتصادية و إحدى الوسائل الهامة لتحسين الوضعية الاقتصادية على المستوى الوطني والدولي و هذا كله من أجل خلق ثروات جديدة أو الزيادة في الثروات الموجودة و لقدتم تسليط الضوء في هذا المبحث عن ماهية الاستثمار الأجنبي و أنواعه و بعدها تم التطرق إلى نبذة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر و تعريفه و أهم خصائصه.

المطلب الأول : الاستثمار الأجنبي ،تعريفه الأهمية و أهدافه

إن الاستثمار الأجنبي هو الوسيلة التي تؤدي إلى مضاعفة و زيادة الثروات و تدعيم الطاقة الإنتاجية و من ثم دفع وتيرة التنمية الاقتصادية و تحسين الوضعية الاقتصادية على المستوى الوطني والدولي.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي

تعددت التعاريف المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والتي يمكن استعراض بعض منها على النحو التالي:

- يعرف على أنه:"كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية و السياسية سواء بهدف أو لأجل محدد أو لأجال طويلة"[1]
- تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية:"هو تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية و يمكن لهذا التحرير أن يكون في مجال عمليات معينة". [2]
- تعريف صندوق النقد الدولي: "تلك الاستثمارات المخصصة لهدف اكتساب فائدة دائمة في مؤسسة تمارس نشاطها داخل تراب دولة أخرى، و يكون هدف هذا الأخير هو امتلاك سلطة قرار فعلية في تسيير المؤسسة فإن الوحدات المشاركة و غير المقيمة و التي تخصص استثمارات فهي مسماة استثمارات أجنبية مباشرة.[3]

مما سبق يمكن استخلاص التعريف العام للاستثمار الأجنبي بأنه ذلك"الاستثمار الذي يتم خارج البلد الأصل و تجري في البلد المصيف والذي يتخذ الصيغة المباشرة وغير المباشرة و هذا سعيا وراء أهداف اقتصادية سياسية و مالية للبلد المستثمر أو البلد المضيف على السواء"

الفرع الثـانـي: أهميـة الاستثمـار الأجنبـي

تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي فيما يلي:[1]

- يهدف الاستثمار الأجنبي إلى خلق مناصب شغل و بالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية.
- إن الاستثمارات هي الصورة المعبرة للنمو و التقدم الوطني و هي الصورة المعبرة عن مدى تحقق المعيشة و الرفاهية الاجتماعية و من خلال هذه الأهمية يمكن اعتبار الاستثمارات كأداة تستعملها الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي و تغيير إحدى الوسائل الضرورية لتطوير المنشآت و توسيعها.
- النمو بالاستثمار بعد تكوين رأس مال جديدة و الذي بدوره يؤدي إلى توزيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة و هذا من خلال تنمية فروع الإنتاج و توسيع مكانتها في السوق.
- يسوق الاستثمار الأجنبي العملات الأجنبية عن طريق إنتاجية المنتجات ثم الاعتماد على تصديرها.

الفرع الثالث: أهداف الاستثمار الأجنبي:

إن الأهداف المراد تحقيقها من وراء الاستثمار الأجنبي هي:[2]

- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية
- الاستغلال والاستفادة من الموارد المالية والبشرية و المحلية المتوفرة.
- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج و الخدمات داخل الدولة المعينة مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي.
- خلق أسواق جديدة للتصدير و بالتالي خلق و تنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.

---

[1] : أحمد زكريا صيام، **مبادئ الاستثمار**، دار المناهج، الأردن، 1997، ص28.

[2] : حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص02.

[3] :فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة (الجزائر- مصر- السعودية)**، رسالة الماجستير، في الاقتصاد،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص4.

[1] **:** فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 6-5.

[2] **:** نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص:18.

- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج و التسويق و ممارسة الأنشطة و الوظائف الإدارية الأخرى.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي

إن الاستثمار الأجنبي باعتباره نوعا من أنواع الاستثمار يعبر عن امتلاك أحد المؤسسات أو أحد الأفراد في دولة ما لأصول مؤسسات تعمل في دولة أخرى.[1]

و عليه يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين:

*استثمار أجنبي غير مباشر

*استثمار أجنبي مباشر

الفرع الأول : الاستثمار الأجنبي غير المباشر

بالنسبة للاستثمار الأجنبي غير المباشرة ،لم يتبين أنه يوجد هناك اختلاف كبير حول هذا النوع من الاستثمارات النوعية ويقصد به الاستثمار في محفظة الأوراق المالية(الاستثمار المحفظي)، أو الاستثمار في الأوراق المالية أو التوظيف المنقول، و ذلك عم طريق شراء السندات الخاصة بأسهم الحصص، أو سندات الديون ، أو سندات الدولة من الأسواق المالية، لكن هذه الملكية لا تعطي الأفراد أو الهيئات أو الشركات حق ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم و إدارة المشروع الاستثماري. كما أن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية يعتبر قصير الأجل إذ قورن مع الاستثمار الأجنبي المباشر[2]

و في السابق كان لهذا النوع من الاستثمار تطورات كبيرة في الأسواق الدولية ، خاصة مع اتساع أسواق الأورو-الدولار.

غير أنه يبقى عرضة للتطورات نتيجة للأزمات المالية، و بذلك اتجهت الدول النامية إلى تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لمرونته خلال الأزمات المالية.[3]

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

"يتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها و يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يمنح له حق الإدارة"[4]

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر في مجموعة من النقاط يمكن إبرازها على النحو التالي:[1]

الاستثمار الأجنبي المباشر.	الاستثمار الأجنبي غير المباشر .
- استثمار طويل الأجل	- استثمار قصير الأجل
- هدف إلى الحصول على الإنتاج	- يهدف إلى تحقيق المضاربة
- ينطوي على حق اكتساب الرقابة	-لا ينطوي على اكتساب حق الرقابة

---

(1) : فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص20.

(2) : أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001، ص13.

(3) : براكاش أو نجافي وعساف رزين، **ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد02.جوان،2001، ص06.

(4) : هناء عبد الغفار، **الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية**، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص14.

(1) : عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الإدارة و الاستثمار**، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993،ص: 175.

- امتلاك كلي أو جزئي للمؤسسة - شراء أسهم وسندات
- مسؤول على الخسائر و الأرباح و المخاطر -ليس له الحق في الإدارة وله مخاطر والحق في إدارة المؤسسة والخسائر الخاصة بالمؤسسة

المطلب الثالث: نبذة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر

يرجع تاريخ الازدهار الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى فترة قيام الثورة الصناعية في أوائل القرن التاسع عشر، فلقد ساعد التطور الصناعي الذي حدث في تلك الفترة و ما صاحبه من زيادة في حجم و نوعية المنتجات إلى اتساع التجارة، و إلى فتح الطريق لتدفق الاستثمارات خارج أوروبا، و كانت تقوم بهذه الاستثمارات شركات تابعة للدولة الاستعمارية بهدف توسيع حجم التجارة [2]

و لقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة و متفاوتة في ظروفها السياسية والاقتصادية، مما أثر على حجمه و طبيعته وهيكله، و يمكن إيجاز تلك المراحل في النقاط التالية:

الفرع الأول: المرحلة الأولى(1800- 1914)

شهدت هذه المرحلة ازدهار الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سادت ظروف اقتصادية و سياسية مناسبة بشكل كبير لتدفق الاستثمارات الأجنبية، و هذا راجع لعدة أسباب نذكر منها:

- انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات
- توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات
- ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب
- حرية حركة رؤوس الأموال و التجارة
- حماية أكيدة من جانب الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية

فاتجهت الدول الكبيرة الاستعمارية لتوسيع أسواقها، وأغلب هذه الاستثمارات كانت تقوم بها شركات استعمارية، ينصب جل اهتمامها على استغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها دولها، و لذلك توجه ثلثا رأس المال الأجنبي لتمويل الاستثمارات في السكك الحديدية، و مرافق البنية التحتية.[1]

الفرع الثاني: المرحلة الثانية(1914- 1944)

لقد تميزت هذه المرحلة بتراجع الاستثمار الأجنبي بشكل كبير، و كانت أهم الأسباب التي أدت لذلك:

- ظروف الحرب و الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي
- انهيار قاعدة الذهب و ما صاحب ذلك من زيادة انكماش حجم الاقتراض الخاص
- تصفية الاستثمارات المملوكة للدولة من الحرب، و من ركود التجارة...

و كان الاستثمار خلال هذه الفترة مرتكزا على الاستثمارات النفطية، وتزايد الاستثمارات لبناء السكك الحديدية لهذا الغرض، شهدت الفترة تنامي و تصاعد قوة الولايات المتحدة الأمريكية و تراجع سيطرة المملكة المتحدة في السيطرة على الاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة(1945- 1989)

---

[2] : جيل برتان، ترجمة علي مقلد، **الاستثمار الدولي**، منشورات عويدات، بيروت، 1992، ص:5.

[1] : بجاوي محمد، ترجمة جمال موسى، بن عمار الصغير، **"من أجل نظام اقتصادي دولي جديد**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1980، ص:42.

[2] : رمزي ركي، **الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية**، المستقبل العربي،1994،ص:57.

هي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانيات، أين شهد الاستثمار الأجنبي المباشر توسعا كبيرا و بالأخص بعد منتصف الخمسينيات مع ازدهار و نمو التجارة العالمية، حيث سعت الشركات متعددة الجنسيات للحصول على إمدادات جديدة من المواد الخام و النفط من البلدان النامية، فضلا عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعات التحويلية

حيث إن قابلية التحويل بين العملات الوطنية في ظل اتفاقية**"بروتن وودز"**، كان إجراء عمليا لتسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ،و ظلت القيود على تحركات رؤوس الأموال العالمية قوية عمليا في بعض الدول الصناعية حتى الثمانيات، إضافة إلى الحواجز المفروضة من قبل الدول النامية حديثة العهد بالاستقلال على الاستثمار الأجنبي الذي اعتبرته انتقاصا من سيادتها السياسية و الاقتصادية،و من ثم اتجهت إلى وضع القيود على هذه الاستثمارات،و فضلت عليها القروض البنكية لأنها تعتبرها أقل تكلفة من الاستثمار المباشر حيث يزول عبئها الخارجي في حين تستمر خدمة الاستثمار المباشر فيما يتعلق بتحمل أعبائها و تحويل أرباحها.[1]

ففي عام 1973 مول الاستثمار الأجنبي المباشر نحو20% من مجموع عجز الحساب الجاري و صافي تراكمات الاحتياطات في البلدان النامية غير المنتجة للنفط مقابل12% فقط في السنوات الموالية ، ورغم ذلك فقد استمرت هذه التدفقات في الارتفاع حيث زادت قيمتها الحقيقية بمتوسط معدل سنوي بلغ3%بالأسعار الثابتة و التي تقابل 10.5 مليار دولار ما بين 1979- 1981 لكنها انخفضت في 1982-1983.

الفـرع الـرابـع: المـرحلـة الـرابعـة(1990-إلى 2000)

لقد حدث تحول كبير في مصادر:لتمويل لدى الدول النامية في السنوات الأخيرة، حيث تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، وفي حين اكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات،وحل محل المعونة الرسمية الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية، كما حلت التدفقات الخاصة في صورة استثمار أجنبي مباشر، و كذلك في صورة متدفقات الأسهم و السندات محل القروض البنكية التجارية،بسبب مشاكل عدم سداد هذه القروض، و قد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاصة، بل من أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية على الإطلاق.

وحسب التقارير الدولية، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال عام 1998 قد بلغت حوالي 440 مليار دولار، وهي بذلك حققت زيادة مقدارها10% مقارنة بعام 1997، و إذا تحدثنا عن تقسيم هذه الاستثمارات بين الدول ،فقد بلغت حصة الدول النامية 37% و حصلت الدول التي هي في مرحلة الانتقال على 5% . [2]

كذلك فقد أشارت الإحصائيات الدولية أن التقديرات الأولية للتدفقات الاستثمارية المباشرة بلغت حوالي 1119 مليار دولار في عام2000،أي بزيادة نسبتها14% مقارنة بعام 1999، قدرت حصة الدول المتقدمة منها بحوالي80% إلى مايقارب899 مليار دولار، بينما بلغت حصة الدول النامية 17% أما الدول

(1): jeah louis Muchielli , **Relations économiques internationales** ;Hachette Livre ;Paris France,1995,p28.

(2): UNCTAD ,**Wold Investment Report** 1998 Newy,1999,p10.

المنتقلة حوالي3% أي ما يقارب 30مليار دولار، هذه الأرقام تشير إلى أن التدفقات الاستثمارية المباشرة تزداد بحجم كبير خلا هذه الفترة. [1]

لقد تركزت أغلب الاستثمارات في الدول المتقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا أما بالنسبة للدول النامية فتركزت أساسا في منطقة آسيا كجمهورية الصين الشعبية و هونغ كونغ أما اغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول أمريكا اللاتينية فقد تمركزت في دولتي البرازيل و الأرجنتين.

وهكذا بقيت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتطور و ترتفع من سنة لأخرى، وهذا ما زاد من تنافس كل الدول الكبرى على جذب هذه الاستثمارات تارة و إصدارها تارة أخرى و تستعملها كقوة للهيمنة والسيطرة على باقي العالم و بالخصوص الدول الغنية بالموارد الطبيعية و هيأت كل الظروف لذلك، خاصة مع إنشاد المنظمة العالمية للتجارة و اكتمال أقطاب النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي حظي بالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي سابقا. [2]

المطلب الرابع: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

للاستثمار الأجنبي المباشر جملة من التعاريف والخصائص توجز فيما يلي:

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر وهي أنه:

"ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية و التكنولوجية والخبرة التحتية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.[3]

"مجموعة الموارد النقدية أو العيني التي تأتي بها مؤسسة عن طريق مدخر خاص أجنبي يشارك مباشرة في نشاط هذه المؤسسة و يكون الهدف من ذلك تحقيق أرباح مستقرة. [4]

"السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة و متغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي بمعنى آخر تأسيس شركات أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة.[1]

"يتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها و يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكية الكاملة للمشروع، أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة".[2]

ويعرفه صندوق النقد الدولي على أنه"الاستثمار المباشر هذفه حيازة مصالح دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطاتها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة".[3]

---

(1) : UNCTAD ,Wold **Investment Report** 2000,Newy,2001p.36.

(2) : Henri-FHenner »**Commerce International** ».édition Montchrestien, paris,France,1997,p319.

(3) : عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره،ص13.

(4) : عليوس قربوع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**"ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص8.

(1) : فريد النجار،مرجع سبق ذكره،ص24.

(2) : جون هندرسون ومارك هدندر نريمة، **العلاقات الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص700.

(3) : رضا عبد السلام ،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المملكة المتحدة، 2007، ص66.

"كما تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية على أنه"عبارة عن ذلك الاستثمار الذي يعطي إمكانية التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات و ذلك باستخدام الوسائل التالية".[4]

- أما الاستثمار عبر إنشاء مؤسسة جديدة أو ملحقة أو فرع...إلخ
- المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل ، أومساهمة في مؤسسة جديدة
- إقراض طويل المدى(خمس سنوات أو أكثر)

و في هذا الإطار يمكن تقديم تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر على النحو التالي:

" هو ذلك الاستثمار الذي يقوم به مستثمر أجنبي من حيث الإدارة و الإشراف بشكل مستقل أو بالمشاركة، و يكون هذا المستثمر شخص عمومي أو خاص، شخص طبيعي أو معنوي في البلد غير البلد الذي يقيم فيه بغرض تحقيق أهداف مختلفة"

من خلال التعاريف السابقة نستنتج خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر و هي كما يلي:[5]

- هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع مؤسسات في الخارج.
- له إمكانية ضمان الرقابة و السلطة في اتخاذ القرارات، وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في المداولات.
- هو بمثابة رأس مال المستثمر في أصول حقيقية في الخارج.

إن القائم بالاستثمار الأجنبي المباشر مسؤول عن نتائج المؤسسة المعنية بهذا الاستثمار بما فيها الخسائر، فهو إذن يتحملها و ذلك نظرا للصلاحيات المخولة له و المتمثلة في حق الرقابة والتسيير و الإشراف.

-يكون الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية بما فيها التجارة والخدمات

-يكون الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف مستثمر أجنبي يقوم بشراء جزء من أو كامل المؤسسة أو يقوم بإنشاء أو تطوير فرع أو خلق شركة جديدة.

- يعد استغلال أمثل للموارد ، حيث يكون هناك دراسات علمية متعمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع و كافة بدائله المتاحة إذن فهو يوجه نحو المشروعات التي تدر عائدا

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس نجرد عملات أجنبية تساهم في ملأ الفجوة الادخارية و فجوة رأس المال الأجنبي فحسب، إذ غالبا ما يصاحب التدفقات الاستثمارية تدفق التكنولوجيا بمعناها الواسع.

الفـرع الثـانـي: أهميـة الاستثمـار الأجنبـي المبـاشـر

تزايدت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي بعد أن أصبحت من أهم مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في الدول النامية،ابتداء من النصف الأول من الثمانينات و مع بداية الألفية الجديدة أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا أساسيا من عناصر إستراتيجية التنمية وتكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

- اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى انخفاض حجم المساعدات الدولية والقروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل، حيث نما دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير في المصادر الرسمية.

---

(4) :.**OCDE.Dèfinition des référence détaillé des investissemer, Internationaux** ; paris, 1983, p 14.

(5) : حسين مهران، **الاستثمار الأجنبي و إمكانية تطويره في ظل التحويلات المحلية والإقليمية والدولية**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط القومي، مصر، العدد الأول، يونيو، 2000،ص7.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا أكثر أمانا و فائدة للقطر المستضيف مقارنة بالاستثمار الأجنبي غير مباشر.
- يعتبر كإحدى وسائل توظيف التكنولوجيا و النفاذ إلى الأسواق.
- أحد مصادر رأس المال والخبرات الإدارية.
- يعمل على تحسين جاذبية الدول من خلال إجراء بعض التعديلات والتي بلغت عامي1996- 2004 حوالي 1671 تعديلا، والمتعلقة أساسا ب:فتح قطاعاتها الاقتصادية و تقديم العديد من التسهيلات والامتيازات والحوافز.
- تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم الوسائل لتكوين وتطوير عناصر البنية الأساسية و في نقل و توطين التقنية و إيجاد فرص العمل، ولا تنحصر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لدولة ما في كونه وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي فقط، بل أنها ضروريا لزيادة درجة الاندماج و التفاعل مع النظام الاقتصادي العالمي.

المبحث الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و النظريات المفسرة له

تتباين أشكال الاستثمار الأجنبي و تتعدد نظرياته تبعا للأهمية النسبية المميزة لهذا الاستثمار ويقدر هذا التنوع و التباين اختبارات كل من الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي من ناحية و المستثمر الأجنبي من ناحية أخرى فيما يخص أشكال و نظريات و أهمية هذا النوع من الاستثمار و تبعا لذلك سيتم التطرق إلى كل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة.

المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تصنف اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر حسب الملكية والهدف كما توجد اشكال جديدة.

الفرع الأول: التصنيف حسب الملكية

تصنف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الملكية إلى شكلين هما:[1]

أولا:الاستثمار المشترك.

1/تعريف الاستثمار المشترك: هناك عدة تعاريف الاستثمار المشترك التي يمكن من خلالها الخروج إلى أهم الجوانب التي تمكن من إعطاء تعريف شامل للاستثمار المشترك:

"إن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال التي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان)، أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة و براءة الاختراع أو العلامات التجارية".

"الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية، ويكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تمارس حق كافي في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية دون السيطرة عليه و يقترح في هذا الشأن أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف (محلي/وطني) سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك، للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر.سواء كانت المشاركة في رأس مال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا.

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمار يمكن أن ينطوي على الخصائص التالية:

- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين احدهما وطني و الآخر أجنبي، لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.
- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة، يؤدي ذلك إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.

في جميع الحالات السابقة لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع،و هذا هو العنصر الحاسم في التفرقة بين مشروعات الاستثمار المشتركة و عقود الإدارة أو اتفاقيات التصنيع أو مشروعات تسليم المفتاح، فالأول يشمل أنواع الاتفاقيات أو العقود المذكورة كلها أو بعضها بالإضافة إلى الحق في الإدارة كشرط ضروري.

2/مزايا و عيوب الاستثمار المشترك:بالنسبة للمزايا فهي متعددة و بعضها يمكن تلخيصه في الآتي:[1]

يساعد الاستثمار المشترك في حالة نجاحه في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء و تملك مشروعات استثمارية تملكا مطلقا.

يفضل الاستثمار المشترك في حالة عدم توافر الموارد المالية والبشرية والمعرفة التسويقية الخاصة بالسوق الأجنبي، لدى الشركة متعددة الجنسية الأزمة للاستغلال الكامل للسوق الأجنبي المعين.

يساعد على تخفيض الأخطار التي تحيط بمشروع الاستثمار خاصة الأخطار غير التجارية مثل التأميم و المصادرة، فضلا عن تخفيض حجم الخسائر الناتجة عن التعرض لأي خطر تجاري.

الاستثمار المشترك يعتبر وسيلة للتغلب عن القيود التجارية والجمركية المفروضة بالدول المضيفة و بالتالي تسهيل عملية الدخول إلى أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير.

---

[1] : أبو قحف عبد السلام، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص: 27.

[1] : أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مكتبة الإشعاع بيروت، 2001،ص:483.

و بخصوص عيوب الاستثمار المشترك في وجهة نظر الطرف الأجنبي فيمكن ذكر الآتي:[2]
احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار خاصة في حالة إسرار الطرف الوطني على نسبة معينة في المساهمة في رأس المال في مشروع الاستثمار، و هذه النسبة قد لا تتفق و أهداف الطرف الأجنبي، خاصة تلك الأهداف المرتبطة بالرقابة على النشاط و إدارته الأم الذي يؤدي إلى خلق مشكلات تؤثر على الإنجاز الوظيفي للمشروع الاستثماري ككل سواء في مجال التسويق أو الإنتاج أو غدارة القوى العاملة أو التمويل و غيرها.
- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية معينة إلى إقصاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار و هذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، و هذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء و النمو و الاستقرار في السوق المعين.
- أن انخفاض القدرات الفنية والمالية للمستثمر الوطني قد يؤثر على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق أهداف طويلة الأجل و قصيرة الأجل.
- عندما يكون الطرف ممثلا في الحكومة فمن المحتمل جدا أن تضع شروطا أو قيودا صارمة على التوطين والتصدير، وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم.

ثانيا- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي **1-تعريف**

الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر: يمكن تعريفه على النحو التالي:

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات و يرجع هذا إلى عدد من الأسباب، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع الإنتاج، أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة حيث يون الإشراف و الإدارة و سلطة اتخاذ القرار في يد هذه الشركات.

و إذا كان هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي مفضلا لدى الشركات متعددة الجنسيات ،نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل للمشروعات الاستثمارية ،و يعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية، وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، و كذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية يضاف إلى ما سبق أن المنطق يقول أن الوجود الأجنبي قائم بأثره السياسي والاقتصادي طالما سمحت هذه الدول بدخول الاستثمارات، سواء كان هذا على شكل استثمارات مشتركة أو عقود بالترخيص لإنتاج سلعة معينة، أو عقود و اتفاقيات الإدارة أو خلاف ذلك ،فالاختلاف فقط يكمن في الدرج و ليس النوع سواء الاستثمار و شكله أو الآثار السياسية والاقتصادية و الاجتماعية المتوقعة أوالمترتبة على التواجد الأجنبي، بل أنه من خلال وضع عدد من الضوابط و النظم و التوجيه الجيد للاستثمارات الأجنبية:[1]

2-مزايا و عيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

من أبرز المزايا التي يمكن أن تتحقق من الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي ما يلي:
يؤدي إلى زيادة حجم تدفقات النقد الأجنبي إلى الدول المضيفة ،و المساهمة الكبيرة في اشبعا حاجات المجتمع المحلي من السلع والخدمات مع احتمال وجود فائض للتصدير أو التقليل من الواردات.

---

[2] : أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص:486.

[1]: أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص:489.488.

توافر الحرية الكاملة في الإدارة و التحكم في النشاط الإنتاجي، و سياسة الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة (تسويقية، إنتاجية، مالية ،سياسية)
كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها و التي ينجم الجزء الأكبر منها من انخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية.
أما من ناحية العيوب فيمكن ذكر ما يلي:

الدول المضيفة تخش من أخطار الاحتكار و التبعية الاقتصادية ،و مايترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي و الدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية.
أن الأخطار غير التجارية مثل التأميم و المصادرة والتصفية الجبرية، أو التدمير الناجم عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول المضيفة النامية، تعتبر من أكثر العوامل إثارة لقلق الشركات المتعددة الجنسيات العاملة بهذه الدول، و بصفة خاصة إذا كانت الاستثمارات تقع في إطار ما يمكن أن يطلق عليه الأنشطة و الصناعات الإستراتيجية أو الحساسة مثل صناعة البترول و الأسلحة والأدوية ...و يضاف إلى ذلك أن هذا النوع من الاستثمارات يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة.

الفـرع الثـاني:التصنيف حسب الهدف.

تصنف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الهدف إلى ثلاثة أنواع هي:[1]

أولا- الاستثمار الأجنبي المباشر من النوع الاستعماري

حيث ينحصر هدفه في استخراج المواد الخام و استخدامها في بلد منشأ رأس المال، و يتميز هذا النوع بالتبعية المطلقة للشركة الأم.

ثانيا- الاستثمـار الأجنبـي المبـاشر القـاضي بإقامـة طاقـات إنتاجيـة

وذلك بغرض إنتاج سلع و خدمات مخصصة للبيع في سوق مغلقة في نطاق البلد المضيف فقط و قد تعود للشركة عدة فروع في بلدان مختلفة من العالم، و تشبه بنيتها بشكل عام بنية الشركة القابضة وتتصف العلاقات المتبادلة بين الشركة الأم و فروعها بغياب التجارة و التدفقات السلعية، ما عدا حالات توريد أجزاء وأنواع معينة من المعدات كما أن قرارات المقر الرئيسي يتخذ أساسا على ضوء السوق البلد الذي يقيم فيه الفرع.

ثالثا- استثمـار الشركـات متعددة الجنسيـات

التي تخدم السوق العالمية من خلال توريد المنتجات التي تنتجها الفروع، حيث تتوطن هذه الأخيرة في الأقاليم ذات التكاليف المنخفضة، و تتوحد مع الشركة الأم ضمن مخطط هكيلي واحد.

الفـرع الثـالث: الأشكـال الجديـدة للاستثمـار الأجنبـي المبـاشر

إن مصطلح"الأشكال الجديدة للاستثمار" يشمل مختلف نشاطات الشركات متعددة الجنسيات الرامية إلى توريد الموارد والمعدات التكنولوجيا و الفنون التسييرية لمشروع استثماري في البلدالمضيف حيث يمتلك هذا الأخير أكثر من 50% من رأس المال الاجتماعي و حسب هذا التصنيف فإن الاستثمار الأجنبي المباشر له عدة أشكال أهمها:[1]

---

[1] **:** ميرونوف، ترجمة علي محمد تقي عبد الحسين، **الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.ص:94.

[1]: محمد صبح، **القرارات المالية الإستراتيجية**، دار النهضة العربية القاهرة ، 1996، ص :37.

أولا: المؤسسات المشركة.

تعد المؤسسات المشتركة شكلا من أشكال التحالف الاستراتيجي حيث تقضي باشتراك دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص، بغرض إنتاج سلع أو خدمات لأغراض السوق المحلي أوالسوق الإقليمية أو للتصدير، وهو ينطبق مع شكل الاستثمارات المشتركة التي سبق ذكرها.

ثانيا: اتفاقيات التراخيص.

والتي بموجبها، تلتزم الشركات الأجنبية اتجاه البلد المضيف بتوريد التكنولوجيا والمعارف التقنية مقابل دف جزئي، و حصولها على نسبة من المبيعات و الأرباح المحققة بالإضافة إلى إمكانية اقتنائها لمواد أولية بأسعار منخفضة، كما هو الشأن في اتفاقيات التبادل التعويضي والتسويق بالمنتج.

ثالثا: عقود التسيير(الإدارة).

والتي بمقتضاها تقوم الشركات الأجنبية بإدارة جزء من العمليات و الأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري في البلد المضيف مع التزامها بتكوين و تأهيل العمال المحليين خلال فترة العقد، و ذلك لقاء فوائد مادية.

رابعا: عقود منتج ومفتاح في اليد.

حيث يتضمن العقد قيام المستثمر الأجنبي بإجراء دراسة الجدوى على المشروع الاستثماري و تقديم كافة تصميماته و طرق تشغيله و التكنولوجيا اللازمة له، و صيانته،و تتفاوت صلاحيات الشركة الأجنبية حسبما تتضمنه بنود العقد، فقد تتوقف عند انطلاق عملية الاستغلال ، كما يمكن أن تستمر إلى غاية الوصول إلى نسبة معينة من الإنتاج(عقد منتج في اليد).

خامسا: اتفاقيات توزيع الإنتاج.

يشبع استخدام هذا النوع من الاتفاقيات في قطاع المحروقات ، حيث تلتزم الشركات الأجنبية بما لديها من قدرات تمويلية و تكنولوجية وتسييرية، بالاستكشاف والتنقيب مقابل حصولها على نسبة محددة من الإنتاج، و تقل في الغالب عن حصة البلد المضيف.

سادسا: عقود المناولة الدولية.

وتسمى أيضا بالتعاقد من الباطن، حيث تلتزم الشركة الوطنية بانجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج، أو توريد الآلات والمعدات وقطع الغيار الخاصة بمنتج معين، و يمكن التمييز بين أربع أنواع من عقود المناولة هي:[1]

عقد يكون بين مستثمرين مستقلان عن بعضهما في بلدان مختلفة، قد تكون واحدة متقدمة والأخرى نامية.

قد يكون بين فروع شركة متعددة الجنسية و شركة محلية داخل الدولة المضيفة

قد يكون بين شركة متعددة الجنسية و إحدى فروعها أو بين فرعين من نفس الشركة متعددة الجنسية ولكن في بلدان مخلفة.

أو يكون بين فرعين من فروع الشركات متعددة الجنسية، مختلفين ، تقعان في نفس الدولة المضيفة.

---

[1] : أبو قحف عبد السلام، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية ط1، الإسكندرية، 1998، ص:259.

سابعا: الاندماج والاستحواذ.

يقصد بالاندماج اتخاذ مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد، أما الاستحواذ فينشأ عند قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى،حيث تظل الشركة الأولى قائمة بينما تختفي و تذوب الثانية.

وقد أصبحت عمليات الاندماج و الاستحواذ سمة بارزة، حيث تستهدف من خلالها الشركات متعددة الجنسيات تعزيز قدراتها التنافسية،و زيادة امتدادها الجغرافي، وتوسيع حصتها في السوق العالمي، في هذا السياق تشير الإحصاءات إلى أن حجم انصمار أو اندماج الشركات الصغيرة في الكبيرة تزايد بنسبة 15% سنويا للفترة بين 1986 إلى 1996.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا للتأثير المزدوج لهذه الظاهرة الاقتصادية على الدولة الأم و الدولة المضيفة، فإن العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع و كل مدرسة كان لها تفسيرا لما يتماشى و الفرضيات التي يقوم عليها، وفي هذا الإطار نقسم هذه التفسيرات إلى:

الفرع الأول: التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر، و سنقوم بعرض لبعض هذه النظريات، و المتمثلة في النظرية الكلاسيكية، نظرية رأس المال، نظرية أخطار التبادل.

أولا- النظرية الكلاسيكية

ينطلق العديد من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك في تحليلهم للاستثمار الأجنبي المباشر من المنافسة التامة، السوق الكاملة، لا وجود لتدخل الدولة ولا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال و عناصر الإنتاج.[1]

ونجد أن الكلاسيك يفترضون أن منافع الاستثمار الأجنبي المباشر تعود على الشركات متعددة الجنسيات، فهم يعتبرون أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مباراة من طرف واحد و الفائز فيها هو الشركات متعددة الجنسيات و ليست الدول المضيفة، حيث يستند الكلاسيك في وجهة نظرهم هذه إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها كالآتي:[2]

تحويل قدر كبير من الأرباح المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يوسع الفجوة بين أفراد المجتمع، فيما يخص هيكل توزيع الدخول و ذلك من خلال الأجور المرتفعة التي تقدمها الشركات الأجنبية مقارنة مع نظيراتها من الشركات المحلية

التأثير على سيادة الدولة المضيفة و استقلاليتها من خلال:

اعتماد التقدم التكنولوجي في الدولة المضيفة على الدولة الأجنبية

---

(1) : جيل برتان، مرجع سبق ذكره، ص:7.

(2) : عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص:32.

خلق التبعية الاقتصادية
خلق التبعية السياسية
تركيز معظم الاستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات في الصناعات الإستراتيجية بدرجة أكبر من التحويلية أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى قد يزيد من الشعور بالنوايا الاستغلالية لهذه الشركات

ثانيا- نظرية رأس المال تعتمد هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج و المتمثل في رأس المال النقدي، إذ أن الأولوية في انشغالات هذه النظرية هي البحث عن كيفية تحقيق أكبر مردودية ممكنة لرأس المال النقدي، فنجد أن المؤسسة لا تتوقف عن الاستثمار إلا عندما يتساوى الربح المحقق مع التكلفة الحدية، وعلى الصعيد الدولي تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول ذات المردودية الضعيفة نحو الدول التي تتميز بمردودية قوية لرأس المال،و في هذا الإطار هناك العديد من الباحثين الاقتصاديين الين قاموا بأبحاث في هذا الموضوع، ويكن تقسيمهم إلى فئتين:

الفئة الأولى: ترى هذه الفئة أن كل القرارات المتعلقة بعملية الاستثمار الأجنبي المباشر المؤسسة تكون مرتبطة بمعدل نمو الأسواق، أوليت له أهمية كبيرة مقارنة بمعدل الربح.

الفئة الثانية: ترى هذه الفئة أن هناك عملية إحلال بين المستثمرين المحليين و الأجانب بغض النظر عن الحدود الجغرافية، حيث أن عملية الإحلال هذه ترتكز أساسا على ميكانيزمات التمويل، مما يدفع إلى خلق منافسة قوية بين المستثمرين المحليين والأجانب ،و ترى هذه الفئة كذلك أن قرارات الاستثمار المباشر الصادرة عن المؤسسة تكون مرتبطة بكل من معدل نمو السوق و معدل الربح[1]

ثالثا- نظرية أخطار التبادل

يعتبر معدل التبادل هو المحرك الأساسي لعجلة الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب ما أكد عليه الكثير من أصحاب هذه النظرية، و من بينهم(22-ALIBER) الذي يرى أن هذا المحرك يعد بمثابة العامل الأساسي الذي يستخدم في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر،و هذا باعتبار أن التوقعات المتعلقة بمحتوى التبادلات تبقى غير أكيدة مع مراعاة وجود مناطق نقدية مختلفة في العالم، فالشركات التي تقيم بالمناطق ذات العملة القوية

تقوم باستعمال إمكانياتها المالية للاستثمار في مناطق تمتاز بعملة ضعيفة، وتأخذ على سبيل المثال الاستثمارات الأمريكية في بعض البلدان الأوروبية ذات العملة الضعيفة،مما يجعل المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار معدل التبادل و كل الأخطار التي تنجم عن تغيراته قبل أن تتخذ أي قرار يتعلق باستثماراتها في الخارج.[2]

الفرع الثاني: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر

(1) : Bernard Bonnin, »**L'entreprise multinationale et l'ètat** »,édition études vivantes, France, 1984, p 86.

(2) :Pierre Jacquemont, « **la finne multinationale, une introduction économique** », Economico, France, 1990, p97.

إن التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر اختلف عن التفسير التقليدي ،و سنقوم في هذا الإطار بالتطرق إلى أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع والمتمثلة في:نظرية نظام الاقتصاد العالمي ،نظرية حياة المنتوج و أخيرا نظرية نموذج احتكار القلة الدولي.

أولا: نظريـة نظـام الاقتصـاد العالمـي

يعتبر**(charles- AMichalet)** من رواد هذه النظرية والتي تربط تصدير رؤوس الأموال بالتركيز الاقتصادي، فحسب رأيه تعتبر الشركات متعددة الجنسيات الشركات وطنية ذات إمكانيات كبيرة انبثقت من القطاع المركزي وتقوم هذه الشركات بتوسيع نشاطها في الخارج لسببين رئيسيين:

على مستوى مخطط الإنتاج تحاول الشركات متعددة الجنسيات جلب المنفعة من خلال الفوارق الموجودة في تكاليف الإنتاج من بلد لآخر، وخاصة تلك التكاليف المتعلقة بالأجور.

على مستوى المخطط التسويقي تحاول الشركات متعددة الجنسيات اجتياز مختلف التعريفات المفروضة من طرف الدول الأخرى و كذا من أجل تقليص تكاليف النقل، واستغلال أحسن مكان من أجل مجابهة المنافسين المحليين أو الأجانب.

وتجد أن الفوارق في الأجور لها مهم للمؤسسات التي تستثمر في الخارج، و لكن يبقى هدفها الأساسي هو البحث عن أكبر حصة ممكنة من المشاريع الاستثمارية.[1]

ثانيـا:نظريـة دورة حيـاة المنتـوج:

حسب هذه النظرية فإن حياة المنتوج تمر بثلاث مراحل، تتمثل في مرحلة ميلاد منتوج جديد،مرحلة النضج، و أخيرا مرحلة المنتوج العادي: فعملية إنشاء منتوج جديد تستلزم تخصيص نفقات البحث والتطوير، وكذا توفير الموارد البشرية المؤهلة إلى جانب ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار تكاليف هذه العملية ،كما يجب أن يطرح المنتوج الأول مرة في الدول الأكثر تطورا (السوق المحلي)،و في إطار هذه المرحلة نجد أن عملية خلق منتوج جديد وطرحه في السوق تكون في الدول التي تتميز بشروط تكاليف و طلب يسمحان بذلك، لهذه الأسباب فإن المنتوج الجديد يصنع إلى جوار السوق النهائي ويبقى مستقرا في الدول التي طرح فيها لأول مرة.

وبعد عرض هذا المنتوج في السوق المحلي سوف يعرف تحسنا، و هذا بفضل المعلومات التي يقدمها السوق، لينتقل تدريجيا إلى مرحلة النضج نجد أن المؤسسة يمكن أن تتمكن من تخفيض التكاليف المتعلقة بالمنتوج، وبالتالي سوف يزداد الطلب عليه، إلى جانب ذلك فإن امتياز هذا المنتوج بتكنولوجيا عالية عامل مهم في نقله إلى الأسواق الأجنبية و لما تفقد المؤسسات احتكارها التكنولوجي ،ينتقل المنتوج إلى مرحلة المنتوج العادي، والذي يتميز بالمعرفة الدقيقة لإجراءات التصنيع، إلى جانب التحكم الكلي في شروط البيع والتسويق من طرف المؤسسات الأخرى.

و في هذا الإطار نجد أن إنتاجية السلعة تنتقل إلى المنطقة التي تعطيها مستوى أكبر من الفعالية الاقتصادية، هكذا ، فإن عملية تصنيع المنتوج تتطلب نقله إلى دول أقل تطورا، أين تكون تكلفة اليد العاملة منخفضة وهذا ما يفسر قيام الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

ثالثـا: نظريـة نمـوذج احتكـار القلـة الدولـي

---

[1] **: Jean pierre Bi beau, « Introduction a' l'èconomie internationale »** Casablanca, paris, 1997, p 199-200.

[1] **:** IBid, p :201- 202**.**

بالنسبة لنظرية نموذج احتكار القلة الدولي فإن الشركات متعددة الجنسيات تتواجد في الصناعات المركزة، والأسواق التي تتميز باحتكار القلة، و أن هذه الشركات تمتلك ميزة تكنولوجية، تنظيمية أو غيرها، ففي الصناعات حيث تكون التكنولوجيا أكثر تعقيدا و حيث تكون الحواجز الناجمة عن اقتصاديات الحجم معتبرة، نجد تواجد أغلبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة فالمؤسسات متعددة الجنسيات تقوم بتنظيم العالم آخذة تنظيمها الداخلي الخاص كنموذج لذلك، و انطلاقا من هذا التوجه عمل على محاولة تبيين أن العالم منظم.

المبحث الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:مخاطره وآثاره

إن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى هو في حد ذاته عملية تحتاج إلى القيام به من جهة و من جهة أخرى اجتذابه ولا شك أن هذه العملية تحركها دوافع مختلفة من حيث التوجيهات والتغيرات محددات رئيسية تتلخص في مجموعة من العوامل التي تخص كلا الطرفين و على ذلك فيجب الأخذ بعين الاعتبار الأخطار و الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر ، وسنحاول دراسة الدوافع الكامنة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي و كذلك آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: الدافع الكامنة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر.

في حقيقة الأمر أن كلا طرفي الاستثمار المباشر يسعى إلى تحقيق أهداف خاص ب هوي التي تدفعه بقوة إلى المضي قدما لتحقيقها و فيما يلي سنعرض دوافع كل من المستثمر الأجنبي و البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: دوافع المستثمر الأجنب

تكمن دوافع المستثمر الأجنبي في النقاط و الأهداف التالية التي يسعى إلى تحقيقها من خلال التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

- البحث عن الاستثمارات ذات ضرائب منخفضة أو بدون ضرائب.
- التخلص من مخزون سلعي رائد.
- التخلص من التكنولوجيا القديمة.
- التغلب على البطالة المقنعة في الدولة الأم.
- البحث عن أسواق جديدة.

[1] : فريدة النجار، مرجع سبق ذكره ، ص:36.

- النمو والتوسع وغزو الأسواق الخارجية.
- اختيار منتجات جديدة واستخدام العملاء في البلد المضيف.
- البحث عن أرباح أسواق جديدة.
- التخلص من مخلفات الإنتاج في الدولة المضيفة.
- الاستفادة من الأجور المنخفضة لليد العاملة بالدولة المضيفة
- استغلال المواد الخام المتاحة بالدولة المضيفة.
- الاستفادة من الإعفاءات و المزايا الممنوحة من طرف الدولة المضيفة.
- استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محلا.

الفرع الثاني: دوافع الدولة المضيفة

تسعى الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أهداف إستراتيجية و التغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها في تسيير الاقتصاد و من أهم الدوافع نذكر ما يلي[1]:

- تحقيق التقدم الاقتصادي.
- جذب الاستثمارات الدولية.
- الحصول على التكنولوجيا.
- توفير الإدارة الحديثة و المتقدمة.
- المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية.
- توظيف عوامل الإنتاج المحلية.
- إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات.
- تحقيق نمو في الصادرات من خلال الشركات الوافدة.
- إنشاء صناعة حديثة و متطورة.
- التوسع في الصناعات الخدماتية كالسياحة والتأمين والمصارف.
- تنمية التجارة الخارجية.
- تحسين المركز التنافسي للدولة.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه

للاستثمار الاجنبي المباشر جملم من الاهداف نوجزها فمايلى:

الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

سيتم بلورة هذه المحددات وفق النقاط الأساسية التالية[1] :

أولا- الشروط المتعلقة بمستوى العمالة.

وهذه الشروط تتلخص في:

توافر حجم كبير من اليد العملة وخاصة الماهرة منه ضرورة تمتع هذه الأخيرة بمستوى ثقافي إلى جانب الكفاءة الضرورية وكذلك مدى إجادتها اللغة التي يتحدث بها أو تلك التي يتعامل بها المستثمر الأجنبي.

---

[1] **:** فريدة النجار، مرجع سبق ذكره ، ص:37**.**

[1] : أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)**، الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2005،ص ،ص:38_35.

تمتعها بمستوى مهني، وتدريسي و كذلك تعليمي مقبولانخفاض تكاليفها و ذلك على سبيل المثال من حيث الأجور والرواتب تكون منخفضة مقارنة بتلك السائدة في البلد الأصل.
و لا شك أن توافر الشروط في هذا الشأن هو محدد رئيسي من محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدولة التي تتمتع بذلك.

ثانيا – الشروط المتعلقة بالبيئة التحتية.

فكلما توافرت بشكل أكثر مختلف المكونات الأساسية للبيئة التحتية مثل الطرق ووسائل النقل المختلفة مثل الجوية و البرية، وعن طريق السكك الحديدية إلى جانب مختلف المكونات الأخرى التي تتجلى في الخدمات المتصلة بالاتصالات، الكهرباء الطاقة، المياه بتكاليف منخفضة، ولاشك أن ذلك يؤثر على سلوك الشركات الأجنبية تأثيرا ايجابيا يسمح لها باختيار موقع استثماراتها في البلد الذي تتوافر فيه هذه المتطلبات.

ثالثا- تكاليف الإنتاج.

بموجبه تندفع الشركات الأجنبية إلى اختيار موقع استثماراتها المباشرة في الدول التي تتميز بتكاليف الإنتاج منخفضة و غير مجحفة

رابعا- المميزات التي تميز صناعات معينة.

وتتمثل الخصائص التي تتميز بها صناعة معينة سببا رئيسيا يكمن وراء تحديد الشركات متعددة الجنسيات خصوصا والشركات الأجنبية عموما لمواقع استثماراتها فعلا سبيل المثال قد تحدد قوة صناعية معينة مثل صناعة الخدمات المالية في المملكة المتحدة قرار اختيار المواقع الاستثمارية للشركات المالية متعددة الجنسيات.

خامسا- درجة المخاطر المسجلة.

مما لا شك فيه أن الشركات لا تدفع للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تستخدم الأساليب.السيطرة والاستيلاء أو الدول التي ينعدم فيها الأمن، و يكثر فيها العصيان المدني وغياب الحريات الفردية والجماعية...إلخ و عليه فإن اتخاذ قرار الاستثمار فيها معناه المخاطرة الأكيدة و المغامرة التي ستكون نتائجها غير محمودة العواقب.

سادسا- الاستقرار السياسي.

إن وجود نظام سياسي مستقر قائم على الحرية و كفالة حقوق الإنسان و ينال رضا مواطن تلك الدولة يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في جذب المستثمرين ودفعهم للتوطن في بلد ما للاستثمار الآن المستثمر الأجنبي لا يقبل على الاستثمار في أي دولة ما إلا أن يطمئن على استقرار النظام السياسي بها فمن غير المعقول أن يقبل المستثمر الأجنبي على إرساء مشاريع استثمارية في دولة ما تتميز بالتغير المستمر في الحكومات و الاضطرابات الداخلية.

سابعا- حجم السوق واحتمالات نموه.

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم الطلب على منتجات المشروع الاستثماري والذي يحدده حجم السوق واحتمالات نموه فوجود المشروع الاستثماري في منطقة ذات استهلاك كبير يوفر العديد من التكاليف التي يتحملها المستثمر و هذا راجع للطلب الكبير على المنتوج و من ثم العمل على استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة و منه ينخفض تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة في ظل ثبات التكاليف الثابتة و من جهة أخرى

فإن الاستثمار الأجنبي المباشر استثمار طويل الأجل و منه فإن المستثمر عند توطنه في دولة ما للاستثمار خلال هذه المدة الطويلة فإنه يأمل زيادة الأرباح على مدار العمر الإنتاجي للمشروع الاستثماري و التي يحددها (زيادة الأرباح)احتمال نمو هذه الأسواق.

ثامنا- الإطار التشريعي و التنظيمي للاستثمار.

إن توافر الإطار التشريعي و التنظيمي الذي يضبط الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل المهمة في اجتذابه، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا لابد من توفر:

وجود قانون محدد للاستثمار خال من الغموض و يتميز بالثبات و الشفافية

أن يفل قانون الاستثمار حوافز و إعفاءات جمركية و ضريبية للمستثمر

ضمان الحماية للمستثمر من المخاطر كالتأميم و المصادرة، و تكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج

وجود نظام قضائي يكفل تنفيذ القوانين و التعاقدات وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر و الدولة المضيفة بكفاءة عالية.

تاسعا- مدى توفر المواد الأولية.

إن توفر المواد الأولية و سهولة الحصول عليها تعد من أكثر العوامل المفسرة لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأجل هذا و لمدة طويلة تموقع المؤسسات في إطار دائرة استغلال المواد الأولية، إلا أن أهمية القرب من المواد الأولية لم تعد مؤثرا فوريا فبتطور تكنولوجيا تسمح بنقلها دون تكلفة كبيرة كما تسمح باستغلال مصادر أو مناطق اعتبرت غير قابلة للاستغلال أو ليست ذات مردودية.

عشرا- الحوافز المقدمة من طرف الدول المضيفة

هناك العديد من الحوافز المقدمة من حكومات الدول المضيفة للشركات الأجنبية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تلخيصها على النحو التالي:

الحوافز المالية: وهي عبارة عن حوافز في شكل خفض ضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي و هي تأخذ أشكال مختلفة مثل الإعفاءات الضريبية و الاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام و المواد الوسيطة و السلع الرأسمالية، و إعفاء أو خفض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات ، كذلك إعفاء الممنوح لصادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية و ضرائب التصدير لفترات زمنية قد تتجاوز 10 سنوات ما بعد مرحلة التشغيل.

أحد عشر- حوافز تمويلية

وهي تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر، وقد يكون التمويل في شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة و في هذا المجال تشير بعض تجارب الدول النامية في أمريكا اللاتينية و شرق آسيا و الشرق الأوسط إلى قيام حكومات تلك الدول بتقديم حوافز تتضمن ما يلي:

- تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية، وتخفيض معدلات الفائدة عليها.
- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث و الدراسات اللازمة فإقامة المشاريع و التوسعات في المستقبل في مجالات النشاط المختلفة.

إثنى عشر- حوافز أخرى

هناك بعض الحوافز الأخرى التي تمنح لعرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

- تخصيص إعانات للبنية التحتية كتقديم تخصيصات بأقل الأسعار التجارية للأراضي و العقارات و للمصانع و الاتصالات و النقل والكهرباء والماء.
- تخصيصات للخدمات و تشمل على خدمات مالية، إدارة المشاريع و دراسات اقتصادية و معلومات عن السوق.
- أفضلية السوق كالحماية من أي منافسة خارجية.

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهم الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها من وراء استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:[1]

دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات و الحد من الواردات

- زيادة معدلات الاستثمار من ثم زيادة الإنتاج و تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.
- زيادة معدلات العمالة و تقليل البطال عن طريق تدريب و تنمية القوة العاملة.
- تنويع هيكل الإنتاج و تقليل الاختلال في هيكل الإنتاج، و ذلك بزيادة نمو القطاع الصناعي.
- اكتساب عنصر المعرفة الفنية والأفكار الجديدة التي تؤدي إلى خلق معارف مستمرة و حديثة.

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

انطلاقا من الأهمية التي يلعبها الاستثمار الأجنبي المباشر في تعويض النقص في المدخرات المحلية و الاستثمار المحلي و نقل التكنولوجيا لتحقيق أقصى منفعة ممكنة، إلا أن هناك مخاطر و معوقات لهذا النوع من الاستثمار الأمر الذي يقلص من هذا النوع من الاستثمار، و هناك مجموعة من المخاطر التي يوجهها الاستثمار الأجنبي المباشر و تتمثل في:

- خطر حجم السوق في الدولة المضيفة:حيث لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بالناتج المحلي الإجمالي.
- خطر التضخم:تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية و هذا ما لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل.
- خطر تقلبات أسعار الصرف:و المتمثلة في درجة المخاطرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و المترتبة على تغيرات سعر الصرف، من خلال أن التغيرات الكبيرة و المفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد و بعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر أقل، و هذا ما يشكل خطر كبير يمكن أن يواجهه المستثمر الأجنبي مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا في هذه الدولة و لقد تبين أن تقلبات أسعار صرف العملات من الممكن أن تؤدي إلى مخاطر اقتصادية جمة سواء على المستوى الكلي و على المستوى الجزئي بضياع مكاسب المشروع على درجة قد تؤثر على بقائه و استمراريته.[1]
- خطر الاستقرار السياسي:يتولد عن عدم الاستقرار السياسي تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية و تخفيض من قيمة المستثمر الأجنبي في ذلك البلد

---

[1] أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص:38.

[1] : زريقان عبد المحسن أسعد"الخيارات ،**الإستراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق**، جامعة دهوك، العراق، 2005، ص:52.

- خطر حجم الصادرات:يعد من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى قطاع الذي يكون فيه العائد أعلى مقارنة بسائر القطاعات الأخرى.
- المخاطر التكنولوجيا:رغم الفوائد الكبيرة الناتجة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات و أنظمة المعلومات إلا أن لها العديد من المخاطر حيث أصبح هناك ارتباط قوي بين استخدام الحاسوب و نظم المعلومات، و مفهوم أمن أنظمة المعلومات ،كما أن تكنولوجيا جديدة في المنظمة بهدف تحقيق تنافسية في السوق، يصاحبه في كثير من الأحيان مخاطر فشل التكنولوجيا الحديثة فتخسر بذلك المنظمة الكثير من مواردها كما أن بعض أنواع التكنولوجيا، وخاصة في مجال البرمجيات سريعة التقادم و تكون مكلفة في بدايتها و يصعب على الشركات الرائدة استثمارها اقتصاديا نتيجة سرعة تقدمها التكنولوجي.[2]

المطلب الرابع: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

إن للاستثمار الأجنبي المباشر جملة من الآثار الايجابية والسلبية فهناك جملة من الأعباء يمكن تحملها إذ لم يكن لحكومة الدولة المضيفة القدرة على التفاوض و التحكم في توجيه هذه الاستثمارات بما يخدم مصالحها الوطنية و ليس خدمة فئة محدودة من المجتمع، كما تحقق الاستثمارات الأجنبية إذ ما أحسن استغلالها جملة من المنافع و المكاسب.[1]

الفرع الأول: الآثار السلبية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الاجنبي المباشر آثار سلبية وايجابية نوجزها فمايلي:

أولا- الآثار السلبية المحتملة على ميزان المدفوعات

يمكن أن تطوف آثار الاستثمارات على ميزان المدفوعات الدولة المضيفة ايجابية، وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدول من النقد الأجنبي، كم تمكن الدولة المضيفة من إمكانيات أكبر لغز وأسواق التصدير و بالتالي زيادة حصيلة صادراتها، إلا أن تلك الآثار قد تكون سلبية على ميزان المدفوعات في المديين المتوسط والطويل نظرا لعدد من الأسباب:[2]

- زيادة الشركات الأجنبية المستثمرة من الواردات فيما يخص السلع الوسيطة والخدمات.
- هناك المزيد من الضغوط على ميزان المدفوعات الدول المضيفة و ذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات و الواردات التي تتبعها الشركات المستثمرة خاصة في حالة التكامل الرأسي مع فروعها.
- هناك بعض الممارسات من الشركات المستثمرة للحد من فروعها في دولة معينة أو في كل الدول حيث كثيرا ما يخطر على الفروع منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، وربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقا لما يسمى الشروط التنفيذية.

ثانيا- الآثار المحتملة على السوق المحلي

---

[2] : يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص.ص:183.184.

[1] : زيدان محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد01.2004.ص:120.

[2] : محمد فتحي صقر، **الانماط السلوكية للشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على المستويات التشغيل** ، رسالة ماجستير،في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989، ص07.

تتميز الشركات الأجنبية المستثمرة بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في أسواق الدول المضيفة و ذلك راجع إما لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق، أو تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك السلع في الدول المضيفة التي تكفل لها القيادة السريعة، لذا فإن من الآثار السلبية التأثير على السوق الوطنية من خلال تعريض العديد من الشركات المحلية إلى مشاكل في تصريف منتجاتها الأم الذي يستوجب على الدول المضيفة وضع سياسة حمائية لبعض الصناعات الناشئة من خلال وضع ايطار تشريعي و تنظيمي يكفل استمرار نشاط هذه الشركات. [1]

ثالثا- الآثار المحتملة على السياسة الاقتصادية و مفهوم السيادة و الاستقلال

يثير المعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعض القضايا المتعلقة بتأثير تلك الاستثمارات الأجنبية على السياسة العامة للدولة المضيفة كذا قابليتها للخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وكذا تعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة لهذه الضغوط ، أيضا و من ثم فإن نشاط تلك الشركات قد يؤدي إلى الانتقاص من الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة و لكن بدرجات متقاربة، كما أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات، حيث تضم طبقة المنتفعين مجموعة من التجار والموردين و الوكلاء والسماسرة ،و غيرهم و يشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع على تلك الشركات ولو على حساب المصلحة الوطنية.[2]

الفرع الثاني: الآثار الايجابية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر

يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من المزايا و المكاسب للدول المضيفة تتمثل أساسا في نقل التكنولوجيا، و خلق مناصب شغل و توفير السلع في السوق الوطنية والعمل على رفع القدرة الشرائية للمواطن.

أولا- الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا

لعل من أهم الأسباب التي تفسر تغير النظرة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر هو اعتقاد تلك الدول بأن ذلك النوع من الاستثمارات قد يكون وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا لتلك الدول، و التكنولوجيا بمفهومها الواسع لا تقتصر على سلسلة العمليات الإنتاجية الفنية فقط بل تمتد لتشمل المهارات و القدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية و عملية نقل التكنولوجيا قد تتم من خلال وسائل مختلفة مثل بيع التكنولوجيا و اتفاقيات منع التراخيص و عقود المساعدة الفنية، وهناك بعض الدراسات تشير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر من الوسائل الهامة في نقل التكنولوجيا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.[1]

ثانيا- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة و ميزان المدفوعات

عند دراسة الآثار المترتبة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة على كل من المركز التجاري وميزان المدفوعات للدول المضيفة، لابد أن نشير إلى نقطة مهمة و هي أن القضية الرئيسية التي تمثل محور اهتمام الدول النامية المضيفة في هذا الخصوص لا ترتبط بالآثار المترتبة على ميزان المدفوعات نتيجة لفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقدر ما ترتبط بالآثار المتوقعة على التجارة والعوائد أو الدخل الحقيقي للدول النامية.

---

[1] : زيدان محمد، مرجع سبق ذكره ، ص:121.

[2] : محمد فتحي صقر، مرجع سبق ذكره، ص:09.

[1] : نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعية، مصر، 2007، ص:485.

وعند الحكم على آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التجارة و ميزان المدفوعات فإن هذا يستلزم إجراء تحليل و دراسة شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليها إن دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة و ميزان المدفوعات يستلزم دراسة ما يلي:[2]

التدفقات الداخلية: و تتضمن العناصر التالية:

- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو المقدار مساهمة المستثمر في المشروع، كما زادت النسبة التي يساهم بها المستثمر الأجنبي كلما زاد حجم المشروع و زاد حجم التدفق من النقد الأجنبي
- مقدار الوفر في النقد الأجنبي الناجم عن الوفر في الواردات من السلع والخدمات المختلفة.
- القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

التدفقات الخارجية: وتتمثل فيما يلي:

- مقدار النقد الأجنبي المتدفق إلى الخارج من أجل استيراد مواد خام، سواء أولية أو مستلزمات الإنتاج.
- مقدار الأجور و المرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب و التي يتم تحويلها إلى الخارج .
- الأرباح المحولة إلى الخارج بعد بدء مرحلة الإنتاج و التسويق عند الوقوف على تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان الجاري و ميزان رؤوس الأموال ، يمكن للميزان الجاري أن يتأثر نتيجة لعدة اعتبارات، فالمؤسسة متعددة الجنسيات لها احتياجات من الواردات، تعتبر هذه الأخيرة مهمة في عمليتها الإنتاجية ونجد أن هذه الواردات يمكن أن تعطي عن طريق الصادرات المحققة من طرف الشركة لكن النتيجة الصافية ترتبط بشكل الإنتاج المتعلق بالصادرات، فمثلا إذا تعلق الأمر بمصنع بسيط لتركيب القطع المنتجة في الخارج، فإن التأثير الصافي الإيجابي سوف يصبح صغيرا جدان أما إذا تعلق الأمر بإنشاء مؤسسة من أجل تنشيط انتاجات محلية تحل مكان الواردات ، في هذه الحالة سوف يكون التأثير الصافي ايجابيا.

ثالثا- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

يعتبر القضاء على البطالة أو الحد منها أحد الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها و هنا كان لشركات متعددة الجنسيات دورا فعلا في تنمية كل من مستوى العمالة و مستوى الأجور، بالنسبة لمستوى العمالة نجد أنه في الحالة أين يكون إنشاء شركات أجنبية على حساب شركات محلية ، في هذه الحالة يمكننا أن نقول بأن مستوى العمالة لا يتغير، لكن إذا تعلق الأمر بخلق مؤسسة جديدة فإن مستوى العمالة سوف يرتفع، لكن في المقابل يمكن لهذا المستوى أن ينخفض إذا قامت المؤسسة متعددة الجنسيات بإدخال وسائل إنتاج تنمي إنتاجية العمل، و يكون من الجدير أن نشير إلى أن التأثير الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة يرتبط كذلك بطبيعة نشاط المؤسسة الأجنبية، فقد يكون نشاطها من أجل إنتاج سلع توجه للتصدير و في هذه الحالة يكون مستوى العمالة التي تستفيد من فرص العمل كبيرا أما إذا كان نشاطها موجها من أجل تلبية الاحتياجات الداخلية في هذه الحالة يكون مستوى العمالة أقل مقارنة بالحالة الأولى.

أما دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية مستوى الأجور،و في الإطار يمكن حوصلة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الأجور بالدول المضيفة في النقاط التالية:

من أجل جذب اليد العاملة المؤهلة تعمل الشركات متعددة الجنسيات على عرض أجور أكثر ارتفاعا، و هذا يكون خاصة في المنتجات التي تتطلب التأهيل والخبرة، و كذلك في القطاعات التي تعرف التنافسية.

---

[2] : هناء عبد الغفار، **الأجنبي المباشر الاستثمار والتجارة الدولية**، بغداد،2002، ص:271.

إن الإنتاجية و المردودية بالشركات متعددة الجنسيات تكون أكثر مقارنة مع المؤسسات الوطنية للدولة المضيفة وبالتالي فإن الأولى يكون بمقدورها دفع أجور أعلى من الأجور التي تدفعها الثانية.
إن سياسة رفع الأجور التي تتيحها الشركات متعددة الجنسيات يكون لها دور في دفع النقابات العمالية إلى مطالبة المؤسسات الوطنية للدولة المضيفة برفع الأجور لعمالها.
بما أن الأجور في الدول الأصلية للاستثمار الأجنبي المباشر تكون أكبر من الأجور في الدول المضيفة فإن الشركات متعددة الجنسيات تكون مستعدة لدفع أجور أكبر من تلك التي تمنحها المؤسسات الوطنية للدول المضيفة.

المبحث الرابع: الشركات متعددة الجنسيات كأداة لتجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر

ظهرت الشركات متعددة الجنسيات خلال منتصف القرن التاسع عشر، وزاد انتشارها حديثا بصورة كبيرة نتيجة تزايد العولمة و قد تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات لتأثيرها على اقتصاديات الدول المتخلفة والنامية، و نظرا إلى الأهمية الكبيرة التي تمثلها الشركات المتعددة الجنسيات سيتم التطرق إلى تعريفها وخصائصها و كذا إستراتيجيتها و مصادر تمويل هذه الشركات.

المطلب الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات

توجد العديد من التعاريف للشركات المتعددة الجنسيات نذكر منها:

-" تعرف هذه الشركات بأنها شركات عالمية النشاط، و التي تعبر في كل معانيها على أنها إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، فهي تؤثر بقوة في الاقتصاد العالمي من خلال أنشطتها المختلفة، ويكفي الإشارة في هذا المجال إلى أن تلك الشركات العملاقة ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة.[1]

"تمثل زمرة من المؤسسات ذات أحجام هائلة تحقق عوائد مرتفعة و تنخرط للاستثمار في النشاطات التي يشترط فيها استخدام يد عاملة مؤهلة و نفقات إشهارية، و هي مؤسسات تتمتع بصفات مميزة و يلزم إذن على هذا النوع من المؤسسات أن تجسد عمليات الإنتاج والتجارة في أكثر من بلد حتى تصبح بمثابة متعددة الجنسيات.[2]

"الشركة متعددة الجنسيات هي كل شركة تنجز كل أو بعض المنتج خارج البلد الأصل الذي يستدعي إنشاء فروع في الخارج[3].

"شركة ذات فرع أو شركة منتسبة أو شركة تابعة أجنبية واحدة أو أكثر و تنخرط في الاستثمار في أصول إنتاجية أو تشغيل الفروع و التسهيلات الإنتاجية.[4]

من منطلق التعاريف السابقة يمكن الوصول إلى نتيجتين أساسيتين هما:

النتيجة الأولى: تتمثل في وجود اختلاف في تسمية هذه الظاهرة تبعا لاختلاف المختصين في هذا المجال مع الإشارة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات هي الأكثر شيوعا واستخداما في الدول النامية والمتقدمة.

النتيجة الثانية:فتكمن في كون أن هذه الشركات تمارس نشاطات مختلفة في قطاعات مختلف الصناعي منه الخدمي...إلخ خارج الدولة الأصلية الذي يقيم فيها أي في الخارج من خلال إنشاء فروع عديدة في عدد من الدول المضيفة لها..

المطلب الثاني: سمات الشركات متعددة الجنسيات

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بالعديد من السمات نذكر منها:[1]

- الخاصية الأولى تكمن في الحجم الهائل الذي تتمتع به، بحيث تمتلك فروع هائلة في البلدان المختلفة بالإضافة إلى رقم الأعمال الضخم و الأرباح العالية...إلخ.
- تتصف هذه الشركات أيضا بالتنظيم المحكم فيما بين الشركة الأم وفروعها في الخارج لإدراكها بأن التنظيم الفعال معنا التطبيق الجيد للإستراتيجية المتبعة و من ثم تحقيق الأهداف المسطرة ولو أن هذا التنظيم اتخذ الواقع أشكال مختلفة.
- أما فيما يخص الخاصية الثالثة فنجد أن هذه الشركة تمتاز بالتنوع بحيث نجد تنوع في أنشطتها المختلفة فلا تكاد تستقر في قطاع معين حتى تجدها تستمر أو تنتقل للاستثمار في قطاع آخر فمثلا الكثير من الشركات البترولية اقتحمت قطاعي السياحة والصناعات الإلكترونية.
- القدرة على الاستجابة والتكيف مع المناخ الاقتصادي والاجتماعي الذي تعمل فيه و هو الأمر الذي أدى بها إلى أن تلعب دورا أكبر في مسار التطور الاقتصادي العالمي و من ثن أكسبها ذلك نفوذا واسعا في العالم خاصة مع التحولات العالمية السائدة التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية حاليا.

---

(1) : عماد يونس، **العولمة تاريخ أبعاد**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005.ص:95.

(2) : سعيد محمد السيد،**"الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"**، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 1978، ص:22.

(3) : محمد عبد العزيز عبد الله، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية**، دار وائل، الأردن، 2003، ص:35.

(4) : ثيودور موران ،ترجمة جورج خوري، **الشركات متعددة الجنسيات**، دار الفارس، 1994.ص:14.

(1) : سعيد محمد السيد، مرجع سبق ذكره، ص.ص:26.25.

- الانتشار الجغرافي من خلال انتشار الكثير من فروعها في مختلف النشاطات و في شتى أنحاء العالم بما فيها مراكز الأبحاث و تقديم الخدمات...إلخ مما أدى كل هذا إلى تلاشي ما يسمى نفوذ الدول القومية ومن ثم فرض هذه الشركات لقوانين من خلال موازين القوة الاقتصادية.
- إن الشركات متعددة الجنسيات كثيرا ما تتميز بسمة التكامل ربما يعود ذلك إلى جوانب عديدة من ظهور النظام الرأسمالي الجديد الذي يسير وفق نهج معينن مما يجعلها تتأثر و تسير وفق معايير هذا النظام حيث تتمتع بظاهرة التكامل بما يتماشى والفكر الاقتصادي الحديث المنبثق من البلدان، والذي تندرج في إطاره هذه الشركات العملاقة ما يجعلها بمثابة الأخطبوط الذي تحقق من خلاله مصالحها.

المطلب الثالث: إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات

نظرا لكبر حجمها و ثقل إمكانياتها ،و تعدد وحداتها وفروعها ،و اختلاف الظروف البيئية المحيطة بعملياتها و أنشطتها تضع الشركة متعددة الجنسيات استراتيجيات عامة ومخططات شاملة تسعى من خلالها إلى تنظيم الأداء وتوجيهه، و تمكينا لقدراتها على التأقلم و التكيف، و تدعيما لمركزها التنافسي محليا ودوليا قصد تحقيق أهدافها وتجسيد غاياتها ضمن إطار استراتيجي شامل، بعيد المدى تنحصر فيه مجمل الإمكانيات الخاصة المتاحة ، كما تنحصر فيه مجموع المتغيرات البيئية السائدة.

توصف إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات، بأنها شاملة ،و تعرف بأنها عملية وضع و إدماج لمخططات شاملة بعيدة المدى، وتنفيذها و مراقبتها ، قصد تمكين الشركة من خلال الأداء السليم لأسواقها الداخلية والاستجابة السريعة لمختلف التغيرات البيئية، من احتلال مركز تنافسي قوي يمكنها من تحقيق أهدافها المرتقبة.[1]

لقد طور كثير من الباحثين، انطلاقا من تعريف الإستراتيجية السابق، عددا من النماذج العملية ذات الصلة المباشرة والعلاقة الوطيدة بالاختيارات الإستراتيجية المتاحة أما الشركة متعددة الجنسية.

يعد **« porter« ,« DOZ»** من أبرز من قدموا إسهامات قيمة في موضوع البدائل الإستراتيجية الخاصة بعملية التدويل و لاعتبار شمولية مساهمة كل من « porter« ,« DOZ في طرح هذه الاستراتيجيات على النحو التالي:

الفرع الأول: أنواع الاستراتيجيات وفق « DOZ«

يميز **« DOZ»** بين ثلاثة أنواع من الاستراتيجيات الخاصة بالشركة متعددة الجنسيات:[2]

- إستراتيجية التكامل على نطاق دولي فتعكس حالة تخصص وحدات الشركة على مستوى كثير من الأسواق العالمية في نشاطات الإنتاج والتوزيع وفق شبكة متكاملة و متناسقة تتدفق من خلالها السلع والخدمات ومختلف عوامل الإنتاج عبر الحدود الدولية، وفي هذا السياق استعرض **« DOZ»** حالة شركة فورد"Ford"التي تتبنى عن طريق الاستغلال المكثف لاقتصاديات الحجم، إستراتيجية التكامل على نطاق دولي في كل من أمريكا وأوربا(تأثير العوامل الاقتصادية).

---

[1] **:** كمال مرداوي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة** ، حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه غير منشورة ،في الاقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.2003، ص،ص:76.66.

[2] : نفس المرجع: ص، ص :192.191.

- إستراتيجية التكيف المحلي للفروع، بأن تبدو في مظهر الشركات المحلية للدول المضيفة، إذ تسمح لها هذه الإستراتيجية بالاستجابة لمختلف متطلبات و توجيهات حكومات الدول المضيفة(تأثير العوامل السياسية).
- الإستراتيجية المتعددة المظاهر،هي نقطة تقاطع والتقاء الإستراتيجيتين المذكورتين باعتبارها تمثل حالة وسيطة بينها، إذ و بمقتضى هذه الإستراتيجية تسعى الشركات متعددة الجنسية،إلى الاستفادة من مزايا التكامل و مرونة التكيف، وذلك تبعا لما تقتضيه الظروف البيئية السائدة، لقد أوضح ذلك **« DOZ»** حينما أكد قائلا:"إن جاذبية إستراتيجية ما دون غيرها ماهي واقع الأم إلا عبارة عن متغير تابع للخصائص الاقتصادية المميزة للصناعة ومدى الدخل الحكومي في تلك الصناعة، و للموقع التنافسي للشركة المعينة."

الفـرع الثانـي: أنـواع الاستراتيجيـات وفـق" Porter"

تبعا لـ**"Porter"** فإن الاختيار بين بدائل الاستراتيجيات الشاملة:

من زيادة و تمييز وتركز، يتوقف أساسا على مدى تأثير مختلف العناصر المكونة لسلسلة القيم، التي لا تعتمد في تحديد طبيعة و نوع الاستراتيجيات الواجب إدماجها محليا فحسب، و إنما أيضا في انتقاء تلك التي يكون إدماجها مهما في إطار دولي.

تقوم الشركات متعددة الجنسيات في إطار السلسلة بموقعة نشاطاتها المرافقة لتيار(النشاطات التسويقية المختلفة) في مختلف مواقع وأسواق تواجدها، منتهجة في ذلك أسلوبا خاصا بالمنافسة الدولية يقوم على إستراتيجية التمركز المحلي، من جهة أخرى وفي إطار نشاطاتها المقابلة لتيار المنافسة (نشاطات الإنتاج والبحث و ما تبعها)، واعتمادا على إمكانية الفصل بين مواقع الإنتاج ومواقع الاستهلاك، تقوم الشركة بعد المفاضلة بين كثير من مزايا الموقع النوعية المتوفرة في المواقع المختلفة، باختيار الموقع المناسب لإقامة الاستثمار وانجازه وإدماج الاستراتيجي الدولية المناسبة لذلك.

لوضع و إدماج الإستراتيجية الدولية المناسبة يقترح" **Porter"** إضافة بعدين لنموذجه الخاص بالمنافسة الدولية، بعد يتعلق بشكل توزيع وتشتت نشاطات الشركة ،و آخر يخص درجة التنسيق فيما بينها.

تتباين نشاطات الشركة في شكلها من حيث تركزها (أي موقعة النشاط في سوق واحدة وخدمة في أسواق عالمية متعددة) كما تتباين نشاطات الشركة من حيث درجة التنسيق فيما بينها و ذلك من حالة انعدام التنسيق إلى وضعية التنسيق الكامل فيما بينها.

إن المزج بين حالات التنسيق و شكل تركز و تشتت النشاطات يوضحه**"Porter "** الذي يميز فيه بين نوعين أساسين من الاستراتيجيات.[1]

أولا: استراتيجيـات ذات تمركـز محلـي

حيث من خلالها تعمد الشركة إلى مواجهة المنافسة الدولية القائمة عن طريق تركيز جمودها وأنشطتها في الأسواق الأجنبية المستقطبة لعملياتها مع ظهور وحداتها وفروعها في هذه الأسواق بمظهر المؤسسات المحلية القائمة، حيث تقل نفقاتها السلعية والخدمية عبر الحدود الدولية وتزداد توجهاتها نحو اعتماد منافسة قائمة على أسس محلية.

ثانيـا: استراتيجيـات شاملـة

[1] : كمال مرداوي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 193.

وهي التي تسعى من خلالها الشركة إلى الحصول على موقع تنافسي قوي ضمن مختلف الأسواق العالمية، وذلك إما عن طريق تركز نشاطاتها في مواقع معينة، أو بالتنسيق فيما بين المتشتت منها عبر الأسواق الدولية المختلفة أو عن طريق الإجراءين الاثنين معا.

إن التوجه نحو تبني استراتيجيات شاملة قد ازدادت حدته واتسعت رقعته بفعل توجه نشاطات الأعمال نحو المركزية والتنسيق فالتوجه نحو الأولى قد دعمته الحاجات والرغبات المتجانسة على مستوى دولي و ما ادمج لتلبيتها من هياكل إنتاج وأنظمة تسويق وغيرها من إجراءات أما التوجه نحو الثانية فقد ساهمت في تحقيقه سهولة الاتصالات و انخفاض تكاليف النقل و غير ذلك من العوامل الأخرى.[1]

الفرع الثاني: إستراتيجية فروع الشركات متعددة الجنسيات

تنفذ الإستراتيجية الشاملة للشركات متعددة الجنسيات عمليا من قبل مختلف فروعها وحداتها المنتشرة عبر مختلف الأسواق العالمية إن فرع الشركة متعددة الجنسيات هو عبارة عن منشأة قائمة بذاتها في موقع من مواقع الأسواق الأجنبية، تمتلك فيها الشركة أكبر الحصص التي تخولها سلطة اتخاذ القرار، حيث يوجد في الأسواق العالمية أزيد من 690000 فرعا من فروع الشركات متعددة الجنسيات أنشئت من قبل أزيد من 70000 شركة أم، تختلف هذه الفروع عن بعضها البعض من موقع إلى آخر في كثير من المجالات:[2]

- فمن حيث طبيعة النشاط، تختلف الفروع في أنشطتها الممارسة من بيع أو تسويق، استخراج، تجميع، وتصنيع وغيرها.
- ومن حيث توجه النشاط أو الاستثمار، تختلف الفروع في توجهاتها ، فمنها من يكون توجهها نحو السوق، وذلك بفعل تأثير عوامل الموقع ومزاياه النوعية، ومنها من يكون توجهها نحو السوق،و ذلك بفعل تأثير عوامل الموقع ومزاياه النوعية، و منها من يكون توجهها نحو عوامل الإنتاج و تخفيض التكاليف، وذلك بفعل تعظيم الأرباح و زيادتها.
- كما تختلف الفروع أيضا من حيث عمرها، حصص الملكية فيهان و مستوى و كفاءة أدائها و فعاليتها...

تتأثر الإستراتيجية الخاصة بالفروع بنفس العوامل المؤثرة على الإستراتيجية العامة للشركة الأم والتي حددت سابقا في عوامل البيئة الداخلية والخارجية ، بما في ذلك العوامل الاقتصادية والسياسية والخاصة،غير أنه و نظرا لكون فروع الشركة هي أقرب إلى البيئة الخارجية، حيث تعمل في أسواق مختلفة متعمدة في ذلك على إمكانياتها و قدراتها و مؤهلات القائمين على تسييرها، فإن تأثير العوامل الخاصة، والعوامل الاقتصادية والعوامل الخارجية السياسية يكون واضحا على نشاط الفروع في تنفيذها لإستراتيجية الشركة الأم سواءا كانت شاملة أو ذات توجه أو تمركز محلي.

انطلاقا من الاعتبارات المذكورة سابقا طور"Pointer"وWhite" أنواعا خاصة من استراتيجيات فروع الشركات متعددة الجنسيات ، حيث يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

أولا: إستراتيجية النسخة المصغرة

---

[1] : أمينة زكي شبانة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصرفي ظل آليات السوق**، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء، القاهرة، 1994، ص:45.

[2] : كمال مرداوي، مرجع سبق ذكره، ص.ص:198.197.

[1]: كمال مرداوي، مرجع سبق ذكره، ص.ص:201.200.

مطابقة لإستراتيجية الشركة الأم، حيث و بمقتضى هذه الإستراتيجية، تستخدم الفروع في إنتاج و توزيع بعض خطوط منتجات الشركة الأم في الدول المضيفة و المستقبلة لها.

ثانيا: إستراتيجية فضائية التسويق

حيث تستعمل الفروع وفق هذه الإستراتيجية كآليات من خلالها يتم توزيع منتجات الشركة الأم في مختلف فضاءات أسواق الدول المضيفة.

ثالثا: إستراتيجية المصنع الرشيد

وبمقتضاها تتحول الفروع إلى منتج حقيقي لبعض من أجزاء المنتجات، أو لنوع معين من منتجات تامة جاهزة، توجه سوء للأسواق المحلية أو الإقليمية أو العالمية.

رابعا: إستراتيجية التخصص في المنتج

حيث بمقتضاها تستخدم الفروع في تطوير وإنتاج وتوزيع بعض من خطوط المنتجات الموجهة نحو الأسواق العالمية.

خامسا: إستراتيجية الاستقلال الشامل

حيث يخول بمقتضاها للفروع استقلالية تطوير خطوط أعمال و أنشطة توجهها حسب ما تقتضيه حاجة الفروع و ظروفها البيئية الخاصة بها، وذلك سواء للأسواق المحلية حيث تمركزها، أو للأسواق الإقليمية المحيطة بها، أو العامة الأسواق العالمية.

المطلب الرابع: مصادر تمويل الشركات متعددة الجنسيات

توجد لدى الشركات متعددة الجنسيات مصادر تمويل كثيرة و متنوعة تعتمد عليها في تمويل استثماراتها الأجنبية المتعددة، تتباين هذه المصادر من حيث أصلها ، فمنها ماهو ذاتي خاص بالشركة الأم، و منها ما هو محلي خاص بالوطن الأصل، و منها ما هو أجنبي يتعلق بالدول المضيفة المستقبلة لاستثمارات الشركة، ومنها ما هو محايد مستقبل يعبر عن بدائل التمويل الإقليمية و الدولية المتاحة أمام عموم المستثمرين في مواقع الاستثمار الدولي.[1]

الفرع الأول: مصادر التمويل الداخلية أو المحلية

يعبر التمويل الداخلي أو الذاتي عن مجموع مساهمات الشركة الأم و قروضها الممنوحة إلى مجموع فروعها العاملة، كما يعبر التمويل الداخلي عن الوضعية التي تلجأ فيها الفروع التي هي بحاجة إلى سيولة و الحصول على تمويلاتها اللازمة من الفروع الأخرى حيث السيولة فيها فائضة عن الحاجة، لقد أصبح هذا المصدر يشكل أهم المصادر في تمويل نشاطات الشركة و مجموع فروعها، فلقد بلغت نسبة التمويل الداخلي لفروع الشركات الأمريكية العاملة في مختلف الأسواق العالمية ما يزيد عن70% من مجموع تمويلاتها، كما يعبر عن التمويلات الممنوحة إلى الشركة من قبل مصادر التمويل المحلية للشركة الأم بالتمويل المحلي، و هي في غالب الأحيان عبارة عن مؤسسات بنكية تقوم بتمويل العمليات الخارجية للمؤسسات المحلية العاملة في نشاطات التجارة الدولية والاستثمار الدولي ، تمنح هذه المؤسسات القروض كما تقدم التسهيلات إلى الفروع سواء منها القائمة أو الناشئة.

الفرع الثاني: مصادر التمويل الدولية

وهي نوعان، فإما أسواق دولية للعملات الصعبة أو النقد الأجنبي ، كسوق عملة الأورو و سوق عملة الدولار، وسوق عملة الأورو- دولار، وهي عبارة عن أسواق مالية دولية ممثلة من قبل مؤسسات بنكية

---

[1] **:**كمال مرداوي،مرجع سبق ذكره، ص ص: 235.234**.**

أوروبية و أمريكية على وجه الخصوص ، مهمتها التعامل في قبول الودائع و منح القروض بالعملات الأوروبية و الأمريكية ، الآجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة و إما وكالات أو هيئات دولية مساهمة بطريق مباشر أو غير مباشر في تمويل بعض من نشاطات التجارة الدولية والاستثمار الدولي، كمؤسسة البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، وغيرهما من المؤسسات الدولية التي تكفلت في برامجها بمساعدة الدول النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق منح القروض و تقديم المساعدات التقنية اللازمة تمنح هذه التسهيلات للمؤسسات المحلية لهذه الدول النامية، كما تقدم أيضا لهيئاتها الحكومية ،و بإمكان الشركة متعددة الجنسيات الاستفادة من هذه الخدمات في حال ما إذا أثبتت مدى أهمية استثماراتها في المساهمة الفعلية في التنمية الاقتصادية لهذه الدول.

الفرع الثالث: مصادر التمويل الأجنبي

و هي عبارة عن مصادر التمويل المتاحة في الأسواق الأجنبية المستقطبة لاستثمارات الشركات، فحيثما تواجدت فروع الشركات ووحداتها فثمة بنوك تجارية (محلية كانت أم فروع لبنوك أجنبية)، عادة ما يتم البدء بها في الحصول على العملة المحلية للدولة المضيفة ، قد تلجأ فروع الشركات متعددة الجنسيات إلى مثل هذه البنوك التجارية ليس فقط للحصول على العملة المحلية ،و إنما أيضا في تحصيل القروض الضرورية التي تتطلبها عملياتها و استثماراتها، تتفاوت القروض الممنوحة من حيث آجالها، من قروض قصيرة تمنح في شكل سيولة مالية أو خصم لأوراق تجارية، أو إجازة لسحب بدون رصيد إلى قروض متوسطة و طويلة تمنح لتمويل بعض استثمارات الشركة ، كشراء بعض الأصول الثابتة أو إقامة مشاريع إنتاجية، و ذلك بضمان من الشركة الأم أو بضمان الأصول الثابتة أو إقامة مشاريع إنتاجية، و ذلك بضمان من الشركة الأم أو بضمان من بعض من أصول الفروع المعنية بعملية الاقتراض ، كما قد تقدم هذه التمويلات المتوسطة و الطويلة المدى في شكل مساهمات تتحصل بموجبها هذه البنوك على بعض الحصص من رأسمال الفروع تكتسب بموجبها حق المشاركة في العائدات المكتسبة.

خلاصة الفصل الأول :

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس حقيقة مفادها أنه ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة و التفسير، وعلى الرغم من الاختلاف الواضح بين فيما يتعلق بتسميته ماهيته و محدداته ن بسبب تنوع الزوايا التي من خلالها عمدت المدارس الاقتصادية و المفكرين في تفسير قيامه و محدداته، و لو أنها استطاعت على الأقل أن تصل إلى نتائج و هي في عمودها لا يستهان بها بالرغم من نقائصها، إلا أنه حاليا يكاد جميع الخبراء و المتخصصين يتفقون على انه ليس فقط حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل و أن قيامه من خلال التجسيد والاجتذاب هو في الحقيقة عملية تخضع إلى مختلف الدوافع التي تترجم في الأهداف التي يراد تحقيقها من وراءها، و أن له مزايا و عيوب و تحكمه محددات رئيسية تتلخص في عمومها في الظروف الملائمة لأجل أن تتمكن الدول المضيفة له من استقطاب أكبر حصة منهن و هي تغري الشركات الأجنبية و منها الشركات متعددة الجنسيات التي تعتبر أداة رئيسية أو قناة رئيسية لتجسيده على أن تتخذ القرار بالاستثمار فيها.

تمهيـــــد:

إن التزايد المستمر في عدد المناطق الحرة عبر العالم، بين مدى أهميتها خاصة بالنسبة للدول النامية التي أصبحت تتنافس فيما بينها و لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال تقديم مزايا و تحفيزات عديدة و كذا توفير ظروف عمل مثلى في مجال التسيير رغبة منها لاندماج في الاقتصاد العالمي و تحقيق أهداف على المستوى الوطني في مقابل ذلك من أجل إقامة مناطق حرة فإن هذه الدول تتحمل تكاليف باهضة تشكل عبئا ثقيلا على ميزانيتها.

و تبعا لذلك تم تقسيم هدا الفصل الى اربع مباحثعلى النحو التالي:

- **المبحث الاول: ماهية المناطق الحرة**
- **المبحث التاني: المناطق الحرة:انوعها،اهدافهاو دورة حياتها**
- **المبحث الثالث: عوامل نجاح المناطق الحرة والمعوقاتالتي توجهها**
- **المبحث الرابع: مقومات الاستثمار في المناطق الحرة**

المبحـث الأول: مـاهيـة المنـاطـق الحـرة

إن فكرة المناطق الحرة هي فكرة قديمة، تمثلت في منح تسهيلات في الموانئ والمراكز التجارية، و تعتبر المناطق الحرة وسيلة اقتصادية تستخدمها الدول بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية و تحفيز الاستثمارات المحلية بما يعود بالفائدة على تلك الدول من مناح عدة.

وقد ارتبط ظهور المناطق الحرة بتوسع حركة التجارة، و توسعت أنشطتها وتعددت أشكالها بتطور التجارة الدولية و بخاصة تلك التي شهدها العالم في العقود الأخيرة من القرن العشرين و من هنا فقد يكون من الملائم الوقوف على ماهية المناطق الحرة من خلال استعراض تاريخ نشأتها والتعريف بها والمفاهيم المشابهة لهذه المناطق وأخيرا خصائصها.

المطلـب الأول: نشـأة و تطـور فكـرة المنـاطـق الحـرة

تعود فكرة إنشاء المناطق الحرة في صورة موانئ حرة إلى زمن موغل في القديم يزيد على ذلك ألفي عام، حيث مورست عمليات نقل و تخزين و تصدير البضائع وذلك في ظل الإمبراطورية الرومانية التي تشير بعض الدراسات إلى أنها قامت بإنشاء أول منطقة حرة عام166 قبل الميلاد في الجزيرة اليونانية الصغيرة "ديلوس" في بحر إيجا، بهدف وضع حد لهيمنة جزيرة رودس على التجارة في البحر الأبيض المتوسط ،حيث تميزت هذه الجزيرة بنظام تجاري خاص بها يتمثل في خفض الرسوم والضرائب التي كانت تفرض على السفن العابرة من أراضيها إلى مناطق أخرى من الإمبراطورية الرومانية أو غيرها من الدول، و بذلك أصبحت هذه الجزيرة مركزا تجاريا مشهورا في تلك الحقبة من الزمن.

كما لجأ التجار في زمن الفينيقيين للبحث عن موانئ و مدن تحميهم من هجمات القراصنة، و توفر عليهم الضرائب المرتفعة التي كانوا يجبرون على دفعها أثناء مرورهم و تنقلهم ببضائعهم، فكانت مدن مثل طبرق وقرطاج تقدم لهم الحماية اللازمة وتوفر عليهم تلك الضرائب التي كانوا يدفعونها في مدن أخرى كما تبنت الدولة اليونانية في **كاليس وبيرادس** نظاما مماثلة حيث قامت بإنشاء حواجز خاصة لتحقيق الأمن والحماية للتجارة والبضائع العابرة منها.[1]

وفي العام 1189م تم إنشاء أحد أقدم الموانئ الحرة و ذلك في مدينة هامبورج الذي أعفى التجار من الرسوم الجمركية والضرائب و تطورت الفكرة بعد ذلك في القرون الوسطى عندما قامت بعض الدول الأوروبية بمنح بعض الامتيازات والتسهيلات التجارية بهدف تنشيط التجارة في بعض المدن والموانئ الساحلية، كما تطورت فكرة الميناء الحرة في مدينة هامبورج عام 1888م لتواكب تطور الحركة التجارية في تلك الفترة وتمتعت موانئ أخرى بنفس المزايا في نابولي ،فينيسيا، مرسيليا...وقد انتقلت بعدلك الفكرة في فترات لاحقة من الدول الأوروبية الاستعمارية التي كانت تحتلها، حيث أقيم العديد من المناطق الحرة في مناطق مختلفة من العالم كجيل طارق سنة 1704م، و سنغافورة سنة1819م، و هونج كونج سنة 1842م، و قد حققت هذه المناطق نجاحات لم تحققها حتى للمناطق الحرة التي كانت موجودة في الدول الاستعمارية نفسها.[1]

وقد كانت المنطقة الحرة في مدينة "شانون" بايرلندا هي أول منطقة حرة لتجهيز الصادرات، حيث أنشئت عام 1959م، تلاها في فترات زمنية متلاحقة إقامة مناطق حرة في بورتوريكو عام 1962 وفي الهند عام 1965 وتايوان و الفيليبين والدومينكات والمكسيك...إلخ

إلا أن التركيز في العصر الحديث و الاتجاه نحو التخصص في المناطق الحرة اعتمد على إنشاء المناطق الحرة الصناعية فبينما لم تكن هناك سوى ثماني مناطق حرة مع بداية عقد التسعينات ارتفع العدد إلى 55 منطقة في 30 دولة تعمل بالفعل عام 1980 تم تطور العدد ليصل 207 منطقة 1988 موزعة على 48 دولة تمثل سائر قارات العالم إضافة إلى عدد أخرى قيد التأسيس في حدود 15-30 منطقة ويقدر عدد المناطق الاقتصادية الحرة في العالم بحوالي 1900 منطقة.

وخلاصة مما سبق يمكن القول بأن المناطق الحرة تطورت من عدة أوجه هي:[2]

---

[1] : محمد علي عوض الحرازي، **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمار**، دار الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007، ص5.

[1] : فضل على مثنى، **دور المناطق الحرة في جذب و تشجيع الاستثمارات الأجنبية**، المعهد العربي للدراسات والبحوث العربية، القاهرة ،2001، ص 35.

[2] : محمد قاسم حصاونة، **الاستثمار في المناطق الحرة**، دار الفكر، الأردن، 2008، ص28.

- نوعية النشاط والغرض:فقد تطورت هذه المناطق من مجرد مناطق يتم فيها منح بعض المشروعات تسهيلات بهدف الدفع لزيادة حجم تجارة الترانزيت، إلى مناطق تزاول فيها عمليات متعددة من تخزين وتوزيع وأنشطة صناعية وأنشطة خدمية.إلخ.
- الموقع: فبعد أن كانت تتخذ موقعها بالقرب من أو داخل الموانئ البحرية أصبحت بالإضافة تتخذ مواقعها بالقرب من موانئ الجوية أو داخل البلاد لتعمير المناطق النائية و تنميتها.

المساحة: فبعد أن كانت تقام على مساحات محدودة أصبحت تقام على مساحات شاسعة بل أصبحت تشمل مدن و موانئ بأكملها.

المطلب الثاني: تعريف المناطق الحرة

تعتبر مفهوم المناطق الحرة(Free Zone) عبر السنين، و أصبح المفهوم الجديد للمناطق الحرة ذا قوة كبيرة بحيث تبنت عديد من الدول هذا المفهوم الجديد، ففي حين كانت توصف المناطق الحرة القديمة بأنها ساكنة غير (ديناميكية) تشهد كثافة في العمل، و تقاد بالحوافز وأشبه ما تكون بقعة معزولة يتم فيها عمليات الاستغلال إلا أن المفهوم الجديد للمنطقة الحرة يحمل معاني الديناميكية، وكثافة الاستثمار حيث تقاد تلك المناطق بأساليب إدارية متطورة وتمثل المنطقة الحرة بهذا المعنى أداة متكاملة للنماء والتطور الاقتصادي.[1]

ولا يوجد تعريف محدد للمنطقة الحرة، بل توجد تعريفات مختلفة، فيما يلي استعراض لبعض من هذه التعريفات:[2]

الفرع الأول: الاصطلاح الفقهي

هي مناطق تقع في إقليم دولة من الدول و لكنها تعتبرها كما لو كانت خارج إقليمها من حيث القوانين الجمركية وتنظيم التصدير والاستيراد و إلى حد كبير من حيث القواعد الضريبية وبعض القواعد الإدارية.

*و هي قطعة أرض تابعة للدولة و لها حدود جغرافية واضحة و تقع في نطاق ميناء بحري أو جوي أو بالقرب منه يتم عزلها جمركيا عن الدولة، بحيث تعامل البضائع الداخلة إلى هذه المناطق معاملة الصادرات وتعامل البضائع الخارجية منها معاملة الواردات، إلا أنها تخضع لسيادة الدولة و تطبق عليها نفس قوانين الدولة، و يتم تجهيزها بالمرافق العامة و تتمتع المشروعات المقامة عليها بإعفاءات ضريبية و جمركية و إجرائية.

*عبارة عن منطقة تقع داخل حدود الدولة الجغرافية غير أنها تعامل من الناحية الجمركية معاملة البلد الأجنبي، وذلك فيما يتعلق بعلاقتها بباقي أجزاء الدولة التي تتبعها هذه المنطقة الحرة، وقد سميت بهذا الاسم بسبب حرية التجارة بينها و بين العالم الخارجي..

*و في دراسة عن تقيم المناطق الحرة صادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا) إحدى منظمات الأمم المتحدة عام 2001م جاء فيها تعريف المناطق الحرة بأنها: مناطق تقع ضمن السياج الجمركي أو مناطق معزولة تقع ضمن ميناء بحري أو مطار جوي أو على مقربة منها تستفيد من الإعفاء من الرسوم الجمركية ،و بذلك فهي تقع خارج النطاق الجمركي للدولة، مما يجعلها تستخدم لتخزين البضائع العابرة و الحفاظ على مخزون البضائع للتوزيع وتأخير دفع رسوم الاستيراد عليها أو تجنب أو تقلل دفع الضرائب غير المباشرة على أنواع أخرى من الأنشطة التي تتم فيها.

---

[1] : محمد شمس الدين، **إدارة المرافئ واستثمارها و دورها الاقتصادي**، الدر الجامعية للطباعة والنشر، 1993، ص74.

[2] : محمد علي عوض حرازي، مرجع سبق ذكره، ص24.

الفرع الثاني: تعريف المناطق الحرة في التشريعات القانونية

كما تول غالبية التشريعات ذات العلاقة بالمناطق الحرة و بخاصة في الدول العربية اهتماما بتعريف هذه المناطق، كما أن هناك بعض التشريعات التي تصدت لتعريف المناطق الحرة، منها قانون مؤسسة المناطق الحرة الأردني رقم(32) لسنة 1984م تعديلاته الذي عرف هذه المناطق بأنها: جزء من أراضي المملكة محدودة محددة و مسورة بحاجز فاصل توضع فيه البضائع لغايات التخزين ،التصنيع مع تعليق استيفاء جميع الضرائب والرسوم الجمركية عليها و تعتبر هذه البضائع و كأنها خارج المملكة.

وفي إطار اتفاقية **كيوتو** حول الإجراءات الجمركية التي عقدت برعاية منظمة الجمارك العالمية المناطق الحرة بأنها: جزء من الإقليم أو الدولة تعتبر السع المنتجة أو المقدمة فيها خارج المنطقة الجمركية و غير خاضعة للرسوم والضوابط الجمركية.[1]

و تدعيما لما سبق توجد ثلاثة أنواع من العلاقات تنشأ نتيجة لقيام المنطقة الحرةفالنوع الأول يبين العلاقات التي تتم داخل المنطقة الحرة والأحكام التي تنطق بها و يتجسد من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(1) يمثل بيان المدخلات والمخرجات للمناطق الحرة.

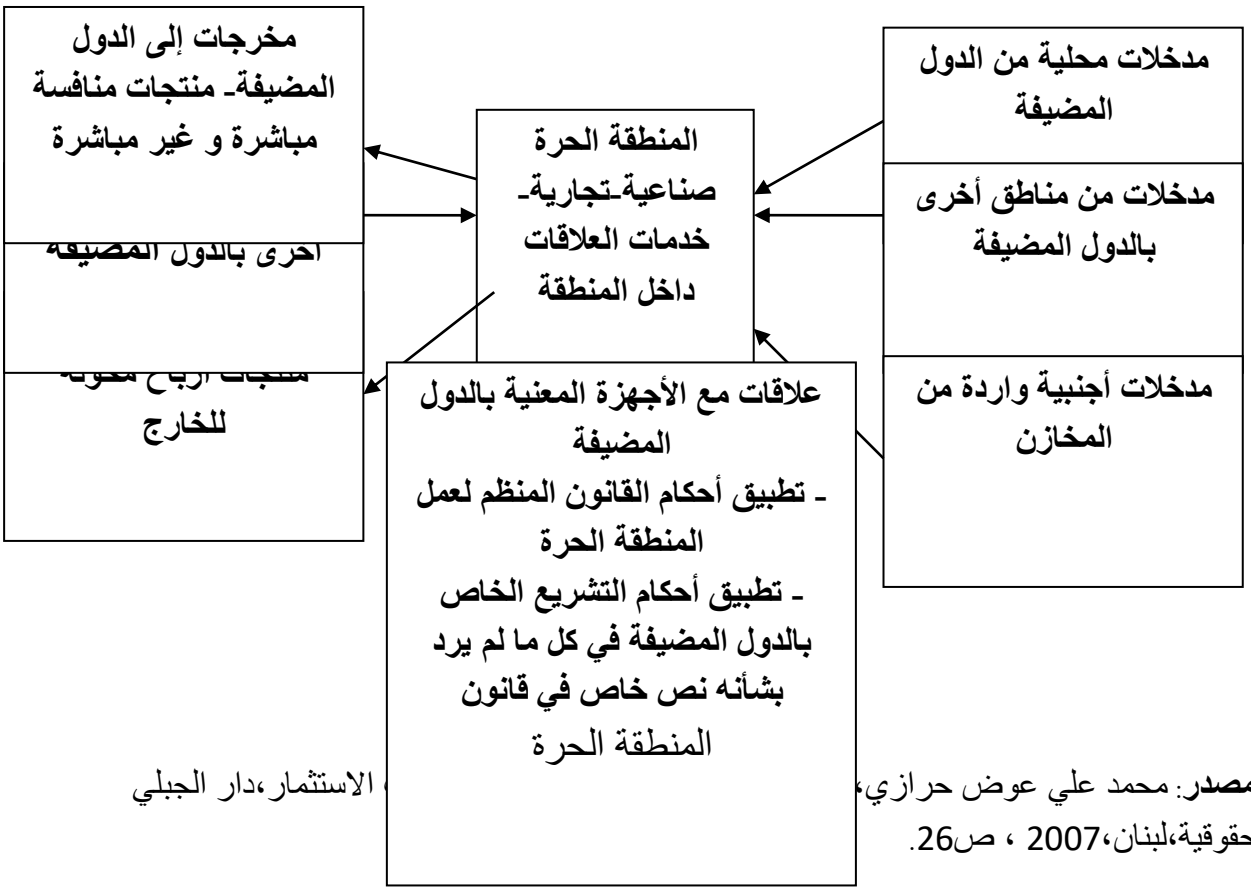

المصدر: محمد علي عوض حرازي، الاستثمار،دار الجبلي الحقوقية،لبنان،2007 ، ص26.

[1] : محمد علي عوض حرازي، مرجع سبق ذكره، ص25.

و النوع الثاني من المعاملات يوضح العلاقات بين المنطقة الحرة والعالم الخارجي ، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(2) يمثل معاملات المنطقة الحرة مع الخارج.

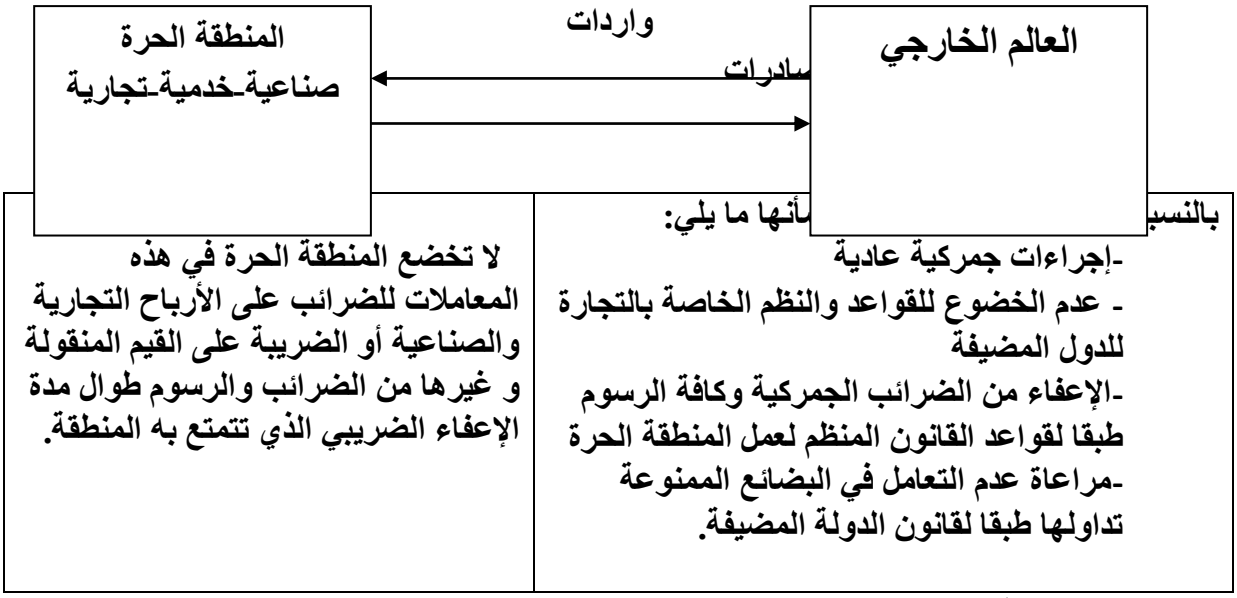

المصدر: محمد علي عوض حرازي، مرجع سبق ذكره، ص27.

أما النوع الثالث فهو خاص بالعلاقة بين المنطقة الحرة واقتصاد الدولة المضيفة و علاقتها بالمنطقة الحرة

، الشكل (3) يمثل معاملة البضائع الوطنية المصدرة إلى المنطقة الحرة

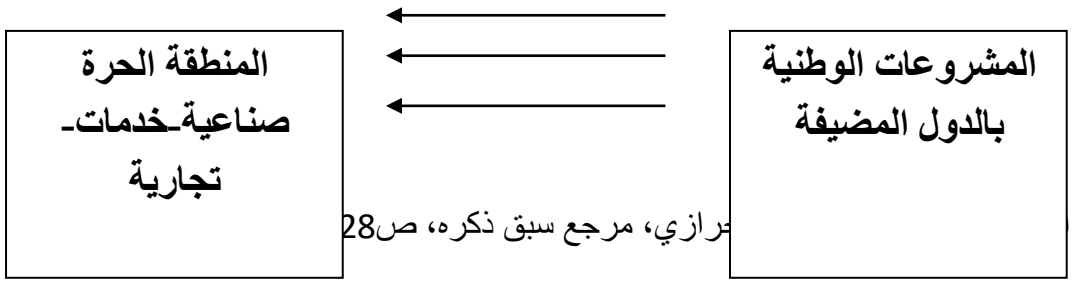

حرازي، مرجع سبق ذكره، ص28

المطلب الرابع: المفاهيم المشابهة للمناطق الحرة.

هناك عدة أشكال و صور تتشابه مع المناطق الحرة في بعض خصائصها و مميزاتها نذكر أهمها:

الفرع الأول: الأسواق الحرة

ففي الأماكن التي تفرض فيها السلع الاستهلاكية الأجنبية تامة الصنع غير الخاضعة للضرائب والرسوم الجمركية بغرض بيعها للأفراد العابرين للمطارات والموانئ البحرية و ذلك لسد احتياجات

هؤلاء الأفراد من هذه السلع و تعتبر هذه الأماكن دوائر جمركية ، وتقع تحت الإشراف الجمركي الكامل، و قد يتم عرض بعض السلع الوطنية غير خالصة الضريبة في تلك الأسواق بغرض فتح أسواق لها والحصول على قدر مناسب من العملات الحرة.

والأسواق الحرة تتميز بما يلي:

- عدم السماح بقيام أية عمليات على السلع الاستهلاكية الأجنبية والوطنية من شأنها تغيير حالة البضائع
- يسمح فيها البيع في حدود الاستهلاك الشخصي العادي فقط
- تتخذ أماكن الركاب العابرين بالموانئ البحرية أو الجوية أو بالمنافذ البرية أماكن لهذه الأسواق.
- إنها تنشأ بهدف الحصول على العملات التي بحوزة الركاب العابرين.

من خلال هذا يتضح أن مفهوم الأسواق يختلف عن مفهوم المنطقة الحرة السابق الإشارة إليه، غير أن لها بعض صفات المنطقة الحرة كالتحديد الجغرافي والإعفاء من بعض الرسوم كالرسم على القيمة المضافة.[1]

الفرع الثاني: النقاط المشتركة (OFFSHORE):

و هنا يجب التفرقة بين المناطق المصرفية الحرة والشركات، ووجه التشابه هو التنظيم الداخلي فقط.

- بعض التشريعات أخذت إجراءات تسمح بإقامة مؤسسات تدعي**OFFSHORE** أوشركات محلية وذلك حسب النشاط أو المقر و هي شركات إنتاجية تنتج سلعا عينية و نظام **OFFSHORE** يكون حسب اختيار الشركة التي تعتبر غير مقيمة إذ كان امتلاك رؤوس الأموال من طرف غير المقيمين يفوق نسبة محدودة فإن النشاط يوجه للتصدير مع السماح للتسويق إلى السوق المحلي بنسبة معينة.
- المؤسسات **OFFSHORE** تستفيد من امتيازات جمركية (عدم الخضوع إلى الضرائب الجمركية خاصة في الاستيراد وشراء السلع و التجهيزات والمنتوجات)و لكن تبقى الورشات والمصانع هذه الشركات تخضع للرقابة الجمركية.
- التسهيلات والتخفيضات الجبائية في أوقات محددة، في الحقيقة ليست هذه الشركات مناطق حرة لأنها تخضع للرقابة الجمركية بصفة عادية و حصول على بعض التسهيلات من مصلحتي الجمارك والضرائب عكس المناطق الحرة التي تعفى كليا في الضرائب و حرية تامة من المؤسسات الإدارية.

الفرع الثالث: الجنات الجبائية، يقصد بالجنة الجبائية

مكان يلجا إليه المستثمرون الأجانب بغية الاحتماء فيه من الضرائب الثقيلة التي تفرضها عليهم أوطانهم الأصلية حيث يتم إعفاء هؤلاء المستثمرين من الضرائب الجغرافية المستمرة تحت غطاء "شركات غير المقيمين" و هذه الامتيازات تجلب كل الشركات التجارية والشركات سريعة الزوال التي لا تتعامل مع السلع ماديا، وإنما تكون معاملاتهم حسب المكانة في السوق أو عملية بيع/شراء عن طريق الهاتف و الفاكس و يقصد بها إقليم وطني يعطي للأشخاص الطبيعيين و المعنويين امتيازات جبائية تسمح لهم عموما

---

[1] : تهاني شملولة، **دور المناطق الصناعية الحرة في تنمية الاستثمارات الصناعية**، أطروحة دكتوراه كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1992، ص22.

بالتخلص من الضرائب التي تفرضها عليهم أوطانهم الأصلية أو على الأقل الاستفادة من نظام جبائي أكثر امتيازا مما هو عليه في أوطانهم خاصة فيما يتعلق بالضريبة على الدخل ، فمن هذا يمكن الاستنتاج ما يلي:[1]

- التسهيلات المقدمة هي تسهيلات جبائية و ليست تسهيلات جمركية.
- خضوع نشاط هذه الجنات يكون من أجل كسب جنسية هذه الدولة و ذلك للاستفادة من قانونها الخاص بالجباية.
- معروفة بالمركز المالي غالبا بالرغم من وجود جنات جبائية ليست بها أي بنك و يظهر جليا أن الجنة الجبائية ليست منطقة حرة.

الفرع الرابع: النظم الجمركية الخاصة

مراعاة لاعتبارات مختلفة و حتى لا يكون تنفيذ القواعد الجمركية عقبة في سبيل تداول السلع والتجارة الدولية فقد وضعت عدة نظم لتحقيق هذه الأهداف تتبعها معظم الدول و تسمى بالنظم الجمركية الخاصة، و ذلك خروجا عن النظام الجمركي العام من هذه النظم نذكر:

أولا* نظام السماح المؤقت:

بموجب هذا النظام تسمح السلطات الجمركية من دفع الرسوم المقررة عن المواد الأولية والسلع و المستلزمات المستخدمة في الإنتاج بقصد إعادة تصديرها و كذا الأصناف المستوردة بقصد إصلاحها أو تكملة صنعها، فهو استثناء صريح من قاعدة عمومية الضريبة الجمركية.

ثانيا* نظام استرداد قيمة الرسوم الجمركية:

يسمح هذا النظام بعد إتمام عملية التصدير للخارج للسلع والمستلزمات المستوردة التي تستخدم في إنتاج المنتجات الموجهة للتصدير باسترداد قيمة الضرائب والرسوم المدفوعة.

ثالثا* نظام الاستيداع الجمركي

هو نوعان:

1- **نظام الاستداع تحت رقابة الجمارك للواردات:** تسمح بتخزين السلع الأجنبية بعد مراقبة جمركية وإعفائها من الرسوم إلى غاية وضعها و إيصالها تحت تصرف المستهلك أو تصديرها.

2- **أنظمة الاستيداع تحت الرقابة الجمركية للصادرات:**

إن السلع ومنتجات السوق الوطنية والمستودعة تحت الرقابة الجمركية تستفيد من امتيازات مرتبطة بالتصدير دون خروجها من الإقليم الوطني

رابعا* نظام الإيداع:

يقصد بنظام الإيداع تخزين البضائع الواردة من الموانئ بالمخازن و المستودعات المخصصة وذلك في حالة عدم رغبة المستورد في عدم سداد الرسوم على البضائع التي ترد إلى الدولة و الإيداع يعني إيقاف تحصيل الرسوم الجمركية لفترة محددة.

---

[1] : محمد علي عوض حرازي، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

خامسا* نظام التصنيع في الدائرة الجمركية:

وفيه يتم استيراد المستلزمات الصناعية المستوردة لتصنيعها داخل الدائرة الجمركية إما بهدف التصدير للخارج أو بهدف سحب المنتجات النهائية للاستهلاك المحلي، في الحالة الأولي لا يتم دفع أي رسوم جمركية عليها، أما في الحالة الثانية يتم دفع الرسوم الجمركية على المستلزمات الصناعية المستوردة التي دخلت فعلا في الإنتاج و من الواضح أن هذه النظم تختلف عن المناطق الحرة فيما يلي:

تمنح المناطق الحرة النشاط بها ميزة الإعفاء من الإجراءات و الرسوم الجمركية بصورة تلقائية أي دون أن يتطلب هذا الإعفاء القيام بإجراءات خاصة بينما النظم الجمركية فيتطلب الحصول على هذه المزايا التي تمنحها القيام بإجراءات إدارية تقوم بها كل شركة على و تمثل في الغالب عبئا إداريا.

ليست لهذه النظم القدرة وحدها على حفز وتنمية الاستمارات الصناعية في صناعات التصدير والتي تحقق الدولة من خلال نشاطها أهداف أكثر مما تحققه مناطق التصدير الصناعية.

المطلب الثالث: خصائص المناطق الحرة

يمكن استعراض خصائص المناطق الحرة على النحو التالي:

الفرع الأول: المساحة الجغرافية المحددة للمنطقة الحرة

تنشأ المناطق الحرة غالبا بموجب تشريع أو مرسوم، كما قد تنشأ دون ذلك بأن تمارس نشاطها فعليا دون أن يكون هناك نص يصدر بشأنها شرط أن لا يتعارض إنشاؤها مع نصوص تضمنتها تشريعات صادرة قبل ذلك، وفي كلتا الحالتين فإن المناطق الحرة تقام على مساحات جغرافية يتم تحديدها بدق و يراعي فيها النشاط الاستثماري الذي سيزاول فيها و التوسعات المستقبلية التي يمكن أن تطرأ على حجم هذا النشاط.

و لذلك فإن الدول التي تعتزم إنشاء مناطق حرة تقوم قبل الإقدام على هذه الخطوة بإجراء دراسات متعددة ذات جوانب مختلفة منها موقع و مساحة المنطقة والتي غالبا ما تكون في إطار الموانئ البحرية أو الجوية أو بالقرب منها أو في أقاليم نائية تتميز بكثافة سكانية قليلة، و تسعى الدولة إلى تنميتها و إيجاد نوع من التوازن الاقتصادي و الاجتماعي بينها و بين الأقاليم الأخرى داخل الدولة.

الفرع الثاني:المنطقة الحرة معزولة جمركيا عن بقية أقاليم الدولة المضيفة

تعزل المنطقة الحرة عن بقية أقاليم الدولة بأسوار تحاط بها أو بمنافذ تتحكم بعملية الدخول والخروج منها، أو أن تكون معزولة بوسائل طبيعية كالمياه أو الجبال والمقصود بالعزل هنا ما يتعلق بالتعامل معها من الناحية الجمركية، بحيث يتم كذلك و كأن المنطقة خارج إقليم الدولة ،فيتم التعامل مع البضائع الواردة من هذه المناطق معاملة تلك التي يتم استيرادها من خارج الدولة، و بالمثل تعامل الصادرات إلى دول أخرى.[1]

الفرع الثالث: المنطقة الحرة تخضع للسيادة الكاملة للدولة المضيفة

تقوم بإدارة المناطق الحرة في الغالب هيئات حكومية تقوم بإنشائها الدولة المضيفة لأجل هذا الغرض، وتتولى هذه الهيئات تسيير شؤون الاستثمار والأعمال المتعلقة بتقديم التسهيلات اللازمة لمشروعات التي تزاول نشاطها في المنطقة.

---

[1] : مغاوري شلبي-المناطق الحرة العربية، مقالة منشورة في موقع إسلام أون لاين.

www.islam online.met/arabica/economics/2001/05/lorticlee.shtml.22

تاريخ الزيارة:2012/01/15، الساعة:13:30.

كما تزاول القانون المطبق في هذه المناطق هو قانون الدولة المضيفة، وإن كان يتم في بعض الأحيان استثناء مشروعات المناطق الحرة من الخضوع لبعض القواعد القانونية المطبقة داخل الدولة، حيث ينص على ذلك قانون خاص بالأعمال في المنطقة الحرة يصدر من السلطة التشريعية للدولة أو بموجب مرسوم من السلطة التنفيذية ، كما أن هناك استثناءا آخر يتعلق بآليات الفصل في هذا منازعات الاستثمار حيث يمكن اللجوء إلى التحكيم كوسيلة للفصل في هذا النوع من المنازعات.

الفـرع الرابـع:يمنح في المناطق الحرة إعفاءات و حوافز ضريبية و جمركية وتسهيلات إجرائية بهدف تشجيع و جذب الاستثمارات إليها

تمنح معظم الدول إعفاءات جمركية و ضريبية تهدف لتشجيع واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية للاستثمار في هذه المناطق وفي نفس الإطار أيضا تقدم تسهيلات إجرائية لمعاملات إنشاء وتأسيس المشروعات الاستثمارية. وعمليات الاستيراد والتصدير التي تقوم بها و غير ذلك من التسهيلات التي يهدف من خلالها توفير الأجواء المناسبة لاستقرار تلك المشروعات.

الفـرع الخامـس: تحديد الأنشطة المسموح بمزاولتها في المنـاطق الحرة

يتم غالبا تقييم المناطق الحرة وفقا لنشاطها التجاري والتخزيني أو الصناعي أو الخدمات المالية والتأمينية التي تقدمها و غير ذلك من التقسيمات و إن كان الغالب في الوقت الراهن أن مناطق الحرة تخصص لمزاولة جميع هذه الأنشطة بصورة مشترك، كما أن هناك بعض الأنشطة و المواد المحظورة تداولها في المناطق الحرة ينص عليها القانون.[1]

المبحـث الثانـي: المنـاطـق الحـرة:أنواعهـا،أهدافهـا، ودورة حياتـهـا.

[1] United Nations, ECONOMIC AND SOCIAL Commission FOR ASIA AND THE PACifiC.OP.CIT, PP.6.

تتجاذب أهداف المناطق الحر و كذلك أهميتها وفقا لتوجهات الدول المضيف بما يتوافق والخط الاقتصادية التي تسير وفقا لعناصرها.حيث يشترك في هذه الأهداف المستثمرين المحليين أو الأجانب

كما أن المناطق الحرة تتعدد أنواعها بحسب مواقعها أو وفقا لطبيعة النشاط الذي تقوم به المشروعات الاستثمارية فيها، لذلك من الضروري الوقوف على كل من أنواع المناطق الحرة أهدافها وأهميتها ، ودورة حياة المناطق الحرة.

المطلب الأول: أنواع المناطق الحرة

تنقسم المناطق الحرة وفقا لمعيارين الأول من حيث الموقع والمساحة التي تقام عليها المنطقة الحرة، والثاني من حيث طبيعة النشاط الذي خصصت المنطقة الحرة لمزاولته فيها.

الفرع الأول: تقسيم المناطق الحرة من حيث الموقع والمساحة

تنقسم إلى ثلاث أقسام:

أولا: المناطق الحرة العامة

و هي مناطق حرة تقوم الدول بإنشائها غالبا بجوار إحدى المدن أو الموانئ أو أي أقاليم أخرى تهدف الدول لتنميتها، و يتم عزل موقع المنطقة الحرة عن بقية أقاليم الدولة المضيفة بأسوار تحيط بكامل مساحة هذه المنطقة الحرة و ما تضمها من منشآت و مخازن لازمة لنشاط المشروعات الاستثمارية العاملة فيها، وهذا النشاط لا ينحصر في نوع معين بذاته بل قد يشمل التخزين والتصنيع والخدمات، كما أن الاستثمار في هذه المناطق الحرة متاح لجميع المستثمرين المحليين والأجانب، الذين يتساوون في الحصول على المزايا التي تقدمها الدولة للاستثمار في هذه المناطق من حوافز وتسهيلات و ضمانات...إلخ.[1]

ثانيا: المناطق الحرة الخاصة

ينحصر الاستثمار في هذه المناطق على مشروع استثماري واحد، يتم منحه حق الامتياز في المنطقة بشكل احتكاري ووفقا لنظام المناطق الحرة، وقد أرجع سبب ذلك لعدد من العوامل من ضمنها:

- ضرورة قرب موقع المشروع الاستثماري من الأماكن التي تتوفر فيها المواد الخام الأولية.
- ما تخلفه هذه المشروعات من نفايات يترتب عليها الإضرار بالمشروعات الواقعة بجوارها.
- طبيعة النشاط الذي يزاوله المشروع الاستثماري الذي يتطلب أن يكون موقعه بجوار الميناء البحري أو الجوي.[1]

ثالثا:المناطق التي تشمل مدنا بأكملها

و هذا النوع من المناطق الحرة ينشأ غالبا لظروف تتعلق بتوجه الدولة المضيفة لتنمية إقْليم أو مدينو معينة و تحويلها إلى مركز تجاري أو صناعي يساعد في اندماج الدولة في الاقتصاد العالمي، كما يمكن أن يتم إنشاء هذا النوع من المناطق الحرة نظرا لعدم توفر الإمكانيات لدى الدولة المضيفة لتمويل إنشاء منطقة حر مستقلة بذاتها.

و بموجب هذا النظام يتم التعامل مع مداخل و مخارج المدينة على أنها بوابات للمنطقة الحرة، يتم التعامل مع الصادرات و الواردات فيها بنفس تلك التي يتم التعامل بها مع الصادرات والواردات من وإلى الدولة المضيفة.

الفرع الثاني: تقييم المناطق الحرة من حيث طبيعة نشاطها:

يمكن تقييم المناطق الحرة من حيث طبيعة النشاها على النحو التالي:[2]

---

[1] : محمد قاسم خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[1] : فصل علي مثنى، مرجع سبق ذكره، ص19.

أولا- المنطقة الحرة التجارية

يقوم نشاط المنطقة الحرة التجارية على استيراد سلع من خارج البلد، أو من داخله بغرض تصنيعها و بيعها في الوقت المناسب، وقد تجري عليها أي البضائع بعض العمليات البسيطة التي يرخص بها عادة في المستودعات، والتي تتناول شل البضاعة، دون المساس بجوهرها كالفرز، والتعبئة، والتغليف ،أو المزج والخلط إلى غير ذلك من الأعمال التي من شأنها المحافظة على طبيعة البضاعة نفسها.

ثانيا – المنطقة الحرة الصناعية

تكون المنطقة الحرة الصناعية عادة خارج أي معوقات جمركية ، وتفضلها المؤسسات الاستثمارية فيما يخص المستوردات من السلع الوسيطة، وإعفاءات ضرائب الشركات بالإضافة إلى البنية التحتية ، وعدم خضوعها لأية قيود ، ومحددات صناعية قد تكون موجودة داخل البلد.

ثالثا: المنطقة الحرة الخدمية

يعتبر هذا النوع من المناطق الحرة من الأنواع التي ظهرت حديثا، و يشمل منطقة معالجة المعلومات ،و منطقة الخدمات المالية ، ومنطقة التجارة الحرة.

المطلب الثاني: أهداف المناطق الحرة

تتجاذب أهداف المناطق الحرة إرادات تجمعها المصلحة المشتركة، إرادات الدول المضيفة التي تطمح لتحقيق جملة من الأهداف والغايات وإرادات المستثمرين محليين كانوا أم أجانب الذين يقف الربح و تحقيق الفائدة في صدارة أهدافهم، كما أن هناك أهدافا للدول الصناعية الكبرى التي تتنافس بينما للسيطرة على الاقتصاد الدولي تحقيقا لسياسات معينة تطمح إليها.

الفرع الأول: أهداف المناطق الحرة بالنسبة للدولة المضيفة

تحدد اهداف المناطق الحرة على النحو التالي:[1]

تسعى الدول من خلال إنشاء المناطق الحرة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية للاستثمار في تلك المناطق، وتقدم لأجل ذلك حوافز ضريبية وإعفاءات جمركية بالإضافة لتسهيلات مختلفة ، والدول من وراء كل ذلك تسعى لتحقيق جملة من الأهداف التي تعرض بعضا منها فيما يلي:

- تسهم المناطق الحرة في تسريع عملية النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة، ويمكن ملاحظة دلك في الدور الذي تقوم به المناطق الحرة في النهضة الاقتصادية التي تشهدها الصين العملاق الاقتصادي الجديد الذي أذهل العالم بحجم نموه الاقتصادي الهائل.
- تهدف الدولة المضيفة للمناطق الحرة إلى استخدام هذه المناطق كأداة تساعد في دمج اقتصادها الوطني في منظومة الاقتصاد العالمي ، بحيث تتمكن هذه الدول من مواكبة التطورات المضطردة التي تطرأ على هذا الاقتصاد و التأقلم معها أولا بأول.
- المساهمة في تحقيق العجز في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة المضيفة، من خلال زيادة الموارد غير المباشرة الناتجة عن هذه المناطق والمتمثلة في زيادة دخلها من رسوم الملاحة والمرور والتأمين ورسوم الخدمات.

---

[2] عادل محمود محمد طريح، **قياس عوامل البيئة المؤثرة على الأداء التصديري للمشروعات الصناعية بالمناطق الحرة**، أطروحة دوكتورا،في إدارة أعمال ،كلية التجارة، جامعة عين شمس،مصر، 1994، ص41

[1] : أسامة صادق المشنب، **إدارة المناطق الجغرافية الحرة في مصر و دورها في دعم التنمية**، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، تخصص إدارة أعمال، كلية التجارة، جامعة حلوان،1992، ص15.

- نقل التكنولوجيا المتقدمة و رفع المهارات الفنية للعمالة المحلية،بما يسهم في مواكبة الدولية للتطورات المضطردة في قطاع التكنولوجيا الصناعية، الأمر الذي يسهم في الارتقاء بمستوى الصناعات الوطنية فيها.
- تسهم المناطق الحرة في زيادة متحصلات الدولة من العملات الصعبة.
- توفير فرص عمل جديدة و المساعدة في تحقيق حجم البطالة في الدولة المضيفة.
- توفير مخزون استراتيجي من السلع الأساسية الضرورية في أوقات السلم و عدم مواجهة العجز في هذه المواد في أوقات الحرب أو في الظروف الطارئة، من هذه المواد على سبيل المثال المواد الغذائية.
- تسهم المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعض أقاليم الدولة النائية التي يتجنب السكان الاستقرار فيها، و يعزف المستثمرون عن إقامة مشروعاتهم عليها.
- تدفع المناطق الحرة الدول المضيفة لها إلى الاستفادة من الموقع الجغرافي الذي تتميز به هذه الدول، من خلال تحويل المنطقة الحرة فيها إلى مركز تجاري عالمي لتسويق الصادرات إلى الأسواق المجاورة و غيرها من الأسواق في مناطق جغرافية مختلفة من العالم.
- تسهم المناطق الحرة في توسيع قاعدة التصنيع و تنمية الصادرات في كثير من مناطق العالم و ما يترتب على ذلك من آثار ايجابية على الدول المضيفة.

الفـرع الثانـي: أهـداف المناطـق الحـرة بالنسبـة للاستثمـارات المحليـة والأجنبيـة

تتمثل هده الاهداف فمايلي:[1]

من الأهداف المتعددة التي تسعى لتحقيقها الاستثمارات المحلية والأجنبية من وراء استثمارها في المناطق الحرة ما يلي:

- الاستفادة من الحوافز الضريبية والإعفاءات الجمركية و التسهيلات المختلفة التي تمنحها الدول المضيفة لجذب و تشجيع الاستثمار إلى المناطق الحرة فيها.
- مد دورة حياة المنتجات و على وجه الخصوص تلك التي تتأثر بعمليات الشحن و النقل والتفريغ، من خلال إنتاج هذه السلع في المناطق الحرة القريبة من الأسواق التي سيتم توزيعها فيها.
- سهولة إيصال السلع المصنعة في الأوقات المناسبة و بأقل تكاليف ممكنة من خلال استخدام المناطق الحرة كمستودعات تخزين قريبة من الأسواق الاستهلاكية الكبرى.
- الاستفادة من توفر الأيدي العاملة الرخيصة ذات المهارات الفنية المختلفة.

جدول رقم (01) أفكار المستثمر مقابل أفكار الدول المضيفة فيما يتعلق بالاستثمار في المناطق الحرة

المستثمر	الدول المضيفة للمناطق الحرة
العائد على الاستثمار	توفير فرص عمل
أدنى تكلفة ممكنة	جذب استثمارات دائمة
أقل مخاطر محتملة	قرار الدولة
عدم وجود تأثيرات سياسية	الاستخدام من قبل السياسيين
أقل مجهود إداري	قواعد التحكم

[1] : : محمد علي عوض حرازي، مرجع سبق ذكره، ص46.

سهولة الحصول على النقد الأجنبي	**يرغب المستثمر في كل شيء بدون مقابل**
استقرار سياسي	**قيادة جديدة ، قواعد جديدة**
استقرار ضريبي	**ضرورة الاعتماد على الضرائب**
يجب على المناطق الحرة أن تكون ممتنة ومتعاونة	**يجب على المستثمر أن يكون شاكرا و ممتنا.**

المصدر:محمد علي عوض حرازي، مرجع سبق ذكره، ص45.

الفرع الثالث:أهداف المناطق الحرة بالنسبة للدولة الصناعية الكبرى:

تعتمد الدول الصناعية الكبرى إلى تشجيع إنشاء المناطق الحرة في كثير من دول العالم تحقيقا لأهداف سياسية و اقتصادية و منها:[1]

- المحافظة على تواجدها الدائم في الأسواق المحلية والدولية، خاصة في ظل توسع عمليات التصنيع التي شهدها الكثير من دول العالم في العقود الأخيرة من القرن العشرين ، ومن الأدوات التي تستخدمها الدول الصناعية الكبرى من أجل تحقيق ذلك تشجيع الشركات الكبرى التي تنتمي إليها للاستثمار في المناطق الحرة التي تقع في دول تتميز برخص عمالتها و توفر المواد الخام الأولية فيها، بالإضافة لقربها من الأسواق الدولية الكبرى، و هو الأمر الذي يترتب عليه خفض تكلفة إنتاج السلع مقارنة بتلك التي يتم إنتاجها داخل هذه الدول ذات الأجور المرتفعة للعمالة والتكلفة العالية للإنتاج.
- تحقيق أهداف تتعلق باعتبارات جغرافية و سياسية و مثال ذلك ما قدمته الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان من دعم و تشجيع لعمليات التصنيع والإنتاج في المناطق الحرة في كوريا الجنوبية ذات الاتجاه الرأسمالي في مواجهة كوريا الشمالية ذات الاتجاه الشيوعي.
- يوفر الاستثمار في المناطق الحرة لبعض الدول الوسيلة لاختراق التكتلات الاقتصادية التي تنشئها دول أخرى، و الالتفاف على الحواجز والقيود التي يتم فرضها على السلع الواردة من خارج هذه التكتلات ، نضرب مثالا لذلك قيام المؤسسات الأمريكية بإنشاء مشروعات استثمارية في المناطق الحرة في ايرلندا ،يهدف الحصول على شهادات منشأ لمنتجاتها حتى تتمكن من تسويقها في دول السوق الأوروبية المشتركة، دون أن تخضع لنظام الحصص أو التعريفة الجمركية التي تعامل بها السلع الواردة من خارج دول السوق الأوروبية.

المطلب الثالث: أهمية المناطق الحرة

تقوم المناطق الحرة بدور هام على المستويين الداخلي والخارجي، ويلاحظ أن الدول و خصوصا الدول المتقدمة بدأت في تحرير التجارة فيما بينها ومن جهة، و بين دول العالم من جهة أخرى من خلال إنشاء المناطق الحرة، والتي تلعب دورا هاما في تنشيط الحركة الاقتصادية بشقيها التجارية والصناعية، ففي مجال الحركة التجارية تعتبر المناطق الحرة المركز الرئيسي، وحلقة الوصل بين دول العالم حيث يقوم المستثمرون باستيراد البضائع من جميع أنحاء العالم، ويتم إجراء العمليات المختلفة على هذه البضائع ، ومن ثم إعادة تصديرها، حيث تكون المنطقة الحرة بمثابة مناطق عبور، أو تخزين لهذه

[1] : محمد علي عوض حرازي، مرجع سبق ذكره، ص47.

البضائع والتي بدورها تقوم بإعادة تصديرها إلى العالم الخارجي، أو جزء بسيط منها إلى الأسواق المحلية، ومن خلال هذه العملية تكون قد ارتبطت مع غيرها من دول العالم، وإن ما يترتب على هذه العمليات التجارية من إعفاءات جمركية و ضريبية، تشجيع كبار و صغار المستثمرين على القيام بالاستثمار في تلك الدولة والذي ينعكس إيجابا على الاستثمار، و يحقق عديدا من الفوائد والمزايا كما يمكن تلخيص أهم الأدوار التي يقوم بها تلك المناطق الحرة بالآتي:[1]

- تشغيل الأيدي العاملة
- تنشيط قطاع الخدمات والنقل
- تنشيط الحركة التجارية المحلية
- جذب رؤوس الأموال
- نقل التكنولوجيا الحديثة

وقد زادت أهمية المناطق الحرة عندما سمحت بممارسة عملية التصنيع فيها، حيث يتم إنشاء المصانع الكبيرة، والتي تمثل فروعا لشركات صناعية عملاقة. تقوم باستيراد البضائع و المواد الخام و نصف المصنعة وإعادة تصنيعها و تجميعها داخل المنطقة الحرة، و من ثم تصديرها للأسواق الخارجية.

كما تسهم في زيادة الدخل القومي و دعم ميزانها التجاري من خلال جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

المطلب الرابع:دورة حياة المنطقة الحرة.

المناطق الحرة ما هي إلا مشروع اقتصادي يتحمل التكاليف ويحقق إيرادات و يسير طبقا للأهداف الاقتصادية المرجوة، و الواقع الزمني يعطي للمنطقة دورة حياة في ظل أهداف اقتصادية و اجتماعية محددة.

إن مفهوم دورة حياة المنطقة الحرة من الصعب الإحاطة به فهو يبدأ منذ بروز المنطقة الحرة كفكرة و يواكب مختلف مراحل إنشائها إلى غاية مرحلة النشاط والتوسع وبلوغ العمليات الإنتاجية و التجارية مرحلة من النضج وبالتالي نقل الأرباح من جراء المنافسة الحادة داخل المنطقة وبالتالي إعادة الاستثمار أو إلغائها نهائيا.

بداية حياة المنطقة الحرة تبدأ بالتفكير في إقامة المنطقة إلى غاية تطورها و بلوغها لأن الفكرة هي التي توحي بتصور المشروع كله.

الفرع الاول: مرحلة دراسة تكوين المنطقة الحرة

إن إقامة المنطقة الحرة يدخل في إطار السياسة الاقتصادية للدولة التي تقيمها و هي المبدأ الأساسي لكل مشروع إقامة المنطقة الحرة.

فليس بمقدور أي بلد إقامة منطقة حرة إلا إذا توفرت متطلبات المنطقة الحرة جغرافيا واقتصاديا واجتماعيا و سياسيا.

نظرا لما لهذه العوامل من أهمية في تحقيق الأهداف المطلوبة من جذب الاستثمارات الأجنبية وما ينعكس على البلد المضيف من انعكاسات ايجابية وسلبية فالبلدان التي تمتاز باستقرار سياسي واجتماعي و موقع استراتيجي والمهتمة بتشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال ما تهيئه لإنجاح المنطقة الحرة من كل الجوانب

[1] : محمد قاسم حصاونة ، مرجع سبق ذكره،ص35.

و منها القانوني بإصدار قانون الاستثمار المحفز[1] ووضع قانون خاص و نظام الاستثمار في المناطق الحرة مع إصدار اللائحة التنفيذية. هذا القانون المفترض يتضمن مثلا:

- احكام عامة
- ضمانات المشروعات و المزايا المقررة لها
- نظام الاستثمار في المناطق الحرة
- الهيئة المسيرة

و ربما يضاف إليها مذكرة أيضا حية لمشروع قانون الاستثمار مع إصدار اللوائح التنفيذية لقانون الاستثمار و قرارات المتعلقة بالقرار.

بعد إتمام الإجراءات الأولية تنصب الاهتمامات بتحديد هذه المناطق بتهيئتها وإقامتها في المواقع المناسبة و يتم ذلك بالاتصال مع المستثمرين الأجانب بواسطة حملة استثمارية واسعة تحت إشراف الهيئة المسيرة و الوزارات المختصة.[2]

الفرع الثاني: مرحلـة انطـلاق و توسـع المنطقـة الحـرة

الانطلاقة تكون على أساس جلب عدد كبير من المستثمرين بواسطة الضمانات والحوافز الممنوحة و ذلك للتقليل من التكاليف المرتبطة بإنشاء المناطق الحرة

في هذه المرحلة يحبذ تحقيق المنطقة الحرة عدد كبير من مناصب العمل مما يدفع السلطات تفضيل الصناعات الكثيفة العمالة و لهذا الفرض نجد معظم المناطق الحرة السابقة تبدأ بصناعة النسيج التي توظف عمالة كبيرة هذه المرحلة قد لا تستغرق وقتا كبيرا نتيجة للحملة الاستثمارية لهذه المنطقة فالمؤسسات الأجنبية التي وافقت على الاستثمار لم يبق لها سوى القيام بنشاطها و هذا ما هو إلا توسع للمنطقة الحرة.

الانطلاق يتطلب فترة قصيرة تتميز بتوسيع سريع للاستثمارات الأجنبية التي هي في تزايد مستمر والصادرات تعرف تزايدا قويا و ربما تستمر هذه المرحلة إلى غاية الاستغلال الكلي لمساحة المنطقة[2]

الفرع الثالث: مرحلـة النضـج

تمثل مرحلة النضج بالمنطقة الحرة استغلال الكامل لمساحة المنطقة الذي يتناسب مع ثبات الاستثمارات الأجنبية، و قد تعرف صادرات المنطقة انخفاضا و تؤثر هذه المرحلة على المؤسسات والأهداف المنتظرة من المنطقة الحرة.

إن انخفاض في الصادرات يترتب عليه نتائج سلبية على المؤسسات الصغيرة التي تترك المكان للمؤسسات الكبيرة بسبب ضعف قدرتها التنافسية و بسبب اعتماد المؤسسات الكبرى على عمالة مؤهلة و تكنولوجيا حديثة مما يؤدي إلى انخفاض العمالة.

و من جهة أخرى تتوجه المؤسسات الكبرى إنتاج تكنولوجيا حديثة مما ينتج عنه صناعات جديدة ذات مقاييس و معايير دولية كالصناعة الإلكترونية والكيميائية وغيرها، فما يكون على الدول المضيفة إلا أن تغير سياستها والبحث عن كيفية استضافة تكنولوجيا متقدمة و متطورة.

---

(1) Antione.Basile et .Germid : »Imversitir dans les Zones Franches Industrielles d'exportations »OCDE, Paris, 1984, p25.

(2) pascal LOrot : LES Zones Franches dans le Monde, 1987, p29.

[2]: منور أو سرير، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية**، هونج كونج، سنغافورا و مصر، رسالة ماجستير، غير منشورة،في الاقتصاد، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 1995، ص76.

مرحلة النضج هي مرحلة تحويل تكنولوجي (الانتقال من تكنولوجيا القديمة التقليدية والنمطية إلى التكنولوجيا الحديثة والمتطورة)تساعد الدول المضيفة مسايرة التطور الدولي.

الفرع الرابع: نهاية أو تحويل المنطقة الحرة.

إن مراحل دورة حياة المنطقة ليست خالية من العراقيل و العوائق والمخاطر فهي معرضة لانطلاقة سيئة.

و قد تتعرض مرحلتي التوسع والنضج إلى انحراف الأهداف المسطرة رغم انطلاقتها الجيدة و هذا راجع لعدة أسباب منها:

الاختيار السيئ للمنشآت التي تستقبل الاستثمارات الأجنبية بسبب غياب الشروط المادية الضرورية لانطلاق وتطور النشاطات داخل المنطقة

اهتمام البلد المضيف بالتشغيل أكثر من اهتمامها بتحويل التكنولوجيا.[1]

المنافسة بين المناطق الحرة قد تؤدي إلى نهاية المنطقة وهروب الاستثمارات الأجنبية نحو مناطق جديدة بسبب توفر الشروط العمل المميز والحوافز والمزايا الأخرى كما أن المنطقة الحرة معرضة للتحول و يوجد ثلاثة أشكال للتحول:

* تحول يمس الاستثمارات الأجنبية مباشرة (إلغاء نظام المنطقة الحرة أو إلغائها) وتبقى المؤسسات المعتمدة على العمالة الكثيفة بسبب مساهمتها في تكاليف تكوين اليد العاملة المؤهلة.

*تحول يتعلق بطبيعة نشاط المنطقة الحرة ،مثلا تكون في البداية تجارية تتميز بتحقيق عوائد وأرباح معتبرة وهامة مما يحفز مسؤوليها إلى إعادة هيكلتها والقيام بنشاطات صناعية والعكس صحيح حيث نجد بعض المناطق نفسها تقوم بنشاط التخزين

*التحول يحدث في جغرافية المنطقة الحرة فمع توسيع النشاطات و ضيق المساحة المتخصصة للمنطقة يتم تحويل أو انتقال النشاطات (بعضها أو كلها)إلى مواقع أخرى و هذه الأماكن الجديدة تشكل منطقة حرة خاصة تابعة للمنطقة الأصلية.

المبحث الثالث: عوامل نجاح المناطق الحرة و المعوقات التي تواجهها.

على الرغم من قدرة أي دولة على تخصيص منطقة ما من أراضيها و تسييجها و عزلها عن بقية أجزاء الدولة و توفير التسهيلات و المزايا الضريبية و غير الضريبية وإعلانها منطقة حرة، لكن ليس بإمكان جميع الدول توفير شروط النجاح لها إذ أن نجاحها يعود إلى مدى توفر مقومات الإنشاء والإشهار من جانب ،و مدى قدرة الدولة على حشد إمكانياتها لخلق عوامل النجاح من جانب آخر، هذا إضافة إلى

[1] : محمودي مراد، **التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي"النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة**،"دار الكتاب الحديث ،القاهرة، 2002،ص90.

قدرة هذه الدول على مواجهة و الحد من المعوقات التي تواجه هذه المناطق الحرة لذلك من الملائم إبراز كل من مقومات إنشاء المناطق الحرة وعوامل نجاحها وأخيرا المعوقات التي تواجه المناطق الحرة

المطلب الأول: مقومات إنشاء المناطق الحرة

على الرغم من قدرة أي دولة على تخصيص منطقة ما من أراضيها و تسييجها و عزلها عن بقية أجزاء الدولة و توفير التسهيلات و المزايا الضريبية و غير الضريبية وإعلانها منطقة حرة، لكن ليس بإمكان جميع الدول توفير شروط النجاح لها إذ أن نجاحها يعود إلى مدى توفر مقومات الإنشاء والإشهار من جانب ،و مدى قدرة الدولة على حشد إمكانياتها لخلق عوامل النجاح من جانب آخر، وهذا ما نتعرض له بالآتي:[1]

الفرع الأول: المقومات السياسية والأمنية

لا ريب إن استحداث منطقة حرة في بلد ما، هو قرار سياسي قبل أن يكون قرارا اقتصاديا أو قرارا تشريعيا يتطلب التوافق في المصالح والسياسات أو على الأقل عدم التعارض بين استراتيجيات البلد المضيف والشركات دولية النشاط المدعوة للاستثمار في المنطقة الحرة المزمع إنشاؤها،إذ أن معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعود إلى الشركات متعددة الجنسيات ،و هو جزء من إستراتيجية الامتداد والاستحواذ على الأسواق،و من ثم لا يمكن توقع تدفقه إلى بلد ما، ما لم تكن إستراتيجية السياسية الاقتصادية متوافقة مع إستراتيجيتها، أو على الأقل تتوافر نقاط التقاء و مصالح وضمانات كافية بحيث تؤدي إلى زيادة مقدرتها التنافسية وتعظيم أرباح استثماراتها و لأطول مدة ممكنة و بأقل تكلفة و مخاطرة التي يتعرض لها رأس المال المستثمر في البلد لأمر الذي يعد معرقل أساسي للاستثمار.

إلى جانب الاستقرار السياسي فإن البيئة السياسية الملائمة للاستثمار تتطلب سيادة الممارسات الديمقراطية باعتبارها إطارا ضروريا للتنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: المقومات الاقتصادية

وتشمل توفر بيئة اقتصاد كلي مستقرة نسبيا و متحررة من التدخلات الحكومية الشديدة واقتصاد يمتاز بمعدلات نمو جيدة ونظام مالي فاعل يتسم بحسن التنظيم، وتوافر إشراف و ضوابط على عمل البنوك، وأسواق المال والمؤسسات المالية الأخرى، والالتزام بنظم المراجعة والتدقيق وفقا للمعايير الدولية،و يمتلك مزايا نسبية أو تنافسية في مجال الخامات أو الطاقة الرخيصة والسوق الواسعة، إذ أن الشركات الأجنبية تفضل الاستيطان في المناطق الحرة التي تنتمي إلى بلدان ذات أسواق كالصين والهند واندونيسيا ومصر و نيجيريا و البرازيل، أو أنها تنتمي إلى أسواق إقليمية ذات قدرات شرائية عالية (أسواق ديناميكية) كأسواق الخليج العربي أو أنها في موقع استراتيجي يطل على أسواق كبرى كما هو الحال في المنطقة الحرة جبل على حيث تنفتح على أسواق إيران و شبه القارة الهندي بالإضافة إلى أسواق الخليج العربي.

و أن تكون الدولة قادرة على توفير التخصيصات المالية الكافية لإنشاء البنية الأساسية الضرورية لإشهار المنطقة الحرة من جانب و من جانب آخر ينبغي أن تكون هناك رؤية إستراتيجية مستقبلية واضحة وتمثل هذه الرؤية الفلسفة والأهداف الكلية للاقتصاد والمجتمع والمسار التنموي الذي يسلكه ،وأن تحدد ما هو القطاعات والأنشطة ستعطى الأولوية و منهم اللاعبون الأساسيون في عملية التنمية(القطاع العام والقطاع الخاص، دور آليات السوق، دور رأس المال الأجنبي) وما هي أدوار كل منهم.

---

[1] : محمد قاسم حصاونة، مرجع سبق ذكره، ص71.

الفرع الثالث: المقومات البشرية

ضرورة توفر الأيدي العاملة الماهرة والمؤهلة للعمل في الشركات والمشروعات الاستثمارية التي تقام في المنطقة الحرة الرخيصة نسبيا، وثمة عاملان متكاملان لهما أهمية كبيرة في تقويم قوة العمل من وجهة نظر الشركات الدولية النشاط وهما المهارات و المرونة، الأولى:تشكل موردا رئيسيا في عصر المعلوماتية بينما تعني الثانية (المرونة) سرعة لتحرك و حرية الانتقال من العمل في المشروعات المقامة داخل الدولة إلى المشروعات المقامة في المنطقة الحرة، و هذا يتطلب من المشروعات المقامة داخل الدولة أن يكون لديها بدائل محلية لمواجهة هذا الانتقال أو إنها قادرة على توفير حوافز تجعل العاملين فيها لا يضحون بها الأمر الذي يجعل الشركات العاملة في المناطق الحرة تبحث عن قوة العمل الجديدة من مخرجات المؤسسات التعليمية المنخرطة حديثا في سوق العمل و هي كثيرة في البلدان النامية بسبب البطالة أما البلدان قليلة السكان فينبغي وجود حد أدنى من الضوابط و مرونة أكبر في استيراد العمالة و هذا ما أتاحته قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة في استيراد الأيدي العاملة الأجنبية و تهيئتها للعمل في المنطقة الحرة بجيل علي.

الفرع الرابع: المقومات التشريعية

و تتمثل في توفير الأساس القانوني لإنشاء المنطقة الحرة وإدارتها والمزايا والحوافز التي توفرها للمستثمرين بالإضافة إلى ضرورة الثبات النسبي لقوانين الدولة المضيفة ووضوحها فيما يتعلق بالمصادرة والتأميم والتقاضي والتحكيم و التأمين والتعامل مع الاستثمارات الأجنبية وتسجيل الشركات وتحديد أنظمة العمل وأنظمة البنوك وشركات التأمين و نظم قضائية مستقلة وكفئة تحمي سلطة القانون بما في ذلك حقوق الملكية الخاصة و قدسية العقود، وفي الوقت نفسه ينبغي أن تتوافر الأطر التشريعية والتنظيمية التي تمنع الاحتكار سواء في القطاع العام والخاص و تحد من الفساد الإداري و تعزز الانفتاح والمنافسة والالتزام القوي بالمسائلة العامة ولإقامة نظام رقابي وتنظيمي يتسم بالعدالة و الشفافية و الفعالية.[1]

الفرع الخامس: المقومات الجغرافية والبيئية:

والتي تتمثل بقرب الموقع المراد إشهاره كمنطقة حرة من خطوط التجارة الدولية، لذا تركزت أغلب المناطق الحرة في العالم في الموانئ البحرية أو بالقرب منها أو بالقرب من المطارات أو على الحدود قريبا من الأسواق الإقليمية أو الدولية و ذلك بهدف خفض تكاليف النقل.

إن أحد العوامل الهامة التي تدفع الشركات متعددة الجنسية للاستثمار في البلدان النامية هو الانخفاض النسبي في تكاليف النقل واختزال الوقت اللازم له بخاصة وإنه يمثل نسبة عالية من تكلفة المنتج النهائي في الدول الصناعية أما فيما يتعلق بأهمية المقومات البيئية للمنطقة الحرة فإن ذلك يتأتى من رغبة و حرص العديد من الشركات الأجنبية على التوطن في المناطق ذات البيئات والظروف المناخية المعتدلة نسبيا بما يسير لها إنجاز عملياتها الإنتاجية و عرض سلعها أو خدماتها و تصديرها إلى أسواق الاستهلاك الرئيسية لها إقليميا أو عالميا.

المطلب الثاني: عوامل نجاح المناطق الحرة

لا تعد المقومات الأساسية لإنشاء المناطق الحرة التي مر ذكرها شرطا كافيا لضمان نجاح المناطق الحرة، إذ أن أغلب المناطق الحرة التي لم يكتب لها النجاح كانت تمتلك أغلب تلك المقومات وإنما لابد من

---

[1] : محمد قاسم خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص73.

توفر جملة من العوامل المترابطة و المتفاعلة مع بعضها النجاح هو محصلة لذلك التفاعل ، فيما يلي أبرزها:

الفرع الأول: الموقع الجغرافي المتميز للمنطقة الحرة

يقوم الموقع الجغرافي المتميز الذي تقام عليه المنطقة الحرة بدور كبير في تحفيز الدول لإنشاء المناطق الحرة على أقاليمها،و يسهم في كثير من الحالات في نجاح هذه المناطق و تطورها و تحقيقها للأهداف التي تقام من أجلها. حيث أن الأهمية التي تحتلها دراسة الموقع المقترح تأتي من:

- أثر موقع المنطقة الحرة على تكاليف الإنشاء للمنطقة الحرة من جانب و على تكاليف إنشاء المشروعات الاستثمارية داخلها من جانب آخر،و انعكاس ذلك على العوائد المتوقعة.
- يؤثر موقع المنطقة الحرة على مجمل التكاليف التشغيلي (الإنتاج.الأجور.مصادر الطاقة .التسويق) للمشروعات الاستثمارية التي تقام فيها.
- إن الفشل في اختيار الموقع الملائم للمنطقة الحرة فشل فشلا قاتل يصعب تصحيحه،إذ أن كثير من المناطق الحرة في العالم كان سبب فشلها و ضياع تكاليف بنيتها الأساسية هدر يعود إلى سوء اختيار موقعها .

الفرع الثاني: إكمال مستلزمات البنية الأساسية

إذا كان من مقومات إنشاء المناطق الحرة اختيار موقع المنطقة الحرة و البدء في تنفيذ بنيتها الأساسية فإن من شروط نجاحها،توفي كامل متطلبات البنية الأساسي الذكية، أي توفير أنظمة متطورة للمعلومات و الاتصالات و المواصلات البحرية والجوية المؤهلة لتعزيز حركة التبادل التجاري على الصعيد الدولي والعمل على تحديثها وفقا للتطورات الاقتصادية و التقنية والمعلوماتية في العالم لأنها عنصر أساسي في المنافسة بين المناطق الحرة المتجاورة و تشير تجارب دول العالم في هذا المضمار إلى أن المناطق الحرة لا تتاح الاستثمار إلا بعد استكمال جميع المتطلبات البنية الأساسية و بالشكل الذي يجعلها جاذبة و منافسة للمناطق الحرة المجاورة بخاصة و أن المستثمر الذي يزور المنطقة الحرة و يجدها لا ترقي إلى مستوى المناطق الحرة المنافسة فإنه قد لا يعود إليها ثانية، لا بل سيتحول إلى و سيلة إعلام مضادة و طاردة قصد أم لم يقصد.[1]

الفرع الثالث: التوازن في المصالح

إذ كان من البديهي القول أن المصلحة الوطنية للدولة المضيفة هي الدافع الرئيسي لإنشاء المنطقة الحرة فإن التوازن في المصالح، المشتركة بين الدولة المضيفة و المستثمرين الأجانب لا يقدمون على توطين مشروع ما في أي موقع مالم يتأكدوا من المنافسة الدولية و اختراق الأسواق.

إن المناطق الحر هي مشروعات لتبادل المزايا و المصالح بين أطراف متعددة (المستثمرون من جهة، الأسواق الإقليمية من جهة ثانية،و الاقتصاد الوطني من الجهة الثالثة) لذا فإن فاعليتها تقوم على درجة مساهمة و عائد كل طرف و لصالح من تنامي الأفضلية و مدى التوازن بين ما تقدمه من حوافز و مزايا و تسهيلات وبين ما تحصل عليه من منافع اقتصادي و اجتماعية تنعكس ايجابيا على أهدافها التنموية.

الفرع الرابع: دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية

---

[1] منور أوسرير، **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية،مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**، أطروحة دكتوراه دولة في علوم اقتصادية ، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص50.

بغية توفير مستلزمات النجاح للمنطقة الحرة لابد من إخضاع إنشائها إلى دراسات الجدوى الاقتصادية و المالية و الفنية باعتبارها مشروعا استثماريا ذو أبعاد اقتصادية و سياسية واجتماعية. حيث أن دراسة الجدوى في هذه الحالة هي أسلوب و منهج أو طريقة منظمة يراد بها تعزيز إمكانية إنشاء المنطقة الحر من عدمها و مدى إمكانية تحقيقها للأهداف المرجوة منها و ذلك بالاستناد إلى معايير و مقاييس محددو كمعيار الربحية الاقتصادية القومية الذي يبين أثر المنطقة الحرة على مجمل الاقتصاد الوطني، باستخدام بيانات مقدر لأدائها طيلة حياتها المتوقعة كل ذلك بقصد نهائي هو تمكين متخذ القرار السياسي/الاقتصادي في الإقرار باتخاذ آلية المنطقة الحرة كآلية للتنمية الاقتصادية المضافة بين البدائل و السياسات التنموية المتاحة. و ضمان أفضل استخدام للموارد المالية والبشرية والمادية عن طريق قياس صافي المنافع المتوقعة منها بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء كانت منافع مالية يمكن قياسها أو منافع نوعية تتعلق بالتشابكات الاقتصادي و الآثار التنموية التي تخلفها و الحراك الاقتصادي الذي تولده.[1]

الفرع الخامس: كفاءة و شفافية إدارة المنطقة الحرة

تلعب الإدارة دورا هاما في نجاح ، أو فشل المشروعات الاقتصادية، لكنها في المناطق الحر تلعب الدور الأهم ، لذا لابد من اختيار الإدارة الكفؤة و منحها الصلاحيات الكافية لممارسة أعمالها و بالشكل الذي يجنبها الوقوع في الإجراءات الروتينية المعقد ويساهم في سرعة إنجاز المعاملات إن من أهم العوامل الطاردة للاستثمار تعدد مصادر القرار و تشعب الأجهزة الإدارية التي ينبغي التركيز على المستثمر مراجعتها و الحصول على شعار التعامل مع إدارة واحدة للمستثمرين الراغبين في الاستثمار و في موقع واحد(نظام الشباك الواحد) وأن يتم إجراء المعاملات من خلال شبكات التبادل الإلكتروني للبيانات واستخدام شبكة الإنترانت بما يختزل الجهد و الزمن و الكلفة.

الفرع السادس: توفير الخدمات المالية والمصرفية المتطورة

تعد الخدمات المالية والمصرفية عنصرا أساسيا معززا للاستثمار و فد شهد هذا القطاع تطورات سريعة بفعل الثورة العلمية والتقنية في الكثير من الدول العالم بحيث أصبحت العمليات المالية والمصرفية تتم بصورة إلكترونية و بدقائق محدودة دون عوائق إدارية أو قانونية أو فنية، لذا لابد من توفير الحوافز الكافية لجذب المصارف والمؤسسات المالية الدولية النشاط لفتح فروع لها في المنطقة الحرة لتساهم في تمويل مختلف النشاطات الاستثمارية و تقديم الخدمات المصفية و الائتمانية التي تتطلبها أعمال المستثمرين في هذه المناطق مع ملاحظة أن تكون القوانين والأنظمة التي تحكم هذه المصارف متفقة مع الغاية من وجود المناطق الحرة و طبيعة الاستثمار فيها دون التقيد بأحكام القوانين المرعية في الدولة المضيفة من جهة و ليست أداة لتهريب رؤوس الأموال الوطني للخارج من جهة أخرى.

الفرع السابع: الحصول على شهادة الجودة الشاملة(الإيزو 9002)

يعكس الحصول على شهادة الجودة كفاءة إدارة المنطقة الحرة في توفير المستلزمات الأساسية لعمل المستثمرين و بالتالي فإنه يخلق ثقة لدى المستثمرين الأجانب في كفاءة المتاح الاستثماري بهذه المنطقة،فقد حرصت الكثير من المناطق الحرة الناجحة على الحصول على هذه الشهادة كالمنطقة الحرة في جبل علي في مطار دبي والمؤسسة العامة للمناطق الحرة في الأردن كما ينبغي أن تحرص إدارة

[1] : محمد قاسم خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص77.

المنطقة الحرة على أن تحصل الشركات العاملة فيها على إحدى مواصفات إدارة الجودة(الإيزو) إذ أنها أصبحت بمثابة جواز السفر لدخول الأسواق العالمية لا سيما وأن المستهلكين أصبحوا يشترطون حصول المنشآت التي يتعاملون معها على هذه الشهادة.

الفرع الثامن: الاستفادة من تجارب المناطق الحرة القائمة

عند إنشاء منطقة حرة جديدة من الضروري دراسة تجارب المناطق الحرة القائمة وآليات الاستثمار فيها طرق إدارتها والعوامل التي أدت إلى نجاحها أو فشلها والتي الارتكازية المتوفرة فيها ونوعية الاستثمارات المستوطنة فيها.

و البدء من حيث انتهت إليه الحرة الناجحة مع العمل على خلق مزايا و تسهيلات و أنشطة تختلف و تتميز عن المزايا و التسهيلات و الأنشطة القائمة في المناطق الحرة الأخرى لا سيما المجاورة و مقارنة العوائد المتوقعة منها مع تكاليفها على الاقتصاد الوطني بغية ألا تكون التسهيلات و المزايا هبة للمستثمرين و دون عوائد مجزية للاقتصاد الوطني.

الفرع التاسع: الإعداد لإدارة الأزمات

إلى جانب التنظيم المناسب لإدارة المنطقة الحرة في الظروف العادية هناك حاجة ماسة للإعداد الجيد لإدارة الأزمات سواء كانت أزمات ناجمة عن كوارث طبيعية أم تلك الناجمة عن أحداث أمنية أو سياسية أو اقتصادية كأعمال التخزين أو الحروب أو الحصار الاقتصادي أو إتباع سياسات إغراق من قبل المناطق الحرة المنافسة.

و يحتاج الأمر وضع نظام معروف سلفا يجدد الجهة المختصة لمعالجة الأزمة والوسائل التي يتم بها أخطار كل الجهات الأخرى ذات الشأن وتلقي والتوجيهات منها و طرق الإعلام والاتصالات الداخلية والخارجية المناسبة وأن تفاصيل ذلك تختلف بحسب ظروف كل دولة وأبعاد كل أزمة و كفاءة إدارة المنطقة الحرة و قدرتها على استشراف المستقبل و التنبؤ بالأزمات المحتملة قبل وقوعها و الاستعداد لمواجهتها.[1]

المطلب الخامس: معوقات المناطق الحرة

ترتبط المعوقات المؤثرة على المنطقة الحرة في المقام الأول ببعض العوامل داخل الدولة ثم تأتي المعوقات الخارجية التي تكون لها بعض التأثير في هذا الجانب.

الفرع الأول: المعوقات الاقتصادية والمالية

يتدرج في إطار المعوقات الاقتصادية والمالية عدد من المعوقات التي يمكن أن يؤثر بعضها على الاقتصاد العام للدولة و على المناطق الحرة التي تستضيفها ومن هذه المعوقات:[2]

- عدم وضوح أو استقرار سياسة و إستراتيجية الدولة المضيفة في تعاملها مع المنطقة الحرة

الأمر الذي يؤدي بالمستثمرين فيها إلى التوجس والحذر بشكل دائم لتلافي أي إجراءات مفاجئة قد تتخذها الدولة فيما يتعلق بتلك المناطق.

- عدم استقرار أداء الاقتصاد الكلي في الدولة ويظهر عدم الاستقرار أداء الاقتصاد الكلي من خلال تحليل بعض المؤشرات منها:

ويظهر عدم الاستقرار أداء الاقتصاد الكلي من خلال تحليل بعض المؤشرات منها:

---

(1) : محمد قاسم حصاونة، مرجع سبق ذكره، ص78.

(2) : أحمد شرف الدين، **مشكلات الجمارك و مشروعات المناطق الحرة مع القوانين** ،مجلة الأهرام الاقتصادي،العدد1107، الصادرة في 6أفريل 1990، ص40.

- عجز الموازنة العامة للدولة: فحسب ما تشير إليه معايير البنك الدولي فإن الحد المسموح به الذي لا يجب أن يتعداه عجز الموازنة العامة هو2% من إجمالي الناتج المحلي، ويترتب على الزيادة في هذه النسبة مشاكل اقتصادية للدولة المضيفة كالتضخم الذي يزداد معه الأمر سوءا بلجوء الدولة لمواجهة العجز في موازنتها عن طريق التمويل التضخمي.
- التضخم يؤدي التضخم لارتفاع الأسعار في الدولة المضيفة ، كما يؤدي إلى تدني القيمة الشرائية لعملتها، وهو الأمر الذي يؤثر على اقتصاد الدولة و يعد مقياسا لمدى قوة هذا الاقتصاد أو ضعفه.
- سعر الصرف:يظل سعر صرف العملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية الصعبة منها على وجه الخصوص، معيارا يمكن أن يقاس عليه مدى استقرار اقتصاد الدولة المضيفة كما أن عدم استقرار سعر الصرف يمكن أن يولد صعوبات للاستثمارات القائمة داخل الدولة و في المناطق الحرة التي تستضيفها ، نظرا لأن ذلك يتسبب في إرباك مستمر لحسابات المستثمرين.
- علاوة سعر الصرف: و هذا الأمر يعني بأن المشروعات الاستثمارية في الدولة و المناطق الحرة تعاني من صعوبات نتيجة ارتفاع تكاليف الحصول على العملات الأجنبية التي يتم بواسطتها تحديد أسعار المادة الأولية اللازمة للإنتاج من الأسواق الدولية.

- عدم توفر الصناعات الوسيطة في السوق المحلي المساعدة لصناعات المشروعات العاملة في المناطق الحرة
- عدم قدرة أو امتناع المصارف والمؤسسات المالية في بعض الدول المضيفة عن تقديم القروض اللازمة للمشروعات العاملة في المناطق الحر، وارتفاع سعر الفائدة على تلك القروض في دول مضيفة أخرى.
- تقصير الجهات القائمة على المنطقة الحرة في آسيا منها التسويقية والترويجية الفاعلة في جذب الاستثمار ن يضاف لذلك التقصير في توفير المعلومات المختلفة بالاستثمار في المنطقة بلغات متعددة و بوسائل مختلفة، بحيث يمكن أن تسهم في إقناع المستثمر الأجنبي باتخاذ قراره بالاستثمار في هذه المنطقة.
- من العوائق التي قد تواجهها بعض المناطق الحرة التي تنضم الدول المضيفة لها إلى تكتلات اقتصادية إقليمية ، هي عدم اعتراف الدول الأخرى الأعضاء في هذا التكتل بالدول المضيفة كبلد منشأ للمنتجات المصنعة في هذه المناطق.
- يندرج ضمن المعوقات الاقتصادية ارتفاع تكلفة تشغيل المشروعات العاملة في المناطق الحرة، و كذا وضع قيود أما توسعاتها المستقبلية، الأمر الذي يؤدي إلى تحولها إلى استثمارات قصيرة الأجل، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي في حالة توسع مثل هذه الحالات واعتماد جزء كبير من اقتصاد الدولة عليها، إلى نخاطر محتملة قد تؤثر على اقتصاد الدولة المضيفة.

الفرع الثاني: المعوقات التشريعية و القضائية

يرتبط الاستثمار بعلاقة وثيقة بالتشريع فعلى ضوء التشريعات المختلفة تتخذ الحوافز و التسهيلات و الضمانات للاستثمارات المحلية والأجنبية ، و في نصوص هذه التشريعات تتقرر وسائل حماية حقوق المستثمر، ووسائل فصل المنازعات الاستثمارية التي تحتاج إلى قضاء نزيه وناجح يقوم بإصدار أحكامه وفق تلك التشريعات كل ذلك بالإضافة لبعض الجوانب الأخرى. يضاعف من أهمية التشريع والقضاء في

تشجيع و جذب الاستثمار إلى داخل الدولة المضيفة و إلى المناطق الحرة فيها، وبناء عليه فإنه يمكن القول بأن بعض المعوقات المتعلقة بالتشريع والقضاء يمكن أن تتمثل في:[1]

أولا- تعدد التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة

أهم دراسة ميدانية قامت بإجرائها المؤسسات العربية لضمان الاستثمار بأن أهم المعوقات المؤثرة على الاستثمار المتعلقة بالتشريعات والقوانين تتمثل في تعدد القوانين المتعلقة بالاستثمار ، وتضاربها والغموض و عدم الوضوح الذي يشوب بعض نصوصها، و بالرغم من أن بعض الدول المضيفة تفرد قانونا للاستثمار في المناطق الحرة إلى جانب قانون ينظم الاستثمار في الدولة، إلا أن هذه القوانين لا تحيط في كثير من الحالات بجمع الجوانب المتعلقة بالاستثمار، الأمر الذي يترتب عليه تشتت المستثمرين بين أكثر من قانون، ويفتح المجال أمام الاجتهاد من قبل الجهات المشرفة على الاستثمار و هو الأمر الذي يؤثر في مدى عدالة التشريع الذي يقتضي تساوي الأحكام في مواجهة القضايا و المراكز القانونية المتطابقة.

ثانيا- التغيير والتعديل المستمر للقوانين المنظمة للاستثمار سواء في المناطق الحرة أو خارجها

وهذا الأمر يجعل المستثمر في قلق دائم على مستقبل استثماراته في المنطقة الحرة فيفضل الرحيل إلى مناطق أخرى يطمئن فيها على أمواله ،و قد وصف رئيس مجلس إدارة إحدى المشروعات العاملة في إحدى المناطق الحرة بأن ذلك يجعل من مشروعات المناطق الحرة بوتقة تجاري مما يشعرها بعدم الاستقرار و الثقة.

ثالثا- قيود التشريع

قد تتضمن بعض التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة شروط معينة تقيد عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في[1] المنطقة الحرة ، كاشتراط شريك محلي يمتلك نسبة معينة في المشروع أو قيود تتعلق بنوع ومجال النشاط الذي يجب أن يزاوله المشروع، أو ضرورة توظيف النسبة العظمى من الأيدي العاملة في المشروع من مواطني الدولة المضيفة ،و يندرج ضمن القيود المتعلقة بالتشريع أيضا اقتران الحوافز و التسهيلات الممنوحة في المناطق الحرة ببعض الشروط التي تؤثر في قدرة المستثمر على التحكم في توجهات و نشاط مشروعه الاستثماري.

رابعا- صياغة التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة دون مراعاة الجوانب الاقتصادية المتعلقة بها

إن صياغة هذه التشريعات من قبل مختصين في مجال القانون دون أن يشاركهم في هذه العملية مختصون في علم الاقتصاد يجعل هذا التشريع قاصرا و يشوبه الكثير من الغموض و هو ما يؤدي إلى نتائج سلبية على الاستثمار في المناطق الحرة، حيث أن المعالجات القانونية للظواهر الاقتصادية تختلف في كثير من الجوانب عن المعالجات الاقتصادية، و عدم مراعاة مثل هذه الخصوصية فيما يتعلق بالمناطق الحرة يمكن أن يشكل عاملا يؤثر في مدى نجاح هذه المناطق في تحقيقها للأهداف التي أنشئت من أجلها.

خامسا- آلية تسوية منازعات الاستثمار

---

[1] رضوان بالعا

[1] **:** محمد علي عوض حرازي، مرجع سبق ذكره، ص ، ص:190-194.

إن التطويل في فصل قضايا الاستثمار و التهاون في تنفيذ الأحكام الباتة الصادرة عن المحاكم المختصة، و محاباة العنصر المحلي على حساب العنصر الأجنبي، وغير ذلك من الجوانب المتعلقة بتسوية منازعات الاستثمار، يؤدي إلى تقوية العوامل الطاردة للاستثمار و التأثير في قدرة المناطق الحرة على جذب الاستثمار.

سادسا- سلوك الدولة القانوني

إن قيام الدولة المضيفة بأي تصرف يؤثر على سيطرة و تحكم المستثمر في أمواله ، كقيامها بإجراء تأميمي أو أي إجراء آخر مشابه، وعدم احترام الدولة لنصوص الاتفاقيات الدولية و للمبادئ ذات العلاقة بحماية الاستثمارات الأجنبية ، كل ذلك يجعل المستثمرين يتخوفون على أموالهم و تتأثر ثقتهم بحكومة الدولة المضيفة.

الفرع الثالث: المعوقات المتعلقة بالبنية التحتية:

يرتبط هذا المعوق بافتقاد المناطق الحرة و الدولة المضيفة للبنية التحتية التي تلبي الحاجات المتزايدة للمشروعات الاستثمارية، فعدم توفر التيار الكهربائي المستقر، وصعوبة الحصول على مياه كافية و نظيفة، وكذا صعوبة التواصل مع الداخل أو الخارج بوسائل اتصال سلكية أو لاسلكية متطورة ، بالإضافة لعدم قدرة الطرق في الدولة على استيعاب حركة النقل المترتبة على التجارة والاستثمار ،و الافتقار إلى موانئ بحرية و جوية مزودة بالوسائل المطلوبة لنقل و تفريغ المنتجات على اختلاف أحجامها، و هذا يلقي بظلاله على المنطقة الحرة في عدم قدرتها على المنافسة والتطور و يعزز إمكانية فشلها و عدم تحقيقها لأهدافها.

الفرع الرابع: المعوقات الإدارية

يندرج في إطار المعوقات الإدارية المؤثرة على الاستثمار في المناطق الحرة ما يلي:

- تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار في الدولة و ازدواجية الاختصاصات فيما بينها، و هو الأمر الذي يؤدي إلى تعدد مراكز اتخاذ القرار التي تتعامل مع المستثمر وإلى تضارب في القرارات الصادرة عنها في بعض الأحيان بل أنه في أحيان أخرى تدخل تلك الجهات في صراعات فيما بينها لتنازع الصلاحيات و الاختصاصات،و الأمر الذي يؤدي إلى إهدار وقت المستثمر و يتسبب له في ضياع الكثير من الوقت و الجهد، و يشغله بالكثير من المشاكل التي تشتته بين الاهتمام بأمور استثمارية و الاهتمام بإرضاء الجهات الحكومية التي يجيز على التعامل معها وفقا لرؤيتها و ازدواجية مؤسساتها.

- البيروقراطية الحكومية المعقدة التي يتم التعامل بها المستثمر سواء عند ترخيص مشروعه الاستثماري أو في بقية الإجراءات الأخرى، فطول الوقت المطلوب لإنجاز المعاملات الاستثمارية و تعقيد إجراءاتها تتسبب في صعوبات للمستثمر و ضياع لوقته وإلى صعوبات أخرى مختلفة متعلقة بهذا الجانب.
- الفساد الإداري وإخلال العاملين في المؤسسات الحكومية التي يتعامل معها المستثمر باعتبارات النزاهة والأمانة.
- وليس بعيدا عن المعوق السابق فإن المحسوبية والمجاملة في تعيين القيادات الدارية في تلك المؤسسات ، دون مراعاة لعامل الكفاءة والخبرة و التخصيص، يتسبب في معوقات منفرة للمستثمرين نظرا للقرارات غير العملية التي تصدر عن تلك القيادات غير الكفؤة.
- عدم عمل أعضاء الهيئة الإدارية المشرفة على المنطقة الحرة بروح الفريق الواحد وانعدام الانسجام و التفاهم فيما بينهم، و ذلك ينعكس في مستوى الخدمات التي تقدمها هذه الهيئة للمستثمرين الأمر الذي لا يشجع على جذب الاستثمارات إلى هذه المنطقة.

الفرع الخامس: المعوقات السياسية

يؤدي عدم الاستقرار السياسي و ما يرافقه من اضطرابات و توترات إلى زيادة حجم المخاطر التي قد تتعرض لها الاستثمارات في الدولة، و التسبب في حالة من القلق الدائم لدى المستثمرين ،و هو الأمر الذي يؤثر سلبا على اقتصاد الدولة ،و يدفع في اتجاه هروب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى الخارج، ويلعب التطرف الديني و النزعات الطائفية أو العرقية أو السياسية أو القبلية دورا في توفير حالة من القلق السياسي ،و كل ذلك يؤدي لانعكاسات داخلية وخارجية تؤثر على اقتصاد الدولة واستقرار الاستثمارات فيها.

الفرع السادس: المعوقات المتعلقة بالأيدي العاملة

من المعوقات المتعلقة بالأيدي العاملة في المناطق الحرة ما يلي:

- التأثيرات السلبية لممارسات بعض نقابات العمال خاصة تلك العاملة في المناطق الحرة، و المعوقات التي تتسبب فيها نحو:(الإضرابات، الاحتجاجات...) الأمر الذي يشغل المستثمرين في هذه المناطق عن عمليات الإنتاج و السعي لتطويرها إلى معالجة تلك الممارسات و تلافي الآثار الناجمة عنها، وهو أمر يؤثر سلبيا في مدى نجاح هذه المناطق.
- عدم توفر أيدي عاملة ماهرة و رخيصة كافية في الدولة المضيفة ، أو عزوف الأيدي العاملة الوطنية عن العمل في المشروعات الخاصة فيها و اتجاههم للعمل في المؤسسات الحكومية للامتيازات المالية والوظيفية وأعداد ساعات العمل القليلة في هذه المؤسسات مقارنة مع تلك التي يقدمها القطاع الخاص.

الفرع السابع: المعوقات الخارجية

هناك عدد من المعوقات الإقليمية والدولية يمكن أن يكون لها تأثيرات سلبية على المناطق الحرة، من هذه المعوقات:

- التأثيرات التي يمكن أن تترتب على التطورات الإقليمية والعالمية، كإنشاء منظمة التجارة العالمية المشرفة على تطبيق نصوص اتفاقية الجات و ما يترتب على بعض قواعدها من آثار على المناطق الحرة.
- ندرة المواد الأولية التي تدخل في تصنيع منتجات معينة أو التقلب المستمر و غير المتوقع في أسعارها في الأسواق العالمية وارتفاع أسعار النفط، أو على النقيض من ذلك وجود حالة من الكساد العالمي الذي يتسبب في خسائر للمشروعات العاملة في المناطق الحرة.
- الأوضاع السياسية الإقليمية والنزاعات المسلحة التي ترتفع من مستوى المخاطر التي قد تتعرض لها الاستثمارات و تتسبب في رفع تكلفة التأمين عليها.
- تقارب المناطق الحرة في الدولة الواحدة أو في دول مختلفة متقاربة جغرافيا ،الأمر الذي يؤثر في حجم الاستثمارات التي يتم جذبها لتلك المناطق خاصة في ظل تشابه المناخ الاستثماري والحوافز و التسهيلات و الضمانات المقدمة في هذه المنطقة.

المبحـث الرابـع: مقومـات الاستثمـار في المناطـق الحـرة

تقوم التشريعات المختلفة التي تنظم الاستثمار في المناطق الحرة بدور كبير في جذب و تشجيع بالاستثمار إلى تلك المناطق الحرة، فعلى ضوء تلك التشريعات تتحدد الحوافز والتسهيلات المقدمة في المناطق الحرة، و كذلك تقرر الدولة المضيفة من خلال هذه التشريعات الضمانات المقدمة للمشروعات التي تستثمر في مناطقها الحرة، و هو الأمر الذي يساعد في طمأنة المستثمرين على أموالهم و أرباحهم و من خلال هذا المبحث سيتم إلقاء الضوء على: الضمانات القانونية للاستثمار في المناطق الحرة و حوافز الاستثمار في المناطق الحرة، ودور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

المطلـب الأول: الضمانـات القانونيـة للاستثمـار في المناطـق الحـرة.

من أجل جذب و تشجيع الاستثمارات الأجنبية تسعى الدول جاهدة لإزالة المخاوف أو الحد منها والعمل على طمأنة المستثمرين على أموالهم ومشروعاتهم من أي مخاطر.

الفـرع الأول:الضمـانات الموضوعـية و الإجرائـية للاستثمـار

تتنوع الضمانات التي تقدمها الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية إلى ضمانات موضوعية وأخرى إجرائية سيتم استعراضها:

أولا-الضمانـات الموضوعيـة:

تتضمن الضمانات الموضوعية للاستثمار في المناطق الحرة تعهد الدولة المضيفة بحماية الاستثمارات الأجنبية فيها، و ذلك بالنص في تشريعاتها على صيانة رؤوس أموال هذه الاستثمارات و أرباحها و ضمان حق تحويلها إلى الخارج بكل حرية، كذلك عدم التعرض لها بأي من إجراءات نزع الملكية أو التأميم أو المصادرة.[1]

كمثال على ذلك في المنطقة الحرة بجبل علي في دبي ، حيث جاء في نص المادة(9) بأن أموال و نشاطات الأفراد والشركات طوال مدة عملها في المنطقة لا تخضع لأي إجراءات تأميم أو تقييد للملكية الخاصة.

ويفهم من مضمون هذه المادة بأن هناك حماية للمشروعات التي تمارس نشاطها في المنطقة الحرة من أي إجراءات قد تعرضها لمخاطر غير تجارية تتهددها بشكل مباشر أو غير مباشر.

كذلك بالنسبة للمنطقة الحرة في جمهورية مصر، حيث نصت المادة(7) من القانون تأثير على عدم جواز تأميم الشركات و المنشأة أو مصادرتها و هو الأمر الذي يتوافق مع ما نص عليه الدستور في المادة(35) التي تضمنت صراحة على عدم جواز التأميم. و يجب أن تعكس هذه التشريعات كذلك مراعاة الدولة المضيفة لمصالح المستثمرين فيها، سواء من حيث حماية مشروعاتهم أو تمكينهم من الأرباح الناتجة

---

[1] عادل المهدي، **عولمة النظام الاقتصادي و منظمة التجارة العالمية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص 45.

عنها، و لذلك فإنه من الأفضل أن تتضمن تلك التشريعات مبدأ واضحا يظهر احترام الدولة لحقوق المستثمرين و يضمن لهم التعويض العادل في حالة تعرض مشروعاتهم لأي مخاطر غير تجارية.
و بالرغم من توفر هذه الضمانات في الكثير من الدول المضيفة إلا أنه في الغالب لا تتحقق معها الطمأنة الكاملة للمستثمرين، نظرا لإمكانية أن يتعارض النص عليها في القوانين ذات العلاقة ي بعض هذه الدول مع نصوص دستورية تعطي الحق للدولة في التأميم والمصادرة بحجة المصلحة العامة و بمقابل تعويض.

ثانيا-الضمانـات الإجرائيـة: الضمانات الإجرائية هي التي يتم بموجبها السماح للمستثمر الأجنبي باللجوء للقانون الداخلي أو القانون الدولي لحماية حقوقه و استثماراته عن طريق هيئة قضائية خاصة و محايدة تتولى النظر في المنازعات التي تنشأ بين المستثمر و الدولة المضيفة.
ويبرر ذلك بأن اللجوء للمحاكم العادية في الدولة المضيفة قد يترتب عليه تفضيل هذه المحكمة للدولة التي تتبعها أو للمواطن الذي ينتمي لجنسيتها ، على حساب المستثمر الأجنبي ، وهو ما قد يعرض الاستثمارات الأجنبية لمخاطر مختلفة و تأثيرات سلبية طاردة لها من المنطقة الحرة، و لمزيد من الحماية و الأمان يفضل بعض المستثمرين إبرام اتفاقية خاصة مع الدولة المضيفة لاستثماراتهم ، تتضمن النص على إحالة أي نزاع قد ينشأ معها إلى هيئات تحكيم خاصة يتم تحديدها في الاتفاقية التي يمكن أن يتم توقيعها أيضا مع الدولة التي ينتمي إليها المستثمر، و لأهمية هيئات التحكيم الخاصة[1]
كضمانة من الضمانات الإجرائية للاستثمار فقد تطورت آلياتها بإنشاء مراكز دولية لتسوية منازعات الاستثمار تقوم بتقديم خدمات التوفيق و التحكيم عن طريق لجان خاصة تتولى كل منها جوانب معينة من قضايا منازعات الاستثمار.

الفـرع الثانـي: مظاهـر حمايـة الاستثمـارات الأجنبيـة فـي الاتفاقيـات الدوليـة

تتضمن بعض الاتفاقيات الثنائية و الجماعية بالإضافة لبعض المواثيق الدولية عددا من الأحكام و التدابير الهادفة إلى حماية الاستثمارات الأجنبية و ضمان انتقالها بين الدول دون تعرضها لأي مخاطر ومن هذه الاتفاقيات و المواثيق:[1]

- ميثاق هافانا 1937م
- اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول و مواطني دول أخرى، الموقعة عام 1965 وبدأ العمل بها في شهر أكتوبر عام 1966م.
- اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية المبرمة عام 1981م.
- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية و انتقالها بين الدول العربية الموقعة عام 1970.
- اتفاقية تشجيع و ضمان الاستثمار بين الدول الأعضاء في مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي الموقعة 1981م
- الاتفاقية المنشئة للوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار الموقعة عام 1985م، و بدأ العمل بها في 1988م.

---

[1] :هشام على صادق،**الحماية الدولية للمال الاجنبي**، دار المعرفة الجتمعية، القاهرة، 1987، ص:101.
[1] : محمد علي عوض حرازي، مرجع سبق ذكره ،ص 167.

- اتفاقية الجات 1994 وبعض التدابير الخاصة بالاستثمار التي تضمنتاه و تكاد كل هذه الاتفاقيات و المواثيق تجمع على تدابير موحدة تهدف إلى توفير الحماية للاستثمارات الأجنبية و ضمان انتقالها و ممارستها لأنشطتها بحرية وأمان.
- التزام الأطراف بتشجيع الاستثمارات التي تمارس نشاطها في أقاليم دول أخرى، و تهيئة الظروف الملائمة لها و حمايتها و عدم تمييزها عن الاستثمارات المحلية
- التزام جميع الأطراف بمعاملة استثمارات مواطني الطرف الآخر معاملة منصفة
- عدم إخضاع استثمارات أي طرف للتأميم أو المصادرة أو نزع الملكية أو أي إجراء إلا طبقا للقوانين السارية ووفقا لمقتضيات المصلحة العامة و بتعويض عادل
- التعويض عن الأضرار التي تتعرض لها الاستثمارات جراء نزاعات مسلحة أو في حالة الطوارئ...غلخ
- استمرار ضمان الاستثمارات القائمة حتى بعد انتهاء سريان الاتفاقيات بفترة زمنية محددة

كما أن الدول التي تسعى إلى جذب لاستثمارات الأجنبية إلى المناطق الحرة فيها يمكن أن يبرم عقد استثمار تكفل بموجبه الحماية المطلوبة لهذه الاستثمارات أو تعهد بمهمة ضمان الاستثمارات الأجنبية إلى مؤسسات ضمان إقليمية أو دولية وظيفتها تأمين و ضمان هذه الاستثمارات ضد المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها.

المطلب الثاني: حوافز الاستثمار في المناطق الحرة

تجدر الإشارة إلى تحديد هذه الحوافز يتم وفقا لمعيارين موضوعي وجغرافي فالموضوعي يندرج في إطار على سبيل المثال:

فعن المعيار الموضوعي: السعي لجذب استثمارات تتمتع بوسائل إنتاجية معينة تؤدي لتوفير أكبر عدد ممكن من فرص العمل للأيدي العاملة الوطنية، كما قد يندرج في هذا الإطار رغبة الدولة في توجيه الاستثمارات المحلية و الأجنبية للاستثمار في أنواع مخصصة من الأنشطة التي يعرف المستثمرون عن مزاولتها لأسباب متعددة كما قد يندرج في هذا الإطار كذلك سعي الدولة لتنمية الصادرات و التقليل من الواردات بهدف تعزيز ميزان مدفوعاتها.

و بالنسبة للمعيار الجغرافي: فيندرج ضمنه اتجاه الدولة لتنمية أقاليم معينة فيها تحقيقا لأهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية حيث تقوم الدولة لأجل ذلك بمنح هذه الحوافز و التسهيلات للمشروعات الاستثمارية التي ستقوم بالاستثمار فيها.[1]

و هناك صور مختلفة لحوافز الاستثمار منها الحوافز المالية والحوافز الضريبية التي سيتم الإشارة إليها:

الفرع الأول: الحوافز المالية

يمكن القول عن هده الحوافز:[1]

هي حوافز تقوم بعض الدول المضيفة بمنحها إلى جانب الحوافز الضريبية لجذب و تشجيع المستثمرين المحليين و الأجانب للاستثمار فيها، و من الحوافز الإعانات المالية التي تقوم الدول بتقديمها وفق خطط اقتصادية معينة لدعم بعض المشروعات الاستثمارية لمساعدتها في زيادة إنتاجها و تعزيز صادراتها

---

[1] : زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار المعرفة الجامعية، مصر ،1996، ص23.

[1] : رمضان صديق محمد، **الضمانات القانونية و الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص54.

والأهداف أخرى تسعى الدولة المضيفة لتحقيقها و بناء عليه إن الإعانات المالية تنقسم إلى إعانات إنتاج،و إعانات تصدير وإعانات رأسمالية.

أولا: إعانات إنتاج:

هي إعانات تمنحها الدولة لمشروعات استثمارية معينة بهدف تشجيعها على زيادة إنتاجها من سلع أو خدمات معينة لا يقدم المستثمرون على الاستثمار في إنتاجها لأسباب مختلفة، منها محدودية رأس المال إلى المقارنة مع التكلفة الكبيرة التي تتطلبها ، كاستخراج المعادن أو الصناعات البترولية.

أو الصناعات الثقيلة، أو أن تهدف الدولة من خلال الإعانات إلى تقديم العون لبعض المستثمرين لدفعهم على الاستمرار في إنتاج سلع محلية معينة، تتعرض لمنافسة قوية من منتجات أجنبية مماثلة.

ثانيا: إعانات التصدير

وهي إعانات تقدمها الدولة لتنمية صادراتها على أساس من الجودة المنافسة، ولتحقيق أهداف تتعلق بتعزيز ميزان مدفوعاتها ورفد خزينتها بالعملات الصعبة، والحد من عوامل الركود اقتصادي و من الإجراءات التي تقوم بها الدول في هذا الجانب تقديم إعانات تصدير في صور مختلفة، منها توفير مصادر تمويل للمشروعات الاستثمارية المنتجة على شكل قروض متدنية الفوائد أو حتى بدون فوائد،أو من خلال خصم الضريبة التي يقوم المستثمر بدفعها في الدول المستوردة و ذلك من وعاء الضريبة في الدولة المضيفة كما تقوم الدولة في نفس هذا الاتجاه بتوفير المعلومات الاستثمارية المتعلقة بالأسواق الأجنبية و تهيئة الظروف المناسبة التي تمكن المستثمر من تصدير منتجاته بأقل تكلفة ممكنة.

ثالثا:الإعانات الرأسمالية: و في نفس الاتجاه السابق تقوم الدول المضيفة عند بداية المشروعات الاستثمارية أو في أي مرحلة من مراحلها بتقديم إعانات لهذه المشروعات لمساعدتها في تغطية نفقات إنشائها أو التوسع في عملياتها الإنتاجية أو التعويض عما أستهلك من معداتها في عملي الإنتاج و تتمثل تلك الإعانات في صورة تقديم جزء من رأس المال مجانا، أو في شكل قروض بفوائد مخفضة أو بشروط ميسرة، كالقروض التي يتم البدء في سداد أقساطها بعد فترة زمنية معينة من بدء تشغيل المشروع.

و الإعانات الاقتصادية تؤدي في العادة لتوجيه الاستثمارات إلى جوانب معينة من جوانب الإنتاج الضرورية تحقيقا لأهداف تسعى الدولة من خلالها إلى الدفع بعجلة التقدم الاقتصادي و الصناعي فيها.

الفرع الثاني: الحوافز الضريبية:

كانت الحوافز الضريبية ولم تزل تستخدم من قبل الدول المضيفة كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها، نظرا لما يترتب على تلك الاستثمارات من فوائد تسهم في الدفع بعجلة التنمية والتطوير في هذه الدول، و يتدرج في إطار هذه الحوافز الإعفاء الضريبي الدائم أو المحدد بمدة معينة، أو فرض رسوم ضريبية مخفضة على أرباح بعض المشروعات التي تزاول أنشطة يتم تحديدها سلفا، أو منح تسهيلات تؤدي لتخفيض وعاء الضريبة عما هو محدد، و يمكن أن تشمل الحوافز الضريبية كلك الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب أو الرسوم الجمركية على المعدات و الآلات والمواد الأولية التي يحتاجها المشروع عند إنشائه أو تشغيله أو التوسع فيه، و ذلك طوال فترة عمل المشروع أو لمدة معينة يتم تحديدها في قانون يصدر بذلك.[1]

أولا- تقدير الحوافز المالية و الضريبية

---

[1] : Victor THURONYIED « TAX LAW Design and Drafring, chapter 23, Incom TAX Incentives Fo Investment, 1998, pp5.

إن الحوافز الضريبية تلعب دورا مهما في اتخاذ المستثمر لقراره الاستثماري بالمناطق الحرة، نظرا لأنه يمكن أن تترجم هذه الحوافز و التسهيلات لهذا المستثمر في صورة أرباح سهلة يستطيع الحصول عليها دون عناء.

و من جهة أخرى تشير بعض الدراسات إلى أن الحوافز المالية أو الضريبية لم تلعب دورا كبيرا في القرارات الاستثمارية للمستثمرين ،و ويستدلون على ذلك بأن عددا من المناطق الحرة الناجحة منها على سبيل المثال بعض المناطق حرة بالرغم من تقديمها الكثير من الحوافز إلا أنه فشلت في جذب الحد الأدنى من الاستثمارات و يعلل ذلك بأن المستثمرين الأجانب ينظرون بعين الريبة في مدى جدية هذه الدول في سياستها الاستثمارية التي يتم تغييرها بشكل مستمر و في وقت متقارب الأمر الذي يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار في هذه الدولة بالرغم من الحوافز الضريبية و المالية المغربية التي تقدمها وهذا الأمر دفع أحد الكتاب للقول بأن الإعفاءات الضريبية طويلة الأمد قد تكون كرما زائدا من غير مبرر، وأن خزينة الدولة أحق بتلك الضرائب وأنه يمكن في مقابل تحصيل تلك الضرائب تحسين معاملة المستثمرين و تهيئة المناخ المناسب لاستثماراته، و توفير قدر أكبر من الضمان، والحماية لها.

يضاف إلى ما سبق أن بعض العيوب يمكن أن تشوب هذه الحوافز وتؤدي لعدم تحقيقها للنتائج المتوقعة منها، من هذه العيوب تقييد الاستفادة من هذه الحوافز بفترات محددة الأمر الذي يؤدي إلى تضرر بعض المشروعات، خاصة تلك التي تقوم بإنتاج بعض السلع التي تحتاج وقتا أطول لكسب ثقة المستهلكين في جودتها أو تلك التي تتطلب رأس مال كبيرا و لا تتمكن من تحقيق أرباح إلا بعد مرور مدة كافية من الزمن، كما أن تفكير المستثمرين في الواقع الذي سيصيرون إليه بعد انقضاء مدة تمتعهم بتلك الحوافز، والصعوبات المستقبلية التي من المحتمل لأن يواجهونها عند تعرضهم لإجراءات القانون الضريبي يؤثر في توجهاتهم لتطوير مشروعاتهم الاستثمارية في تحصيلها والتعامل مع كوادر مملة بأهداف و سياسات الدولة الاقتصادية، أفضل لهم من إعفاءات مؤقتة يليها مستقبل غامض يمكن أن تكتنفه بعض المنازعات الضريبية المستقبلية المحتملة مع الدولة المضيفة.

المطلب الثالث: دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

نال الاستثمار الأجنبي اهتماما خاصا، بشكله المباشر ، وأخذ كل صور متعددة مثل المشروعات المشتركة،و المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمرين الأجانب بين عدد من الأطراف أول الدول،و ذلك في مشاريع قطاعات الإنتاج ،أو الخدمات، بحيث تتم الإفادة من الخبرات ،و المعارف والإمكانات المالية و الإدارية.

وفي هذا الاتجاه تنامى الاهتمام بالاستثمارات في المناطق ، من حيث كونها محورا أساسيا من محاور العمل على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية و قامت دول عديدة بوضع القوانين، والأنظمة و التشريعات التي اتسمت جميعها بالتسهيل على المستثمر في السياسات الجمركية والضريبية ،و غيرها و قد شهد العقدان الأخيران نموا ملحوظا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، الموظف في الدول النامية، و على سبيل المثال، وسع نهاية عام2004م بلغ عدد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية الصين الشعبية 50894 شركة، و بلغ حجمه 1097 مليار دولار أمريكي، فيما باغت قيمة ما تم استثماره فعلا562 مليار دولار أمريكي، مما لا شك فيه ، أن المناطق الحرة تمثل المحور الرئيس في جذب الاستثمارات في مختلف دول العالم.

إن من بين العوامل الجاذبة للاستثمارات:الموقع الجغرافي،و الوصول إلى موقع تنافسي أفضل، والارتقاء بمستوى الخدمات، و البنى التحتية وتوفير ما تتطلبه بعض المشاريع ذات الأهمية من متطلبات أو خدمات خاصة

و في هذا المجال أيضا، تدخل المناطق الاقتصادية الخاصة، و المناطق الحرة والأنواع الأخرى من المناطق الاقتصادية، باعتبارها عناصر رئيسية[1] في جذب الاستثمار الأجنبي، ولهذا السبب و منذ الستينيات من القرن الماضي بنيت تلك الممنا طق في عديد من دول العالم،و العامل المشترك بينها هو قيام الحكومات بتقديم حوافز خاصة في تلك المناطق، لتحقيق الغرض منها، وأهم مركبات ذلك جذب رأس المال الأجنبي.

تمثل الظروف الاقتصادية غير الملائمة في البلد عاملا هاما في دفع المستثمرين إلى إعادة النظر في استثمارهم في الدول التي تتعرض فيها الشروط الاقتصادي و لكن المستثمرين يحاولون رغم ذلك، تكوين تسهيلات لهمن والوصول إلى مصادر قوة جديدة من خلال عمليات الخصخصة

و فيما يخص القوانين التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، تتعدد حيث أنها عامل حاسم في بناء المناخ الاستثماري وخاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وهنا تدخل مسائل مركزية في أهميتها،و تأثيرها من أهمها القوانين الخاصة بالاستثمار نفسه، و بطريقة مباشرة والحد من البيروقراطية في تنفيذ حماية الملكية الفكرية.

مما لاشك فيه أن العمالة الماهرة، و وتوافر الكوادر العلمية و الإدارية ذات الكفاءات العالية، من العوامل الرئيسة في جذب الاستثمار إلى المناطق الحرة خاصة في ظل عدم التوازن ، بين الدول المتقدمة والدول النامية في هذا الميدان يتطلب تقليص هذه الفجوة، وهو أمر لا يمكن أن يتم بالاعتماد على الآخرين و الاكتفاء بنقل معارفهم و تجاربهم و تكنولوجياتهم ،حيث لابد من الانخراط في هذه العملية عن طريق تطوير القدرات الذاتية في جميع المجالات.

خلاصـــة الفصـــل الثـانـي:

يتضح مما سبق أن المناطق الحرة لا يوجد لها تعريف محدد وإنما هناك قواعد تسمى بالمنطقة الحرة، و فكرة المنطقة الحر أساسا ترجع إلى عهد الإمبراطورية الرومانية في بداية شهرة تجارة الترانزيت فاستعملت لتخزين البضائع بغرض إعادة تصديرها، فتطورت تطورا مهما من حيث نوعية النشاط و الغرض والموقع والمساحة.

تعددت مسميات المناطق الحرة تبعا للأهداف المرجو تحقيقها من إنشاء المناطق الحرة و طبيعة الأنشطة المقامة فيها كما يمكن أن نستنتج أن الدول تهدف من وراء إنشاء المناطق الحرة لتحقيق أهداف مباشرة تتمثل خصوصا في خلق مناصب شغل جديدة و تنمية الصادرات من أجل إيجاد قاعدة تصديرية قوية و زيادة النقد الأجنبي والقيمة المضافة، و تحقيق أهداف غير مباشرة كنقل التكنولوجيا و التنمية الإقليمية.

[1] : محمد قاسم حصاونة، مرجع سبق ذكره، ص43.

تمهيـــــد:

تسعى الدول العربية كغيرها من دول العالم إلى تطوير المناطق الحرة القائمة، و إقامة أنواع وأشكال جديدة للمناطق الحرة عن طريق تزويد المنطق بالبنية الأساسية و الضرورية و وضع متكامل من الحوافز ، وخلق مناخ اقتصادي مناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية و تحقيق الأهداف المرجوة و الاستفادة من الفرص المتاحة.

سنحاول التطرق إلى تجارب بعض الدول العربية في مجال إنشاء المناطق الحرة ، من خلال أربع مباحث كانت على النحو التالي.

- **المبحث الأول:**
- **المبحث الثاني:** المناطق الحرة في مصر
- **المبحث الثالث:** المناطق الحرة في الأردن
- **المبحث الرابع:** المناطق الحرة في الجزائر

المبحـث الأول:نظـرة عامـة حـول المناطـق الحـرة العربيـة

تعتبر المناطق الحرة العربية احد العوامل الأساسية و الهامة و المساعدة لتوفير جو مناسب لتشجيع الاستثمار وبصفة عامة للنهوض باقتصاديات الدول العربية التي تصنف ضمن الدول النامية ، وتبعا لذلك تم تسليط الضوء على كل من التوطين الجغرافي للمناطق الحرة والخصائص والأهداف وبعدها مقارنة بين تجارب المناطق الحرة في الدول العربية مع التجارب الدولية و أخيرا التطرق إلى الصعوبات التي تواجه المناطق الحرة في دول العربية.

المطلـب الأول: التوطـين الجغرافـي للمناطـق الحـرة العربيـة

إن الموقع الجغرافي الذي تتمتع به البلدان العربية يؤهلها لأن تكون جسرا بين أوربا و إفريقيا وآسيا و يتيح لها أن تكون نقطة التقاء بين أسواق الإنتاج و الاستهلاك ويمكن القول بأن المناطق الحرة في البلدان العربية تقام:

- في الموانئ البحرية أو حولها أو بالقرب منها
- بالقرب من المطارات
- بالقرب من الحدود الدولية
- عند مفارق الطرق المؤدية إلى البلدان المجاورة و الطرق الدولية الأخرى في المناطق النائية

و في الموقع الكائن على طرق تجارية رئيسية والذي تتوفر له خدمات نقل بحري جيدة(بين مصدر توريد الموارد وأسواقها الرئيسية) يكون جذابا لعدد من الصناعات و بخاصة المنتجات المستخدمة المنخفضة القيمة كما أن القرب من أحد المطارات (خدمات الشحن الجوي) يكون مرغوبا أيضا للصناعات العالية القيمة مثل الإلكترونيات.

وبغية اجتذاب الأجانب (من المستثمرين و ذوي مؤهلات الرفيعة) فإن المنطقة يجب أن تكون ميسرة للعيش والعمل فيها، و ينبغي أن تتوفر فيها مرافق مثل الفنادق و أماكن الاستجمام فضلا عن الخدمات المصرفية و غيرها و بالإضافة إلى ذلك فإن قربها من الموانئ والمطارات يؤدي إلى تنسيق أفضل مع الجمارك و يقلل من عدد الإجراءات الجمركية بشأن تدفق الواردات و الصادرات من وإلى المنطقة الحرة كما أن كفاءة الميناء، و ما يقدمه من رسوم و أجور معقولة لخدمة المنطقة الحرة تلعب دورا بالغ الأهمية[1]

و تقع معظم المناطق الحرة في البلدان العربية على مقربة من الموانئ و المطارات و يرجع هذا إلى أهمية توفير مرافق نقل سهولة و تكاليف نقل منخفضة.

و أنشأت بلدان مثل الأردن و سوريا و مصر بعض المناطق الحر في أماكن نائية،أقل كثافة سكانية محاولة لتحقيق أهداف منها حق التنمية الريفية، و ينبغي أن يدرس هذا بدقة لأن المناطق الحرة مالم تتوفر بما مستويات معقولة من الخدمات اللازمة لعمليات التصدير، قد تفشل في اجتذاب المستثمرين الأجانب.

المطلب الثاني: خصائص و أهداف المناطق الحرة العربية

إن المناطق الحرة في العالم العربي وإن ظهرت في فترات زمنية متباينة و استجابة لمعطيات متعددة و مسارات مختلفة، إلا انه يمكن أن تحدد لها قواسم مشتركة تضبط أهدافها من جهة، و من جهة أخرى تبقى لكل بلد خصوصيته و ظروفه التي تضفي على المناطق الحرة المقامة فيه ميزة قطرية لا ينبغي إغفالها.

الفرع الأول: الخصائص العامة للمناطق الحرة العربية

[1] :بوراس مريم، **دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الوطن العربي**، رسالة ماجستير منشورة، في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006، ص.ص:30.29.

تتحدد الخصائص العامة لكل منطقة اقتصادية حرة مقاومة في العالم العربي بالحوافز والمزايا التي تمنحها والتسهيلات التي تتيحها والسلطة التي تديرها إضافة إلى التسهيلات العامة التي تقدمها:[2]

أولا: الحوافز والتسهيلات العامة

هناك عدة عوامل تحفز المستثمر و هي توفر العمالة العالية، التدريب بتكلفة منخفضة بالإضافة إى توفر العديد من الحوافز التي تتيحها للمستثمرين في المنطقة و هي تختلف من بلد لآخر و هي

كما يلي:

- الشحن البحري و التخزين في مناطق الموانئ في بيروت بلبنان قبل الحرب الأهلية والعقبة(الأردن)، بورسعيد(مصر) ميناء زايد(أبو ظبي)
- مناطق تجارية حرة كما هو الحال في الزرقاء(الأردن) بورسعيد(مصر) و معظم الأراضي و المستودعات التي تستأجر تكون لأغراض تجارية و تخزينية و تستخدم أساسا لاستيراد السل الاستهلاكية للبلد
- تجمع كثير من المناطق الحرة بين الأنشطة التجارية والأنشطة الصناعية و الخدمات غير أنه ظهر مؤخرا اتجاه ملحوظ من قبل الناشطين في المناطق الحرة نحو تفصيل الصناعات الموجهة نحو التصدير، على الأغراض التجارية والتخزينية
- المناطق الحرة الصناعية هي مراكز لإنتاج الصادرات حيث أن جميع أنشطة المناطق الصناعية الحرة في المنطقة جنبا إلى جنب مع المقاطعات الصناعية المحلية التي توفر لها خدمات عديدة كتموينها بما تحتاجه من مواد نصف مصنعة.

ثانيا: سلطة الإدارة و نمط التسيير

الغالبية في المناطق الحرة العربية تمت إقامتها على أساس أنها هيئات مستقلة ذاتيا عن الحكومة تديرها مجالس إدارة وهذا يختلف من كون إدارتها تتم عبر وكالات حكومية المناطق الحرة كما هو مبين في الجدول رقم(2) تتم إدارتها بواسطة سلطة منفصلة تسمى في كثير من الأحيان"سلطة أو شركة المنطقة الحرة" و عموما فإن السلطة تمثل مختلف الدوائر الوزارية وهي تحت وصاية الوزارات الأولى أو وزارة الصناعة.

ومن ثم فإن سلطة المناطق الحرة تستفيد من الدعم الكافي في الحكومة و على الرغم من أن معظم المناطق الحرة تمارس سلطات مالية وإدارية كبيرة إلا أن هناك بعض القيود للحد من حرية السلطات في اتخاذ القرارات بصورة مستقلة على الرغم من أن مجلس الإدارة هو الهيئة الإدارية فإن كثير من قرارات المجلس تخضع لموافقة سلطات أعلى مثل رئيس الوزراء أو مجلس الوزراء.

---

[2] :ريال زينة، **المناطق الحرة و التنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير**، رسالة ماجستير غير منشورة،في الاقتصاد، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص.ص:22.23.

الجدول رقم(02) نمط الإدارة و طبيعة الأنشطة في المناطق الحرة لبعض الدول العربية

البلد	نمط الإدارة	طبيعة الأنشطة
الأردن	مؤسسة المناطق الحرة	تخزين- صناعة- مخازن عامة
سوريا	الهيئة العامة للمناطق الحرة	تخزين- صناعة
مصر	الهيئة العامة للمناطق الحرة	تخزين- تجارة- صناعة
اليمن		تصدير-تخزين- صناعة
المغرب	ديوان استغلال الموانئ	إعادة، تصدير- صناعة
تونس	وكالة ترقية استثمار، مؤسسة ترفيه بنزرت	بنوك حرة صناعات تصديرية

المصدر: ريال زينة، مرجع سبق دكره، ص:20.

ثالثا:التسهيلات الجبائية والمالية والجمركية

يستفيد المستثمرون في اغلب المناطق الحرة في البلدان العربية على حوافز جبائية عديدة أشهرها الإعفاءات الأربعة المتعلقة بمجموعة من الضرائب والرسوم وهي:

- الضرائب على أرباح الشركات
- ضرائب الدولة
- الرسوم الجمركية عند استيراد
- الضرائب المحلية

فالإعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات قد يمتد ليفوق 20سنة ويمكن أن تكون إعفاءات كلية أو جزئية كما يمكنها أن تتضافر مع تحفيزات أخرى.

فأغلب البلدان تمنح إعفاء جبائي لمدة تتراوح بين 5إلى 10 سنوات كما بينه الجدول رقم(03) و بالنسبة للإعفاءات من الرسوم الجمركية على الاستيراد فهي لمدة غير محدودة مما يجعلها عمودا أساسيا للمنطقة.

أما التحفيزات المالية فتشمل رفع الرقابة على الصرف الأجنبي و ضمان تحويل رؤوس الأموال المستثمرة و كذا عدم فرض قيود على تحويل الأرباح كما هو الحال بمصر، وسوريا و الأردن والمغرب العربي كما هو موضح في الجدول رقم(04)

الجدول رقم(03) الحوافز الجبائية والجمركية الممنوحة في المناطق الحرة في العالم العربي

البلد	الإعفاءات الجبائية	الإعفاءات الجمركية
الإمارات العربية المتحدة	-لا وجود لضرائب على الأشخاص -إعفاء لمدة 15 سنة قابلة للتجديد من الضرائب على الشركات	-إعفاء للواردات و الصادرات من الرسوم الجمركية -بساطة إجراءات عقد استيراد و تصدير
المملكة الأردنية	-الإعفاء من الضرائب و الرسوم -الإعفاء من الضريبة على المداخيل و مساهمات الضمان الاجتماعي للعمال غير أردنيين	إعفاء الواردات و الصادرات من الرسوم الجمركية التي وجه خارج أسواق محلية.

الجمهورية العربية السورية	-الإعفاء من الضرائب ولرسوم مدة بقاء المشروع داخل المنطقة -الإعفاء من الضرائب على الأرباح	-إعفاء للواردات والصادرات من الرسوم الجمركية -عدم وضع قيود كمية على الاستيراد
مصر	-الإعفاء من الضرائب والرسوم -الإعفاء من الضرائب على الدخل الإجمالي لعمال غير	-إعفاء للواردات و الصادرات من الرسوم الجمركية -إعفاء الأصول الرأسمالية ماعدا السيارات من الرسوم الجمركية
الجمهورية اليمنية	-إعفاء أرباح المشاريع الصناعية من الضريبة على الأرباح لمدة 5سنوات ابتداء من سنة أول إنتاج.	-إعفاء للواردات والصادرات من الرسوم الجمركية -إعفاء من رخص الاستيراد وتصدير.
المغرب	-إعفاء من الضرائب على مداخيل السلع -إعفاء الأرباح من الضرائب على السلع	-إعفاء للواردات و الصادرات من الرسوم الجمركية -إعفاء للواردات و الصادرات من القيود والإجراءات
تونس	إعفاء الأرباح الصناعية و التجارية لمدة10 سنوات و بنسبة10% بعدها -إعفاء من الضريبة على المداخيل لمدة20 سنة	-إعفاء للواردات و الصادرات من الرسوم الجمركية.

المصدر: ريال زينة،مرجع سبق ذكره، ص.ص.24.25

الجدول رقم(04) التسهيلات المالية المتاحة في المناطق الحرة في البلدان العربية

البلد	التسهيلات المالية
الإمارات العربية المتحدة	-حرية تحويل رأس مال و الأرباح- اتصالات حديثة فعالة -طاقة رخيصة- عدم وجود رقابة على الصرف- الملكية الأجنبية غير مقيدة
الأردن	-إعفاء الأرباح من الضرائب على المداخيل و مساهمات الضمان الاجتماعي لمدة 12سنة -حرية تحويل رأس المال المستثمر و الأرباح خارج إقليم -الإعفاء من الرقابة و الصرف
سوريا	-الإعفاء من الرقابة على الصرف -حرية تحويل رأس المال المستثمر والأرباح خارج إقليم
مصر	-حرية تحويل رأس المال المستثمر و الأرباح خارج إقليم بعد 5 سنوات -الإعفاء من الرقابة على الصرف -الإعفاء من الضرائب على التعريفات التجارية و الصناعية -الضمان ضد التامين

المغرب	-الإعفاء من الرقابة على الصرف -حرية تحويل رأس المال المستثمر و الأرباح خارج إقليم
تونس	-حرية تحويل رأس المال المستثمر و الأرباح خارج إقليم و ذلك لغير مقيمين -الإعفاء من الرقابة على الصرف.

المصدر: ريال زينة،مرجع سبق ذكره، ص. 27.

الفرع الثاني: أهداف المناطق الحرة العربية

يمكن تحديد أهداف المناطق الحرة العربية عموما كالتالي:[1]

- تعتبر المنطقة الحرة كخطوة أولى لجذب المستثمرين الأجانب
- تتيح المناطق الحرة فرصة لتفادي العقبات البيروقراطية
- يمكن النظر إلى المناطق الحرة كمصدر المنتجات جديدة و تكنولوجيا جديدة
- ترصد المناطق الحرة المهتمة بالتجارة الخارجية و المتفتحة على الخارج التي تسعى إلى اجتذاب استثمارات جديدة و تطبيق تكنولوجيات جديدة
- الاتجاهات الصناعية في السوق الدولية و تمثل مصدرا دائما للأفكار الجديدة التي تساعد على تحفيز الاقتصاد المحلي.
- توفر المناطق الحرة مدخلا إلى عمليات تصنيع الصادرات
- تخلق المناطق الحرة فرص عمل بصورة مباشرة في مجال الصناعات التحويلي"و بصورة غير مباشرة"في مجال الخدمات على السواء بالإضافة إلى تعليم مهارات صناعية و تسويقية
- تعزز المناطق الحرة تطوير الموانئ و إيرادات الموانئ
- يمكن استخدام المناطق الحرة في استيراد المنتجات المتقدمة تكنولوجيا إلى البلد المضيف.

المطلب الثالث: مقارنة المناطق الحرة العربية مع التجارب الدولية

بإجراء مقارنة سريعة بين التجارب العربية و الدولية في هذا المجال يمكن إثارة العديد من النقاط أهمها: [1]

-التجارب الدولية تشير إلى أن المناطق الحرة ظهرت دوليا كجزء من سياسة اقتصادية كلية تهدف بالأساس إلى تشجيع النمو الصناعي و الصادرات، كما تهدف لإحداث تكامل إقليمي و هذا ما حدث بالنسبة للدولة الأوربية ، أما التجربة العربية فيلاحظ إنما لم تخضع في الغالب لتوجه إنمائي عربي معين و لكنها كانت في معظم الأحوال استجابة لظروف مثل:محاولة في حل بعض المشاكل الاقتصادية القائمة

[1] :بوراس مريم، مرجع سبق ذكره، ص33.

[1] :محجوب بدة، **مستقبل بالمناطق الحرة العربية في ظل العولمة**، رسالة ماجستير غير منشورة،في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002،2003، ص:45.

على سبيل المثال تم التركيز على استخدام المنطقة الحرة في بورسعيد،لتأكيد فكرة الانفتاح الاقتصادي رغم أنها تحولت إلى منطقة استهلاكية و منفذ لتهريب السلع الأجنبية إلى الأسواق المصرية أما في سوريا فكانت الدافع الرئيسي هو جذب رؤوس الأموال السورية المصرية إلى الخارج سابقا و منع هروب أية أموال أخرى إلى الخارج مستقبلا.

-ركزت التجارب الدولية على ضمان نمو هذه المناطق و ازدهارها من خلال توفير العديد من الضمانات مثلا:توفير المناخ الاستثماري الجيد القائم على الشفافية، تبسط الإجراءات ، تقديم الحوافز و الاستقرار، تحقيق الكفاءة اللازمة للمرافق و الخدمات الأساسية كالنقل والشحن والتفريغ و الاتصالات و غيرها لكن في التجربة العربية نلاحظ أن معظم الدول لم توفر هذه التوليفة من الخدمات و المرافق و البنية التحتية و هو ما جعل تلك الحوافز لا تؤتي ثمارها المطلوبة

-نلاحظ أن المناطق الحرة العالمية خاصة في الدول الآسيوية تطورت بطريقة واكبت التطور الاقتصادي العالمي حيث تطور الاهتمام بهذه المناطق بالأنشطة بثورة المعلومات و الطفرة التكنولوجية، بما يعرف بالاقتصاد الجديد وأصبح طابع الغالب عليها هو الاستثمار الصناعي والخدمات المالية والمعلومات أما في الدول العربية فنجد قطاع الصناعات التحويلية و قطاع المؤسسات المالية المتخصصة يحتل مكانة هامشية في معظمها باستثناء حالتي تونس ومنطقة جبل علي و يغلب عليها أنشطة التخزين والتجارة كما في حالة مصر و سوريا و غيرها.

ورغم النشاطات الصناعية التحويلية التي احتلت مكانة كبيرة في كل من تونس و الإمارات فإن هذه الصناعات تركزت في صناعة الجلود و الملابس و المنتوجات و الصناعة الميكانيكية والكهربائية ن صناعة مواد البناء و الخزف و هي في الغالب لم تصل إلى التعميق التكنولوجي الذي وصلت إليه صناعات المناطق الحرة في دول شرق آسيا التي ركزت على الصناعات التحويلية كثيفة رأسمالية و التكنولوجية

-اعتمدت المناطق الدولية على المصادر الأجنبية لتمويل المشروعات بالدرجة الأولى فعلى سبيل المثال بلغ المكون الأجنبي في رأس مال المنطقة الحرة في سيريلانكا 67% أما العربية فيلاحظ عليها غلبة المكون المحلي ففي مصر مثلا تمثل الاستثمارات من أصل محلي70% و 20% من مصادر عربية و حوالي10% من مصادر أجنبية و هذا يعني أن المناطق الحرة العربية لم تنجح بالدرجة الكافية في جذب رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية برغم أنه من أهم الأهداف التي أنشأت من أجل تحقيقه.

المطلب الرابع: أهم الصعوبات التي تواجه المناطق الحرة العربية

رغم أن نوع و حجم المشاكل والصعاب التي يواجهها المستثمرون في المناطق الحرة و التي يعرقل نشاط مؤسساتهم في المناطق تختلف من بلد إلى آخر و رغم أن التقييم يبين أن نوع ومدى و أهمية هذه المشكلات تختلف من بلد لآخر فإن غالبية و أهم المشاكل أو المشكلات يمكن اعتبارها متشابهة و يمكن تصنيفها إلى:[1]

الفرع الأول: مشكلات البنية التحتية

و هنا نشير إلى أن التسهيلات التي تمنحها البنية التحتية التي تحيط بالمناطق الحرة تعتبر شرطا أوليا لجلب المستثمرين الأجانب لكن هذا ليس هو الحال في أغلب المناطق الحرة العربية و تضم عقبات متعاقبة بالنسبة للبنية التحتية.

---

(1) :فاتن الغربي، **تقييم المناطق الحرة العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة،في ادارة الاعمال، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية ، 1989، ص.ص.92.91.

-قصور الهياكل الأساسية من حيث المرافق و عدم ملائمة خدمات البنية التحتية خاصة شبكات الاتصال الفعالة و الحديثة

-الافتقار غلى مناخ عمل جذاب و مرافق اجتماعية و ترفيهية خاصة بالنسبة للمغتربين ووجود بعض القيود في المطارات مثل صعوبة الحصول على التأشيرات

-عدم كفاءة الموانئ و نقص أو عدم فعالية الموانئ المستعملة التي تمد المناطق بالمواد والمنتوجات الضرورية للإنتاج و التأخيرات التي تواجه السفن الحاملة للمنتوجات من و إلى المناطق الحرة هذا لضعف البنى التحتية.

الفرع الثاني: مشكلات إدارية

حيث تعد من بين أهم المشاكل التي يشكو منها المستثمرون و تتمثل هذه المشاكل في:

- ضعف الاستقلالية الفعلية والحقيقية للمناطق الحرة على خلاف ما هو موجود في النصوص القانونية من استقلالية مالية و إدارية التي من شأنها أن تمنح سلطات المناطق الحرة صلاحيات مالية و إدارية كاملة ففي بعض البلدان مثلا جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية.
- ميزانية المستثمر و طلبات الاستثمار تتطلب مصداقية الوزارة أو مجلس الوزراء إضافة إلى موافقة مجلس إدارة سلطة المنطقة الحرة
- المبالغة في الإجراءات الطويلة المعقدة و البطيئة مع وجود بيروقراطية مفرطة للحصول على إذن التصدير و التسهيلات والتراخيص و الموافقات و غير ذلك من طلبات المستثمرين ووجود بعض الإجراءات غير ضرورية في بعض الأحيان داخل المناطق الحرة و مثال على ذلك بيان الشحن.

الفرع الثالث: مشكلات تسويقية و عقبات قانونية

و نذكر منها:

- الافتقار إلى السياسات الترويجية الحديثة و الفعالة التي تروج للمناطق الحرة و تعارض مزاياها و حوافزها.
- صعوبة ترويج و تسويق المنتجات للمناطق الحرة العربية إنما متشابهة من حيث نوعية الإنتاج و نوعية نشاطها و قد بين دراسة عن المناطق الحرة في المملكة الأردنية أن حوالي 30% من المستثمرين يعانون من هذا المشكل.
- محدودية الأسواق المحلية و العربية، إضافة إلى المنافسة الشديدة من المنتوجات الأجنبية الأخرى في الأسواق العربية خلق صعوبات في تسويق المنتجات العربية.

أما العقبات القانونية فتمثل في:

-التعبيرات المستمرة و المفاجئة و الغير المتوقعة في اللوائح و التشريعات و القواعد الجمركية التي تؤثر على المشاريع الصناعية في بعض المناطق الحرة مما يؤدي إلى نشوء مشكلة و هي هروب بعض المستثمرين لتجنب أي خطر مستقبلا

-تعارض بعض القوانين و القواعد المتعلقة بالمناطق الحرة فيما بينها و تتداخل في بعض حالات مع قوانين أخرى مثل قوانين الجمارك.

المبحث الثاني: المناطق الحرة في مصر

تعتبر مصر من الدول العربية المعروفة بتطبيق نظام المناطق الحرة و المشهورة بمنطقة بورسعيد، حيث سعت مصر إلى جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، و العمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي للعمل داخل المناطق الحرة.

و يهدف هذا المبحث إلى إيضاح نشأة المناطق الحرة في مصر و أهدافها و عرض أشكال المناطق الحرة في مصر، و معرفة المزايا و الحوافز و الإعفاءات التي تمنح لمشروعات المناطق الحرة في مصر مع التركيز على دور المنطقة الحرة ببورسعيد في جذب الاستثمارات.

المطلب الأول: نشأة المناطق الحرة في مصر و أهدافها

تتمثل نشأة المناطق الحرة في مصر وأهدافها فمايلي

الفرع الأول: نشأة المناطق الحرة في مصر

عرفت مصر فكرة المناطق الحرة في النصف الثاني من القرن الثاني عشر عندما كانت مدينة الإسكندرية مركزا تجاريا باعتبارها الطريق للتجارة الواردة من أوروبا إلى آسيا و بالعكس، والتي كانت تسلك الطريق البري من الإسكندرية إلى موانئ البحر الأحمر.

وقد أقيمت أول منطقة حرة في مصر عام 1902 حين عقد اتفاق خاص بين الحكومة المصرية و شركة قناة السويس، و يقضي هذا الاتفاق بإنشاء منطقة حرة برية بحرية لتوسيع و صيانة هذا الاتفاق منحت الشركة إعفاء من الرسوم الجمركية على وارداتها في تلك المنطقة و في عام 1920 اتفق على عدم تطبيق نظام المناطق الحرة غلا في المناطق المحاطة بجدار جمركي، و أن يتم تفريغ كافة الواردات برسم هذه المنطقة بعد تقديم مستندات الشحن

و تطورت فكرة المناطق الحرة و لم تنتظم في تشريع قانوني إلا في عام 1952 حيث صدر القانون رقم(306) بشأن نظام المناطق الحرة وكان الهدف من هذا القانون تحقيق القيود الموضوعة على التجارة الخارجية و تشجيع تجارة الترانزيت، و قيام بعض الصناعات مع عدم إخضاعها لقيود الإجراءات الجمركية إلا في أضيق الحدود.

كذلك صدر سنة 1963 القانون رقم(66) بشأن الجمارك الذي خصص الباب الرابع منه لنظام المناطق الحرة، كما صدر عام 1966 القانون رقم(51) بتنظيم المناطق الحرة، في بورسعيد الذي توقف تطبيقه للظروف التي تعرضت لها مصر إبان حرب1967م.[1]

و في أوائل السبعينات اتخذت مصر خطوات جادة لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث صدر القانون رقم(65) لسنة 1971 بشأن استثمار المال العربي و الأجنبي و المناطق الحرة، كما تم إنشاء الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة في العام نفسه، تلا ذلك أيضا صدور القانون رقم(43) لسنة 1974م الذي أطلق عليه تسمية قانون استثمار رأس المال العربي، والأجنبي الذي جرى تعديله بعد ذلك بقانون آخر صدر سنة 1977، و ظل هذا القانون ساريا حتى صدور القانون رقم(230) لسنة 1989م، تلاه صدور القانون رقم(90) لسنة 1990م بشأن الاستثمار و كان آخر قانون صدر في هذا الجانب القانون رقم(8) لسنة 1997م بشأن ضمانات و حوافز الاستثمار، الذي أضيف إليه باب رابع بموجب القانون رقم(13) لسنة 2004 تحت تسمية إجراءات الاستثمار وفقا لهذه القوانين يتم إقامة المشروعات الاستثمارية من خلال نظامين لكل منهما شروطه و فلسفته التي تشجع و تجذب الاستثمارات المحلية و العربية والأجنبية ، وهذان النظامان هما:

- نظام الاستثمار داخل البلاد
- نظام المناطق الحرة

الفرع الثاني: أهداف المناطق الحرة في مصر

تهدف المناطق الحرة في مصر لتحقيق أهداف: [2]

- الاستفادة من الموقع الجغرافي المصرفي في تنشيط حركة التبادل التجاري
- العمل على تشجيع و تنمية التجارة العابرة
- تشجيع و تنمية الصناعة الموجهة للتصدير و خلق الجو الصناعي الملائم
- تنمية العمالة الوطنية و تدريبها على فنون الإنتاج و الإدارة وإيجاد إطارات فنية وإدارية وكفئة ذات إنتاجية عالية
- تحقيق القيود الجمركية وتوفير نفقات النقل وإنعاش حركة النقل البحري
- تحقيق عجز ميزان المدفوعات و دعمه من حصيلة الرسوم و الإيجارات والخدمات اللازمة لمشاريع المناطق الحرة و تحسينه
- زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي
- إيجاد الروابط الخلفية و تنميتها و تشجيع استخدام المواد الخام و السلع النصف المصنعة المحلية
- المساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية للجهات المختلفة و النائية في البلاد
- المساهمة في تحرير التجارة و جعل البلد مركز تجاريا عالميا.

و غيرها من الأهداف التي بمجموعها على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمصر.

المطلب الثاني: أشكال المناطق الحرة في مصر

---

[1] :محمد قاسم خصاونة، مرجع سبق ذكره،ص113.

[2] : الهيئة العامة للاستثمار، **المناطق الحرة في مصر**(القاهرة:الهيئة العامة لاستثمار 2002)

يوجد في مصر ثلاث أشكال رئيسة للمناطق الحرة هي المناطق الحرة العامة و المناطق الحرة الخاصة و المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاص

الفرع الأول: المناطق الحرة العامة

- منطقة تخضع لسيادة الدولة و تقع في أغلب الأحيان على أحد منافذ الدولة البحرية أو البرية أو الجوية،و يتم تحديدها بالأسوار العازلة وذلك لفصلها عن باقي أقاليم الدولة.
- و تضم المنطقة العامة مجموعة من المشروعات الاستثمارية التي تقام للاستفادة من حوافز و مزايا الاستثمار في هذه المنطقة،و تقوم الدولة بتوفير البنية الأساسية اللازمة لممارسة النشاط داخل هذه المناطق من كهرباء و مياه صرف صحي
- و يوجد في مصر 10مناطق حرة عامة منها 7مناطق حرة قائمة و منطقتان تحت الإنشاء وواحدة مخطط لإنشائها و هي على النحو التالي: [1]

أولا: المنطقة الحرة بالإسكندرية

تعتبر الإسكندرية المدينة الثانية و الميناء الأول على البحر المتوسط، و تمتاز بشهرة تاريخية و عالمية عريقة، و أهم الأنشطة الرئيسة في المدينة هي صناعات النسيج و البترو كمياويات والصناعات المعدنية والغذائية و استخلاص الزيوت و منتجات الورق و الأنشطة البحرية و تتوفر بها الأيدي العاملة الفنية المدربة.

بدأت تجربة المناطق الحرة في ميناء الإسكندرية في1936/1/1 في منطقة جمرك الجمهورية لم تسفر هذه التجربة على أي نجاح و ظلت ثلاث سنوات فانطلقت بعد الحرب العالمية الثانية و استولت البحرية البريطانية على المنطقة ونقل كل ما فيها من بضائع لتموين السفن إلى مخازن الإيداع.

وفي سنة 1946، وافق مجلس الوزراء على تخصيص مكان في ميناء الإسكندرية بين الحوض الجاف و مخازن الأخشاب، تبلغ مساحتها70ألف متر مربع و تقدم بعض رجال الأعمال للاستفادة من هذه المنطقة الحرة، وقد حال دون اتساع نشاط هذه المنطقة و توقف النشاط، لأن الإسكندرية لم تكن ملتقى الخطوط العالمية و في سنة 1952 تم إنشاء أول منطقة حرة بالإسكندرية ، وعرفت أيضا في سنة 1965 إنشاء مناطق حرة خاصة.

أما الآن توجد منطقة حرة بمدينة العامرية وتبعد عن ميناء (الإسكندرية) بـ29كلم وعن الميناء الجوي ب20كلم وميناء الدخيلة"ميناء الحاويات" بـ7كلم و مطار الإسكندرية بـ25كلم أما مطار برج العرب بـ20كلم تتصل الإسكندرية بمعظم مدن مصر بخطوط سكك حديدية، كما تتصل بأنحاء البلاد بعدة طرق برية مثل طريق القاهرة الزراعي و الصحراوي و مرسى مطروح غربا، كما توجد شبكة طرق برية تربط الإسكندرية بالدلتا وهذا كله يساهم على دفع و تنشيط حركة نقل البضائع من إلى المنطقة بشكل جيد و قد بدأ العمل في إنشائها "المنطقة الحرة العامة" سنة1977 و تبلغ مساحتها الكلية5.7كلم^2 (1353فدان) وهي أكبر منطقة حرة مساحة في مصر و تتبعها أيضا اكبر عدد من المناطق الحرة الخاصة.

ثانيا: المنطقة الحرة في السويس

مدينة السويس ذات موقع استراتيجي كميناء بحري و تجاري يطل على البحر الأحمر عن التقائه بقناة السويس جنوبا و تعتبر حلقة الوصل بين مصر و كل الدول العربية والإفريقية المطل على البحر

---

[1] :دليل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، **المناطق الحرة في مصر التنمية والاستقرار** ،2001.

الأحمر و المحيط الهندي، و تمتاز السويس بثروات طبيعية هامة حيث تتركز جميع حقول البترول في خليج السويس.
و يوجد بها أكبر معمل لتكرير البترول في مصر مما يساعد على إقامة العديد من الصناعات المرتبطة بالبترول مع وجود صناعة الأسمدة الآزوتية و العديد من المحاجز و مصانع الورق و الإسمنت و الغزل و النسيج.
يرجع تاريخ إنشاء المناطق الحرة في السويس إلى جانفي 1955 عندما صدر القرار رقم06 بإنشاء منطقة حرة تجارية بميناء بورتوفيق بالسويس حيث خصص للإعداد عمليات صناعية خفيفة على مساحة قدرها10 آلاف متر مربع قابلة للتوسع في المنطقة المجاورة التي تقع خارج السور الجمركي التي تبلغ مساحتها أكثر من ثلاثين ألف(30ألف) متر مربع إلا أن الظروف مع إسرائيل حال دون نشاط المنطقة رغم وقوعها في ملتقى تجارة الشرق الأوسط والأقصى.

ثالثا: المنطقة الحرة بالإسماعيلية

مدينة الإسماعيلية ذات شهرة سياحية ة تتوافر بها مقومات التوطن الصناعي و تقع على أهم مجرى ملاحي عالمي و هو قناة السويس كما تقع المدينة في موقع متوسط بين بورسعيد في شمال قناة السويس على البحر المتوسط و ميناء السويس جنوب قناة السويس على خليج السويس والبحر الأحمر و ترتبط بشبكة مواصلات برية بمنطقة وسط الدلتا النيل و القاهرة و مدن قناة السويس و سيناء تقع المنطقة الحرة العامة خارج مدينة الإسماعيلية على الطريق الرئيسي غرب مدينة الإسماعيلية و تبلغ مساحتها3.38 كلم^2(800فدان)
وقد تم تجهيزها بالمرافق اللازمة لاستقبال المشاريع و هذا في سنة 1993 و هي من أحدث المناطق و نشير أن تهيئة المنطقة الحرة استغرقت أزيد من 10 سنوات (1979).
و تنفرد المنطقة الحرة العامة بالإسماعيلية بتخفيض القيمة الإيجارية بنسبة50% عن باقي المناطق الحرة (98-2002) ثم أعيد تثبيته لمدة خمس سنوات أخرى (2007-2003)

رابعا: المنطقة الحرة بمدينة القاهرة

تقع هذه المنطقة بمدينة نصر شرق مدينة القاهرة و تبعد حوالي 15 كلم عن ميناء القاهرة الجوي حيث يسهل الاتصال بالأسواق الخارجية وتتميز بتوافر مصادر قريبة للقوى العاملة ووسائل النقل و بدأ العمل في إنشائها سنة 1977 و تبلغ مساحتها الإجمالية 705600 متر مربع و قد خطط لها أن تكون منطقة للصناعات الخفيفة التي تعتمد على النقل الجوي في التصدير ، وقد تم إنشاء أماكن خدمية بالمنطقة لتقديم و توفير خدمات متميزة للمستثمرين والمشاريع المقامة داخل المنطقة مثل مكاتب لشركات التأمين المتخصصة، مكتب الهيئة القومية للبريد.

خامسا: المنطقة الحرة العامة بدمياط

تتميز المنطقة الحرة العامة بدمياط بعدة مزايا تصنعها في مصاف أولى المناطق الحرة مستقبلا من حيث الأهمية الاقتصادية والتنمية و فيما يلي إنجاز الملامح الرئيسة لها،تم الموافقة على إقامة منطقتين حرتين بدمياط و هما:
1/ المنطقة الصناعية: تقع في موقع جغرافي متميز على البحر المتوسط ملاصقا تماما لميناء دمياط و قريبة من فرع دمياط لنهر النيل متوسط الحدود الشمالية بشرق الدلتا كما يبعد مسافة 45 كلم غرب ميناء بورسعيد و المدخل الشمالي لقناة السويس و تبلغ مساحة المنطقة 0.8 كلم^2 (190 فدان)، تم تخصيص 20% لاستقبال مشاريع التخزين.

2/المنطقة التخزينية: تبلغ مساحتها 1.72 كلم^2 (445 فدان) و جاري تجهيزها بالنسبة الأساسية لاستقبال المشاريع.

سادسا: المنطقة الحرة ببورسعيد

تقع مدينة بورسعيد في الشمال الشرقي لجمهورية مصر العربية على خط الطول 32/18 شرقا و خط العرض31/16 شمالا على مدخل قناة السويس الشمالي بضفتيه بورسعيد على الضفة الغربية في قارة إفريقيا وبورفؤاد على الضفة الشرقية في قارة آسيا، والذي يجعلها مركز اتصال بين الشرق و الغرب في ملتقى طرق المواصلات الداخلية والخارجية، وهي تتسم بسمات المجتمع الأوربي في نظامها العمراني نتيجة وجود روابط دائمة مع العالم الخارجي و تعتبر من المدن التجارية الكبرى في مصر خاصة بعد تحويلها إلى مدينة حرة و هي تربط حركة التجارة بين دول الشرق الأوسط و أوربا و الشرق الأقصى.[1]

ومحافظة بورسعيد عبارة عن شبه جزيرة يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الغرب بحيرة المنزلة ومن الشرق يحدها محافظة شمال سيناء و من الجنوب حدود محافظات دمياط والشرقية والدقهلية تبلغ المساحة الإجمالية للمنطقة الحرة العامة ببورسعيد مساحة إجمالية قدرها728947 متر مربع شاملة المرافق و قد تم شغلها بالكامل و تقع تلك المنطقة الحرة على بعد 3كلم من مركز المدينة.

الفرع الثاني: المناطق الحرة الخاصة

تقتصر المناطق الحرة الخاصة على مشروع واحد فقط وفقا لأحد المعايير التالية:[1]

- أن يكون موقع المشروع عاملا مؤثرا بالنسبة لاقتصادياته.
- أن يسهم في تنمية مناطق عمرانية جديدة
- عدم توافر مساحات ملائمة للمشروع في إحدى المناطق الحرة العامة

و يتمتع المشروع المقام بنظام المناطق الحرة الخاصة بنفس المزايا و الحوافز و الضمانات التي تتمتع بها المشروعات المقامة داخل المناطق العامة، وتتبع المنطقة الحرة، الخاصة للإشراف الإداري لأقرب منطقة حرة عامة و يمكن للمشروعات الصناعية القائمة أن تتحول للعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة و ذلك بشرط أن يكون المشروع قد بدأ نشاطه بالفعل و ألا تقل صادراته عن 50% من إنتاج المشروع

يبلغ عدد مشروعات المناطق الحرة الخاصة 169 مشروع حتى 2004 برؤوس أموال 307 مليار دولار و تكاليف استثمارية 13.7 مليار دولار ووفرت 48303 فرصة عمل.

تعمل معظم مشروعات المناطق الحر الخاصة في النشاط الصناعي 95 مشروع و النشاط الخدمي 70 مشروع

تتمثل اتجاهات الاستثمار في النشاط الصناعي بالمناطق الحرة الخاصة في الأنشطة التالية: صناعات الغزل والنسيج والأقمشة و الملابس الجاهزة 30مشروع

صناعات بترولية و تعدينية و كيماوية و بتروكيماوية 22 مشروع

صناعات هندسية و كهربائية و إلكترونية 13مشروع

صناعات غذائية و منتجات الأغذية 8مشروعات.

بينما تتضمن اتجاهات الاستثمار في القطاع الخدمي الأنشطة التالية:

- خدمات النقل و الشحن 48 مشروع

---

[1]orient Free zone .com./web/comctet/20/2/4/12.

[1] : منور أوسرير، **المناطق في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**، مرجع سبق ذكره،ص 170.

- خدمات البترولية 10مشروعات
- خدمات محطات 2مشروع

ومن بين هذه المناطق الخاصة نذكر الشركات التالية:

أولا- شركة المملكة للتنمية الزراعية

هي أول منطقة حرة خاصة زراعية و يهدف المشروع إلى استصلاح و زراعة 125000فدان بأراضي جنوب الوادي بمنطقة توشك وتبلغ التكاليف الاستثمارية للمشروع 100 مليون دولار ورأس المال 30مليون دولار.

ثانيا- شركة نيمة ميناء السخنة

الغرض من إنشائها هو إدارة و تشغيل محطات الحاويات و البضائع العامة و الصب بجميع أنواعها بميناء السخنة و القيام بأعمال الشحن و التفريغ والقيام بكافة أعمال الخدمات البحرية اللازمة لإقامة ميناء متكامل و يعد ميناء السخنة هو أول ميناء يديره القطاع الخاص وفقا لأحداث الأساليب التكنولوجية و يتمتع بمزايا و إعفاءات المناطق الحرة.

ثالثا- المصرية للغاز سيجاس

الغرض من إنشائها هو تنمية و امتلاك و تشغيل مصنع لإسالة الغاز الطبيعي و مزاولة الأنشطة المرتبطة بصناعة البترول و المحروقات و تصدير الغاز المسال و منتجات إسالة الغاز مع مراعاة تصدير مالا يقل عن 50% من حجم الإنتاج لخارج البلاد حيث يبلغ رأس مال هذه الشركة 357 مليون دولار.

المطلب الثاني: المزايا والحوافز و الإعفاءات التي تمنح لمشروعات المناطق الحرة

تمنح المناطق الحرة المصرية جملة من الحوافز و الاعفاءات تتمثل في الاتي:

الفرع الأول: المزايا التي تقدمها المناطق الحرة بمصر

وتتمثل هذه المزايا فيما يلي:[1]

- حرية اختيار مجال الاستثمار
- عدم وجود قيود على جنسية رأس المال حيث يمكن لرأس المال المصري أو العربي أو الأجنبي أن ينفرد أو يشارك بأي نسبة في الاستثمارات في مشروعات المناطق الحرة
- عدم وجود حدود لحجم رأس المال حيث ترك القانون الحرية في تحديد حجم رأس المال المستثمر لأصحاب المشروع في ضوء حجم و طبيعة المشروع و طاقته الإنتاجية المقدرة
- حرية اختيار الشكل القانوني للمشروع (مشروع فردي- شركة أشخاص شركة أموال- فرع شركة أجنبية)
- حرية تحويل الأرباح و المال المستثمر و إعادة تصديره
- حرية الاستيراد من السوق المحلي أو الخارجي ولا تخضع واردات مشروعات المناطق الحرة للقواعد الاستيرادية العادية المعمول بها داخل البلاد
- حرية التشغيل لحساب الغير لاستغلال مالديها من طاقات فائضة
- حرية تحديد أسعار المنتجات و تحديد نسبة الأرباح
- معاملة السلع و البضائع المصدرة للخارج

---

[1] : منور أوسرير،**المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة بعض تجارب الدول النامية**، مرجع سبق ذكره،ص 202.

- يمنح المستثمرون الأجانب تسهيلات في الإقامة كما يمنح العاملون الأجانب تصاريح إقامة بناء على طلب المشروع

الفرع الثاني:الحوافز و الإعفاءات

و يمكن استعراض الحوافز و الإعفاءات فيما يلي:[1]

- إعفاء الأصول الرأسمالية و مستلزمات الإنتاج اللازمة لمزاولة نشاط المشروع عدا سيارات الركوب من الضرائب الجمركية و ضريبة المبيعات و غيرها
من الضرائب والرسوم طوال فترة حياة المشروع
- إعفاء الواردات و الصادرات من و إلى الخارج من الضرائب والرسوم الجمركية و ضرائب المبيعات و غيرها من الضرائب والرسوم
- عدم خضوع المشروعات وأرباحها لقوانين الضرائب والرسوم بمصر طوال حياة المشروع
- عدم خضوع واردات و صادرات المشروع من وإلى الخارج للإجراءات الجمركية العادية
- إعفاء واردات المشروع من السوق المحلي من ضريبة المبيعات
- إعفاء كامل المكونات المحلية للسلع المنتجة بمشروعات المناطق الحرة لدى احتساب الرسوم الجمركية عليها في حالة البيع للسوق المحلي تخضع مشروعات المناطق الحرة لرسم سنوي مقداره1% من قيمة البضائع عند الدخول بالنسبة لمشروعات التخزين، و بالنسبة لمشروعات التصنيع أو التجميع يحصل رسم مقداره1% على القيمة على القيمة المضافة عند خروجها من المنطقة ،كما تخضع المشروعات الخدمية التي لا يقتضي نشاطها إدخال أو إخراج سلع لرسم سنوي مقداره1% على إجمالي الإيرادات التي تحققها

الفرع الثالث: الضمانات الممنوحة لمشروعات المناطق الحرة في مصر

وتتمثل فيما يلي:

- عدم جواز تأميم المشروعات أو مصادرتها
- عدم جواز الحجز أو الاستيلاء على أحوال هذه المشروعات أو تجميدها أو التحفظ عليها أو فرض الحراسة عليها من غير الطريق القضائي
- عدم جواز نزع ملكية عقارات المشروعات إلا للمنفعة العامة حيث اشترط: أن يكون الغرض الأساسي لنزع الملكية هو المنفعة العامة
- أن يتم نزع ملكية العقار مقابل تعويض عادل يقدر على أساس القيمة السوقية
- عدم رفع الدعوى العمومية على المشروعات إلا بعد اخذ رأي الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة..

المطلب الرابع: دور المنطقة الحرة ببورسعيد في جذب الاستثمارات

تعتبر المنطقة الحرة في بورسعيد واحد من اهم تامناطق الحرة في مصر.

الفرع الأول: نشأة المنطقة الحرة ببورسعيد

---

[1] : محمد علي عوض الحرازي، مرجع سبق ذكره،ص 144.

أنشأت مدينة بورسعيد عند بداية الحفر لقناة السويس في 25افريل1859 عندما حصل المهندس**"فريد يناند ديليسبس"** من الوالي سعيدباشا في 30 نوفمبر 1854 على عقد امتياز حفر قناة السويس ة تم اعتبار مدينة بورسعيد في02 يناير عام1856 على الشريط الساحلي الضيق الذي يفصل بين البحر المتوسط و بحيرة المنزلة و كانت نشأة المدينة من نواتج أعمال الحفر و تراكم نواتجه من تلال الرمال بالإضافة إلى رواسب الطمي المترسب من فرع النيل بدمياط وقد زادت أهميته المدينة بالتبعية مع أهمية قناة السويس و أصبحت بورسعيد تمثل موقعا استراتيجيا من النواحي الاقتصادية ، وأصبح نشاط المدينة وثيق لارتباطه بالقناة وتشغيله ومن ثم اعتمد اقتصادها على الميناء و القناة،و منذ بداية وجودها كانت بورسعيد محطة عالمية للتجارة و الملاحة مع الملاحظة أن قاعدتها الصناعية وفقا لمستويات تكنولوجيا القرن التاسع عشر-أنشأت عام1863 بعد بدء عمليات حفر قناة السويس ببضع سنوات لتكون في البداية قاعدة صغيرة لصيانة وإصلاح معدات الحفر الآلي، ثم تحولت فيما بعد إلى ترسانة صناعية لصناعة السفن و السفن العابرة، وق تحولت عدة جزر كانت تتوسط مجرى الملاحة عند المدخل الشمالي للنيل داخل ميناء بورسعيد إلى مستودعات قامت على أساسها أول منطقة حر تجارية مملوكة و مدارة بواسطة مستثمرين من الجاليات الأجنبية في البداية ثم دخل إليها عدد من المستثمرين و كانت أنشطتها مرتبطة أساسا إما بتزويد السفن العابرة بحاجاتها أو التعامل مع الأسواق الخارجية بإعداد شحن البضائع إليها، و في حالات أخرى كانت تعيد شحن بعض بضائعها إلى السوق المحلية إضافة إلى أن بعض الجزر الأخرى استخدمت في أنشطة أخرى مثل صيانة وإصلاح السفن[1]

الفرع الثاني: المشاريع الاستثمارية في المنطقة الحرة

لإبراز دور المنطقة الحرة في بورسعيد نتوسع فيها على النحو التالي:[2]

تبلغ مساحة المنطقة الحرة إجمالا 728946متر مربع شاملة المرافق، والجدول التالي يوضح المساحات المسلمة والشاغرة من الأراضي سنة 2001.

الجدول رقم(05) يمثل المساحات المسلمة و الشاغرة من الأراضي سنة2001.

النشاط	المساحة الكلية	نسبة سنوية%	المساحة المخصصة لاستقبال المشاريع	نسبة سنوية%	المساحة المسلمة	المساحة الشاغرة
الصناعة	**273351**	**38.87**	**273351**	**55.01**	**273351**	**0**
التخزين والثلاجات	**200571**	**27.51**	**200571**	**41.29**	**200571**	**0**
خدمات	**1800**	**0.38**	**1800**	**3.7**	**1800**	**0**
المرافق	**243224**	**33.36**	/	/	/	**0**

(1) :مصطفى عيد مصطفى إبراهيم،**المناطق التجارية الحرة في مصر** ،مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة، العدد 38، 2008،ص 13.

(2) :فضل علي مثنى، مرجع سبق ذكره، ص.ص:107.105.

المجمــوع	728946	100	475722	100	485722	0

المصدر:الهيئة العامة لاستثمار المناطق الحرة قطاع المعلومات و دعم القرار، 2002.

*المساحة الكبرى مخصصة للقطاع الصناعي بـ55.01%تمد التخزين بـ41.29% هذا راجع لأن المنطقة الحرة ببورسعيد تعتمد على تخزين البضائع لإعادة بيعها وإعادة شحنها ثم تليها الخدمات بـ7.3%.

نلاحظ أن النشاط العالي للمشاريع هو التخزين، فالصناعة وهذا لارتباط المنطقة الحرة ببورسعيد بالميناء واستغلاله في التجارة العابرة كما يبرز الجدول أن عدد المشاريع هو 129 مشروعا والجدول التالي بين مصادر تدفق الاستثمارات بالمنطقة الحرة.

جدول رقم(06) يمثل مصادر تدفق الاستثمارات بالمنطقة الحرة2001.

العدد	النشاط	رأس المال	%	مصري	عربي	أوربي	أمريكي	أخرى
46	المشاريع الصناعية	127274	41.27	100773	19190	2984	1692	2635
72	مشاريع التخزين	109650	35.56	61998	28649	17125	1033	845
11	الخدمات	71400	23.15	52350	-	16600	450	-
129	الإجمالي	3083424	100	215121	47839	36709	5175	3480
	النسبة%	100		69.77	15.51	11.90	1.67	1.12

المصدر:الهيئة العامة لاستثمار المناطق الحرة قطاع المعلومات و دعم القرار، 2002.

يتضح أن المشاريع الصناعية 41.27% من رأس المال، تليها مشاريع التخزين فالخدمات أما فيما يخص ملكية الاستثمارات بالمنطقة الحرة فنجد أن النسبة الأكبر لدى المحليين 69.77%، فالعرب 15.51% و الأوربيون11.90% ثم الأمريكيون 1.67%، و جنسيات أخرى1.12% فقط.

هذه النسب تدل على أن المنطقة الحرة غير جذابة بشكل كبير للاستثمارات الأجنبية و هي غير متنوعة من ناحية جنسيات الاستثمارات و بهذه الصورة لا يتحقق هدف المنطقة الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية.و يمكن توضيح حجم تدفق الاستثمارات حسب القطاع في المنطقة الحرة ببورسعيد على النحو التالي:

الجدول رقم(7) يمثل عدد المشاريع في المنطقة الحرة العامة حسب الأنشطة لسنة 2001.

النشاط	العدد	النسبة المئوية
الصناعة	44	%37.60
التخزين	70	%59.82
الخدمات	3	%2.56
المجمــوع	117	%100

المصدر:منور أوسرير، مرجع سبق ذكره،ص 204.

الجدول رقم(8) يمثل عدد مشاريع المنطقة الحرة الخاصة حسب الأنشطة لسنة 2001.

النشاط	العدد	النسبة المئوية
الصناعة	02	%16.66
التخزين	02	%16.66
الخدمات	08	%66.68
المجمــوع	12	%100

المصدر:منور أوسرير، مرجع سبق ذكره،ص 206.

من خلال الجدولين السابقين يمكن جمع عدد المشاريع في المنطقة ببورسعيد كالتالي:

الجدول رقم(9) يمثل عدد المشاريع في المنطقة الحرة ببورسعيد لسنة 2001.

النشاط	العدد	النسبة المئوية
الصناعة	46	%35.65

العدد	النشاط	%	رأس المال	مصري	عربي	أوربي	أمريكي	أخرى
46	**الملابس**	45.65	29091	15274	9440	1250	1692	1435
72	**الصناعة الكيماوية**	30.43	36873	31782	4500	591	-	-
11	**الصناعة الغذائية**	13.04	15000	9600	5250	150	-	-
-	**الصناعات الهندسية**	10.86	46310	44117	-	993	-	1200
29	**المجمـوع**	100	127274	100773	19190	2984	1692	2635

التخزين	72	%55.81
الخدمات	11	%08.52
المجمــوع	129	%100

المصدر:منور أوسرير، مرجع سبق ذكره،ص 207.

أولا:مشاريع صناعية

جدول رقم(10)يمثل إجمالي رؤوس الأموال في النشاط الصناعي حسب الجنسيات لسنة2001. القيمة بمليون دول

المصدر: .http .//www.sis.gov.eg/public/letter/ohtml/otext 336.html/2012/1/24

يتضح من خلال نوعية الأنشطة الصناعية في أربع مجموعات رئيسية، فمن حيث المشاريع نجد أن الملابس الجاهزة احتلت بنسبة 45.65**%** الصدارة و الصناعات الكيماوية 30.43 **%** أما الصناعات الغذائية فاحتلت المرتبة الثالثة بـ 13.04% أما الباقي فكانت من نصيب الصناعات الهندسية.

أما فيما يخص ملكية الاستثمارات نجد أن المحليين كانت مساهمتهم 79.17% و العرب بـ07.15 % و الأوربيون بـ2.39% و الأمريكيون 1.32% فالجنسيات الاخرى2.07% .

ثانيا:مشاريع التخزين

جدول رقم(11)يمثل إجمالي رؤوس أموال النشاط التخزيني حسب الجنسيات لسنة2001

القيمة بمليون دولار

العدد	النشاط	%	رأس المال	مصري	عربي	أوربي	أمريكي	أخرى
46	**التخزين "عام**	45.65	109137	61998	28649	17025	620	845
72	**مخازن خاصة**	30.43	513	-	-	100	413	-
129	المجموعة	100	109650	61998	28649	17025	1033	845

المصدر: .http .//www.ik.ohram.org.eg/ik/ 2012/1/24

يظهر من الجدول السابق أن نشاط التخزين يتركز في المنطقة الحرة ببورسعيد بنسبة97.22% أما المخازن الخاصة فتتمثل في مشروعين يشكلان 0.46% من قيمة رأس المال الخاص بالنشاط التخزيني.

و تبقى المساهمة المحلية دوما في المرتبة الأولى بـ56.54% فالعرب 26.12% فالأوربيون بـ15.61% فالأمريكان بـ0.94% و الجنسيات الأخرى كانت مساهمتها ضئيلة جدا 0.77% و النشاط التخزيني قيمته الإجمالية تقدر بـ109.65 مليون دولار

و تتكون مشاريع التخزين و الثلاجات بالمنطقة الحرة ببورسعيد خلال الفترة من المشاريع التالية:

- مشاريع تخزين المعدات و مواد البناء
- مشاريع تخزين السلع المجمدة
- مشاريع تخزين السيارات ووسائل النقل
- مشاريع تخزين السلع الغذائية
- مشاريع تخزين و ثلاجات متنوعة.

ثالثا: نشاط الخدمات:

جدول رقم(12)يمثل إجمالي رؤوس أموال النشاط الخدماتي حسب الجنسيات

العدد	النشاط	%	رأس المال	مصري	عربي	أوربي	أمريكي	أخرى
03	خدمات عامة	27.27	4700	28950	-	15600	2450	-
07	خدمات خاصة	27.27	24400	23400	-	1000	-	-
11	المجموع	100	71400	52350	-	16600	2450	-

المصدر: .http .//www.ik.ohram.org.eg/ik/ 2012/1/24

يتضح من خلال الجدول أن مشاريع الخدمات مركزة في المناطق الحرة الخاصة بـ8 مشاريع (نسبة 72.72%) لكن برأس مال لا يتجاوز 34.17% و يغلب على نشاط التخزين المساهمة المحلية بـ73.31%، أما النسبة الباقية فتوزعت على الأوربيين بـ23.24 % و الأمريكيين 3.43 % أما المبلغ الإجمالي للنشاط الخدماتي هو71.4 % مليون دولار.

و إجمالا يمكن القول أن مشاريع التخزين احتلت المرتبة الأولى من حيث العدد، أما من ناحية رأس المال فنجد المشاريع الصناعية فمشاريع التخزين والثلاجات منذ نشأة المنطقة الحرة و هي محافظة على المركز الأول حتى الآن و تليها مشاريع الصناعة و أخيرا الخدمات ،و نلاحظ أيضا تزايد نسبة المشاريع الصناعية فمثلا في سنة 1984 بلغ عدد المشاريع الصناعية 21 مشروعا بنسبة36 % كما بلغ عدد المشاريع الصناعية سنة1995 41 مشروعا بنسبة 38 % و استمرت الزيادة حتى بلغت 61 مشروعا في نهاية 1998 بنسبة تقارب 50 % من العدد الإجمالي للمشاريع مما يشكل أحد إيجابيات الاقتصاد المحلي لما يحققه رأس المال المستثمر في زيادة الدخل الوطني.

رابعا:واردات المناطق الحرة المصرية

جدول رقم(13) واردات المناطق الحرة المصرية 2005-2009.

السنوات / الموارد	2005	2006	2007	2008	2009
أصول رأسمالية	14261	44195	23223	31024	15913
منتجات شبه نهائية	57739	38808	63891	40224	46071
مواد خام	60363	104050	91094	69602	95680

منتجات مختلفة أخرى	245015	264595	350455	440603	658033

المصدر:بوراس مريم،مرجع سبق ذكره،ص51.

*يفوق مبلغ الصادرات الصناعية من المناطق الاقتصادية الحرة في مصر 138 مليون دولار مقارنة بإيرادات التخزين التي بلغت 555.6 مليون دولارسنة 2005.

و قد زاد إجمالي الصادرات في المناطق الحرة بمصر ليصل إلى مستوى 1.3 بليون دولار سنة2001 أي 225 % منها فقط تم تصديرها إلى الخارج بينما 78 % صدرت إلى داخل الإقليم المصري و هذه دلالة على عدم قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية مما يدفع بالمناطق الحرة بالتوجه نحو السوق المحلية و يجدر الذكر بأن المناطق الاقتصادية الحرة في مصر تهيمن عليها الأنشطة التخزينية مقارنة بالأنشطة الإنتاجية التصديرية ذلك أن عمليات التخزين لا تحتاج في حقيقة الأمر إلى مستوى عال من رأس المال إضافة إلى انخفاض مستوى المخاطرة مقارنة بالأنشطة الصناعية.[1]

الفرع الثاني: إدارة المناطق الحرة العامة ببورسعيد

يتولى إدارة المنطقة الحرة العامة مجلس إدارة يصدر بتشكيلة و تعيين رئيسة قرار من الجهة الإدارية المختصة.

-و يختص مجلس الإدارة بتنفيذ أحكام لقانون ضمانات و حوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية والقرارات التي تصدرها الجهة المختصة

-يختص مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة بالترخيص في إقامة المشروعات و يصدر بالترخيص للمشروع بمزاولة النشاط قرار من رئيس مجلس إدارة المنطقة.

-يتبع مجلس إدارة المنطقة الحرة لرئيس الجهاز التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة مباشرة .

-نشير أن مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة هو السلطة المختصة بالنسبة للسياسة التي تسير عليها المنطقة الحرة العامة(بورسعيد) ولها أن تتخذ ماتراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي تنشأ هذه المناطق من أجله و على الأخص:

أ- وضع اللوائح و النظم اللازمة لإدارة المناطق الحرة

ب- وضع شروط منح التراخيص و شغل الأراضي والعقارات و قواعد دخول البضائع و خروجها و أحكام قيدها مقابل شغل الأماكن التي تودع بها و فحص المستندات والمراجعة و النظام الخاص برقابة هذه المناطق و حراستها و تحصيل الرسوم المستحقة للدولة.

الشيء الملاحظ هو مركزية اتخاذ القرار، وهذا يستدعي إعطاء المزيد من الصلاحيات لرئيس مجلس المنطقة الحرة بغية تسهيل و تسيير العمل و حل المشاكل التي تواجهه، إضافة قيمة للمنطقة الحرة.

جـ-تشترك المنطقة الحرة ببورسعيد مع معظم المناطق الحرة في العالم في عدم وضع أية قيود على تحويل الأرباح إلى الخارج أو إعادة تصدير رأس المال المستثمر إلى الخارج.

د-توافر العمالة المنخفضة نسبيا مقارنة بالمناطق الحرة العالمية الأخرى حيث يبلغ الحد الأدنى لأجر العامل شهريا 45 دولار أمريكي، و هذا يعتبر أقل بكثير من المعدلات الموجودة في المناطق بالدول

---

[1] : سمير معوض، **الاقتصاد البورسعيد تكوينات الماضي و بيئة الحاضر، والتخطيط للمستقبل**، ندوة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على حركة المجتمع البورسعيدي، بورسعيد، 1999، ص 25.

المنافسة والمجاورة حيث يبلغ هذا المعدل نحو ثلث الحد الأدنى للأجور في قبرص و تركيا، و عشر مستواه في تونس.

هـ-المنطقة الحرة ببورسعيد تتمتع بقدرة تنافسية كبيرة نما تحمله من ضمانات و مزايا تتفوق فيها على الكثير من المناطق الحرة في العالم في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي.

الفرع الثالث: التزامات واحية على المشروعات المنطقة الحرة العامة ببورسعيد

وتتمثل في:[1]

- تقديم عقود و مستندات تأجير أو تملك أو تخصيص أرض المشروع
- فتح حساب تشغيل بالعملة الصعبة
- فتح حساب تشغيل بالنقد المحلي
- تقديم بيان بالإيرادات و المصاريف
- تحديد الأجور والمرتبات والمكافآت بالعملات الحرة
- مراعاة اشتراطات حماية البيئة والأمن والسلامة
- الالتزامات بإجراءات دخول و خروج و تداول البضائع
- تقديم صورة من الميزانية و الحسابات الختامية
- تقديم النظام المحاسبي للمشروع و تعديلاته
- تؤدي مشروعات المناطق الحرة للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة مقابل سنوي للخدمات بواقع 1/2% من التكاليف الاستثمارية للمشروع بحد أدنى 300جنيه مصري و بحد أقصى 300جنيه مصري و بحد أقصى 3000 جنيه أو ما يعادلها بالعملات الحرة
- تخضع مشروعات التصنيع و التجميع لرسم سنوي 1 % على قيمة تكلفة ما أستحدث في السلعة من تصنيع أو اجري عليها من تجميع و ذلك عند خروجها من المنطقة.
- مشروعات التخزين تخضع لرسم سنوي 1 % من قيمة السلع و تعفي من الرسم تجارة البضائع العابرة المحددة الوجهة.
- مشروعات الخدمات تخضع لرسم سنوي 1 % من إجمالي الإيرادات التي تحققها حيث لا يقتضي نشاطها الرئيسي إدخال أو إخراج سلع.
- تقدم الهيئة لمصلحة الجمارك بناءا على طلب صاحب الشأن ضمانا عن قيمة البضائع والضرائب و الرسوم الجمركية المستحقة عليها أثناء نقلها من الدوائر.
- الجمركية غلى منطقة الحرة أو العكس أو فيما بين المناطق الحرة و ذلك بالنسبة للسلع المحظورة ،و يقتصر الضمان على قيمة الضرائب الرسوم الجمركية بالنسبة للسلع غير المحظورة.
- و تصدر الهيئة هذا الضمان مقابل تحصيل 1 % ن قيمته و ذلك بعد تقديم المشروع بوليصة التأمين ضد مخاطر السرقة و التلف و الحريق بكامل قيمة الضمان.
- يتم التحصيل بالنسبة للمشروعات إشراف المنطقة الحرة العامة ببورسعيد داخل الدوائر الجمركية بميناء بورسعيد تحسب فئة الإيجار 8.5 دولار أمريكي للمتر المربع في السنة.

أما إيجار المشاريع المقامة بالمنطقة الحرة يتم كالتالي:

- 3.5 دولار للمتر المربع في السنة للمشاريع الصناعية

---

[1] :منور أوسرير، مرجع سبق ذكره،ص 184.

- 07 دولار للمتر المربع في السنة لمشاريع التخزين و المشاريع الخدماتية.

المبحث الثاني: المناطق الحرة الأردنية

حرص الأردن كغيره من الدول على إقامة المناطق الحرة في أكثر من موقع خصوصا و إن موقعه الجغرافي و ما يتمتع به من استقرار سياسي و امني و توافر العمالة الرخيصة عوامل ساعدت كثير في تحقيق هذه الغاية و من هنا فقد يكون من الضروري الوقوف على نشأة المناطق الحرة الأردنية وأنواعها و أهدافها و من ثم الحوافز و الإعفاءات التي تمنحها المناطق الحرة الأردنية و أخيرا عرض حركة الاستثمار في المناطق الحرة الأردنية و آفاقها المستقبلية.

المطلب الأول: نشأة المناطق الحرة الأردنية

إن الموقع الجغرافي المتوسط الذي يتمتع به الأردن يؤهله لأن تكون ضمن منظومة الدول العربية الأخرى و يشكل جسرا بين أوربا وإفريقيا و آسيا و يتيح له أن يكون نقطة التقاء بين أسواق الإنتاج و الاستهلاك.

بدأت تجربة المناطق الحرة في المملكة الأردنية سنة1973 حيث أقيمت في ميناء العقبة منطقة حرة صغيرة لتنمية المبادلات التجارية الدولية حيث بلغت مساحتها 2195 هكتار موزعة على ستة مناطق كالآتي:[1]

- موقع الميناء بمساحة619 هكتار مقام عليها مبنى إدارة المنطقة بالإضافة إلى مستوى تخزين البضائع
- موقع المقص بمساحة 241 هكتار يستعمل على ساحات و مستودعات لاستقبال البضائع

[1] :فاتن غربي، مرجع سبق ذكره،ص.ص33.32.

- موقع سباحة المطار بمساحة1625 هكتار تم تطوير 300 هكتار تستخدم كمساحات تخزين آليات و معدات ثقيلة
- موقع العائم بمساحة 10 هكم بميناء الحاويات مخصصة لغايات تخزين البضائع التي ترد للمنطقة الحرة ضمن حاويات مغلقة.
- موقع مخازن التبريد 50هكم مقام عليها مخازن تبريد لتخزين البضائع التي ترد للمنطقة الحرة ضمن حاويات مغلقة.
- موقع الشاطئ الجنوبي بمساحة 250 و هي مؤجرة لشركة العقبة الدولية للمواسي و هذا و قد تم تحويل العقبة في عام 2000 إلى منطقة اقتصادية خاصة وضمت المنطقة الحرة إليها و تعمل الآن تحت مظلة المنطقة الاقتصادية الخاصة.

و على وجه الإجمال يمكن توضيح أهم عشرة أسباب للاستثمار في الأردن كما يأتي:

- الموقع الاستراتيجي و الفريد من نوعه حيث يقع الأردن عند أوروبا، آسيا وإفريقيا
- البيئة السياسية المستقرة
- اقتصاد موجه نحو السوق الحر: لقد اختار تقرير مؤسسة الثروات للمنافسة العلمية لعام 1998 الأردن كرائد في المنطقة،و هو الذي يتقدم في الترتيب من حيث الحرية الاقتصادية على كل من مصر وإسرائيل.
- رزمة من الحوافز و الإعفاءات لتشجيع الاستثمار
- الوصول إلى الأسواق العالمية
- المناطق الحرة و المدن الصناعية: تدير مؤسسة المناطق الحرة منطقتين صناعيتين تعملان بطاقة كاملة في كل من العقبة والزرقاء، وهناك منطقتان أخريان تحت الإنشاء في كل من مدينة سحاب الصناعية و مطار الملكة علياء الدولي في عمان، و هناك خمس مناطق حرة خاصة في الأردن تستخدم أكثر من 2500 موظف في صناعات :
- الموارد البشرية المؤهلة و المنافسة
- بنية تحتية و نظام اتصالات على مستوى عال
- مناخ استثماري جذاب
- حياة ذات نوعية راقية.

المطلب الثاني: أنواع المناطق الحرة الأردنية و أهدافها

تتعدد أشكال المناطق الحرة الأردنية منها العامة و الخاصة ورغم هذا التعدد والتنوع إلا أن أهدافها مشتركة.

الفرع الأول: أنواع المناطق الحرة الأردنية

عرفت مؤسسة المناطق الحرة الأردنية التابعة لوزارة المالية نوعين من المناطق الحرة في المملكة هما، المناطق الحرة العامة ، المناطق الحرة الخاصة و ذلك على النحو التالي:[1]

أولا: المناطـق الحـرة العامـة

هي المناطق التي تشرف مؤسسة المناطق الحرة على إدارتها و الاستثمار فيها و تشمل المناطق التالية:

1- **المنطقـة الحـرة الزرقـاء**

قامت المؤسسة بإنشاء المنطقة في الزرقاء عام1983 على شبكة طرق دولية تربط الأردن بالدول المجاورة، وقد خصص لها خمسة آلاف و مائتا دونم[*] تم تأهيل حوالي أربعة ألاف دونم لتلبية طلبات الاستثمار في الأنشطة التجارية و الصناعية و الخدمية ،و تزويدها بالبنية التحتية المتكاملة من طرق، وصرف صحي، وماء و كهرباء، و خدمات مصرفية، وخدمات اتصال حديثة تربطها بالعالم الخارجي و تشمل الأنشطة التجارية في المنطقة الحرة الزرقاء عمليات تخزين البضائع و تخزين السيارات و عرضها، أما الأنشطة الصناعية فتشمل الصناعات الغذائية و الألبسة ،و قطع الغيار و المعدات الزراعية ومواد البناء وأما الأنشطة الخدمية فتشمل شركات التخليص والتأمين و شركات المناولة، والمصارف ،و خدمات الاتصال المختلفة.

2-المنطقـة الحـرة سحـاب

تم افتتاح المنطقة الحرة في سحاب عام 1997، على أرض مساحتها 70 دونما في مدينة الملك عبد الله الثاني لخدمة المستثمرين فيها، سواء ما يتعلق منها بتخزين المواد الأولية،أو منتجات الصناعات العاملة في المدينة الصناعية.

3-**المنطقـة الحـرة(مطار الملكة علياء الدولي)**

لقد تم افتتاح المنطقة الحرة في مطار الملكة علياء الدولي عام 1998، بمساحة 20 دونما، و تم توسيعها عام 2003 إلى 35 دونما و ذلك لتخزين البضائع المارة عبر المطار، كما تقوم هذه المنطقة بتنظيم و الرقابة على أنشطة المناطق الحرة الخاصة في المطارات المدينة

4- المنطقـة الحـرة/الكرك

تم إنشاء المنطقة الحرة في الكرك عام 2001 بمساحة 143 دونما، و تقع داخل مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية ن وقد باشرت العمل في الربع الأخير من عام 2003، كما تقوم هذه المنطقة بتنظيم و الرقابة على أنشطة المناطق الحرة الخاصة الواقعة في إقليم الجنوب

5- المنطقـة الحـرة /كرامـة

---

[1] :محمد قاسم حصاونة، مرجع سبق ذكره،ص.ص.117.116.

[*] :1دونم= 1000م^2

تم افتتاح المرحلة الأولى من المنطقة الحرة الكرامة التي تقع على الحدود الأردنية، العراقية في نهاية عام 2004 بمساحة 500 دونم و تبلغ مساحتها الإجمالية 15 ألف دونم كمناطق حرة عامة و خاصة، وتعد المؤسسة حاليا خطة شاملة لتطويرها خلال الفترة من 2005 غلى 2010 لتكون ميناء بريا لكافة النشاطات الاقتصادية محاذيا للمركز الجمركي الجديد على البوابة الأردنية العراقية.

ثانيا: المناطق الحرة الخاصة

جاءت فكرة المناطق الحرة الخاصة تنفيذا لتوجه الحكومة بتفعيل دور القطاع الخاص المحلي، والأجنبي و إسهامه في عملية التنمية المستدامة والتي تستدعي رؤوس أموال كبيرة تسهم في استيعاب جزء من العمالة الوطنية واستغلال الموارد الأولية المحلية، وقد تم الترخيص لعدد من المناطق الحرة الخاصة العاملة في مختلف الأنشطة الاقتصادية و هي الشركة الأردنية الهندية للكيماويات و شركة حجازي و غوشة للأغنام و شركة عبر الأردن للمواشي.

و هناك تسع مناطق حرة خاصة في المطارات الأردنية هي:شركة الأسواق الحرة لمطارات الأردنية، والشركة الأردنية لترميم محركات الطائرات و الشركة الأردنية لصيانة الطائرات، والشركة الأردنية لتموين الطائرات و الشركة الأردنية والشركة الأردنية لأنظمة الطيران، والشركة الأردنية للشحن الجوي، و شركة **سيرد افشين** لصناعة الطائرات، وهناك أيضا المناطق الحرة الخاصة الأخرى، وهي: شركة تطوير مدن تقنية المعلومات و الصناعة والشركة الماسية الدولية للاستثمار و شركة المدينة الإعلامية الأردنية ن وشركة الأسواق الحرة الأردنية المساهمة وشركة برومين الأردن، شركة معبر الأردن للمشاريع المتعددة، و تجدر الإشارة إلى أن هناك عشر مناطق خاصة تحت الإنشاء في المملكة

الفرع الثاني: أهداف المناطق الحرة الأردنية

حددت أهدافها على النحو التالي:[1]

- اجتذاب الرأس المال المحلي و الأجنبي لشتى الأغراض الاستثمارية
- نقل التكنولوجيا و الخبرة التقنية إلى المملكة
- الاستفادة من الموارد المحلية في صناعات المناطق الحرة
- تنشيط قطاعي الخدمات والنقل
- خلق فرص عمل جديدة للأردنيين و تطوير مهاراتهم
- استحداث مناطق حضرية جديدة في المملكة عن طريق إنشاء مشاريع استثمارية
- تشجيع إنشاء صناعات موجهة نحو التصدير
- تعزيز الاقتصاد عن طريق زيادة حصيلة النقد الأجنبي و دعم ميزان المدفوعات

المطلب الثالث: الحوافز و الإعفاءات التي تمنحها المناطق الحرة الأردنية

توفر مؤسسة المناطق الحرة الأردنية عددا من الحوافز لعل من أهمها: [2]

- تتمتع المؤسسة بجميع الإعفاءات والحوافز و التسهيلات التي يتمتع بها الوزراء والدوائر الحكومية.
- يسمح بتعاطي أعمال الصناعة و تأسيس المصانع في المناطق الحرة لموافقة مجلس الغدارة و يشترط بذلك أن نتوفر فيها واحدة أو أكثر من الخصائص التالية:
- الصناعات الجديدة غير القائمة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة.

---

[1] :ريال زينة،مرجع سبق ذكرهن ص.29.

[2] :بوراس مريم، مرجع سبق ذكره، ص.37.

- الصناعات التي تتوفر لها المواد الأولية المحلية أو الأجزاء المصنعة محليا والصناعات المتكاملة مع الصناعات المحلية.
- الصناعات التي ترفع مستوى مهارات اليد العاملة و تساهم في تقدمها الفني.
- تحديد فئات الصناعات التي يسمح بإقامتها في المنطقة الحرة بمقتضى أحكام هذا القانون بقرار من مجلس الوزراء.
- يتمتع الشخص المسجل الذي يمارس نشاطه اقتصاديا في المناطق الحرة للإعفاءات التالية:

- إعفاء الأرباح المتأتية من النشاط الاقتصادي من ضريبة الدخل للبضائع التي يتم تصديرها إلى خارج المملكة و كذلك التجارة و الأرباح المتأتية من البيع أو التنازل عن البضائع داخل حدود المناطق الحرة و يستثنى من ذلك إعفاء الأرباح المتأتية من البضائع عند إدخالها إلى السوق المحلية
- إعفاء رواتب وعلاوات الموظفين الأردنيين العاملين في المشاريع التي تقام في المنطقة الحرة من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية.
- إعفاء البضائع المستوردة للمنطقة الحرة أو المصدرة منها لغير السوق المحلي من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية و سائر الضرائب والرسوم المترتبة عليها باستثناء الخدمات والأجور
- إعفاء البناءات والإنشاءات العقارية التي تقام في المنطقة الحرة من رسوم الترخيص و ضريبتي البناءات والأراضي.
- يوجه المستثمرون في إقامة الصناعات في المناطق الحرة العامة والخاصة والمشتركة بحيث يتم تصدير منتجاتهم الصناعية إلى خارج المملكة و للمجلس السماح بإدخال نسبة مئوية من هذه المنتجات إلى السوق المحلي و ذلك بحسب الحاجة.

وتسهيلات لإنجاز المعاملات وإتمام الإجراءات الخاصة بالمستثمرين لغايات إدخال البضائع وإخراجها، وقد قامت المناطق الحرة بتوفير الأماكن و المكاتب و الساحات اللازمة لإنجاز تلك المعاملات من قبل جهاز جمركي متكامل في كل منطقة حرة بالإضافة إلى تأمين تواجد مندوبي الدوائر ذات العلاقة الصناعة والتجارة ، والزراعة ،صحة، بما يضمن إنجاز المعاملات الجمركية داخل حرم المناطق الحرة بالسرعة الممكنة بدون تأخير.

المطلب الرابع: حركة الاستثمار في المناطق الحرة الأردنية و آفاقها المستقبلية

تسعى الأردن إلى تطوير حركة الاستثمار في المناطق الحرة من اجل تحقيق آفاق مستقبلية.

الفرع الأول: حركة الاستثمار في المناطق الحرة الأردنية

تطورت حركة الاستثمار في المناطق العامة و الخاصة في الأردن بشكل معتبر من بداية عام1998 إلى غاية 2006.[1]

أولا: حركة الاستثمار في المناطق الحرة العامة

نمت حركة الاستثمار في المناطق العامة بشكل كبير منذ عام1998 يظهر ذلك من خلال التطور في نمو عقود الاستثمار لعدة سنوات حيث بلغت سنة 1998، 1076 عقد استثمار، و في سنة 2002 بلغت

[1] : محمد قاسم خضاونة، مرجع سبق ذكره، ص.ص.121.120.

1322 عقد إلى غاية سنة 2006، حيث بلغ نموها إلى 1959 عقد استثمار و يعكس الجدولان 15.14 هذا التطور.

السنة	عدد العقود
1998	1076
1999	1066
2000	1109
2001	1215
2002	1322
2003	1412
2004	1630
2005	1920
2006	1959

المصدر: محمد قاسم خضاونة، مرجع سبق ذكره، ص119.

جدول رقم(15) عدد عقود الاستثمار في المناطق الحرة العامة موزعة حسب النشاط الاقتصادي

	المنطقة الحرة الزرقاء		المنطقة الحرة سحاب		المنطقة الحرة المطار		المنطقة الحرة الكرك		المنطقة الحرة الكرامة		المجموع	
النشاط	2005	2006	2005	2006	2005	2006	2005	2006	2005	2006	2005	2006
صناعي	137	149	7	9	-	-	1	3	3	1	148	162
تجاري	1221	1270	33	33	18	21	13	21	107	60	1392	1405
خدمات	350	376	1	7	1	1	2	1	26	7	380	392
مجموع	1708	1795	41	49	19	22	16	25	136	68	1920	1959

المصدر: محمد قاسم ، مرجع سبق ذكره، ص120.

من خلال الجدول يلاحظ أن عدد عقود الاستثمار في المناطق الحرة العامة اكبر من عدد العقود في المناطق الحرة الخاصة حيث بلغت عدد العقود في المناطق الحرة العامة سنة 1959،2006 عقد استثمار في حين بلغت 1920 عقد استثمار في المناطق الخاصة لنفس السنة.

ثانيا: حركة الاستثمار في المناطق الحرة الخاصة

في ظل علاقة التكامل بين قطاعين العام والخاص ، لتحقيق التنمية المستدامة فقد سمح للقطاع الخاص بإقامة مناطق خاصة و إدارتها،و هذه المناطق تعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية (صناعية، تجارية، خدمية، متعددة الأغراض، إعلامية) حيث بلغ عددها 35 منطقة، منها 24 عاملة والباقي تحت الإنشاء، و هذه المناطق منتشرة في كافة ربوع الوطن، و يأتي هذا التوسع في إقامة المناطق الحرة انسجاما مع نهج و توجيهات الدولة لإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص ليأخذ دورة في العملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية و يسهم مساهمة فعالة في تحقيق الأهداف الوطنية.

وإضافة إلى ذلك فإن لكل منطقة من هذه المناطق خصوصية من حيث الاعتبارات التي أنشئت من أجلها سواء ما يتعلق بعامل الموقع بقربها من معابر الحدود البرية و البحرية والجوية لتنشيط حركة المبادلات التجارية الدولية، أو ما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية.

و من الجدول رقم16 حجم رؤوس الأموال المصرح بها والنشاط الذي تمارسه كل منطقة من المناطق الحرة الخاصة عام 2006.

الجدول :(16)رأس المال المصرح به والنشاط للمناطق الحرة الخاصة العاملة لسنة2006.

تسلسل	المنطقة الحرة	النشاط	رأس المال(مليون دينار)
1	الشركة الهندية الأردنية للكيماويات	إنتاج مادة حامض الفوسفوريك	44.4
2	شركة مغنيسيا الأردن	إنتاج مادة أكسيد المغنيسيوم و مشتقاته	30.05
3	شركة برومين الأردن	إنتاج مادة البرومين والبوتاس القلوي	30.05
4	مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير	إقامة مشاريع صناعية للأعراض الدفاعية والتصديرية	1.49
5	شركة تطوير مدن تقنية المعلومات و الصناعة	صناعة الملابس	1.84
6	شركة معبر الأردن للمشاريع المتعددة	متعددة الأغراض	1.03
7	الشركة الماسية الدولية للاستثمار	صناعي/ تجاري تخزين	1.0
8	شركة أدوية الحكمة	صناعة الأدوية	0.1
9	شركة الباحة لإنتاج الصودا والكلورين	صناعة الصودا الكاوية والكلورين	1.0
10	شركة الأردن لصناعة و تطوير الطائرات	صناعة الطائرات الخفيفة و طائرات التدريب و طائرات الاستخدام البحري والزراعي	5.0
11	الشركة الأردنية لأنظمة الطيران	صيانة و أفرملات الطائرات العسكرية وغيرها	0.03
12	الشركة الأردنية لصيانة الطائرات	صيانة الطائرات	8.5
13	الشركة الأردنية لترميم محركات الطائرات	صيانة الطائرات	5.0
14	الشركة الأردنية لتدريب الطيران	التدريب على الطيران الشراعي	8.0
15	شركة الأسواق الحرة للمطارات الأردنية	سوق حر للهيئات الأجنبية و الدبلوماسية والمسافرين	0.5
16	الشركة الأردنية لتموين الطائرات	تزويد الطائرات بالأطعمة و المواد المختلفة	0.8
17	الشركة الأردنية الدولية للشحن الجوي	الشحن الجوي	5.74
18	شركة سيير دافيش	صناعة الطائرات	0.1
19	شركة الأسواق الحرة على المعابر و الحدود البرية و البحرية	سوق حرة للهيئات الأجنبية و الدبلوماسية والمسافرين	5.0
20	شركة المدينة الإعلامية الأردنية	الإنتاج التلفزيوني و السينمائي	720.68
21	شركة حجازي و غوشة للمواد الغذائية	إنتاج اللحوم و صناعة مخلفات الذبائح	2.25
22	شركة عبر الأردن للمواشي	إنتاج اللحوم وصناعة مخلفات الذبائح	2.6
23	اللجنة الدولية للصليب الأحمر	تخزين	-
24	شركة الأردن الدولية للاستثمار	صناعة الألبسة	2.0
	المجمـــــــوع الكلــي		877.1

المصدر: محمد قاسم ، مرجع سبق ذكره، ص123.

الفرع الثاني: آفاق المناطق الحرة الأردنية

إن التجربة الأردنية بحاجة إلى تعميم أكبر من أجل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية و تشجيع الشركات الكبرى فتح فروع لها في المناطق الاقتصادية الحرة للمملكة و بالنظر لما تتمتع به من مقومات لا سيما موقعها الاستراتيجي الذي جعل منها قرية من أهم الأسواق العالمية و هو ما يمكنها من التقليل في تكاليف النقل و البضائع إليها و من تم بيعها بأسعار منافسة، علاوة على المعرفة الكافية و خبرة المصدرين الأردنيين بخصائص السوق العالية

-هناك خطة استثمارية ثلاثية تهدف إلى تطوير المنظمة الاقتصادية الحرة كل من الزرقاء، العقبة بكلفة إجمالية مقدارها 50 مليون دينار، ذلك لمواجهة الطلب الاستثماري المتزايد من قبل القطاع الخاص في جميع المجالات تجارية، صناعية، الخدمية.[1]

المبحث الرابع: المناطق الحرة في الجزائر

إن الإدراك بدور الاستثمار الأجنبي في تطوير الاقتصاد المحلي، استدعى من الجزائر بذل جهود كبيرة لمواكبة التطورات العالمية المعاصرة من خلال تهيئة مناخ الاستثمار و تشجيع الاستثمار الأجنبي، من هذا المنطلق جاءت فكرة إنشاء المناطق الحرة التي تبلورت فعليا من خلال قانون الاستثمار لسنة1993.

و من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى:الإطار القانوني لإنشاء المناطق الحرة في الجزائر و بعدها إمكانية إقامة المناطق الحرة في الجزائر و الأهداف المرجوة منها ثم المنطقة الحرة في جيجل، وأخيرا، الآثار المتوقعة من إقامة منطقة حرة في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار القانوني لإنشاء المناطق الحرة في الجزائر

إن السياسة الاقتصادية الجزائرية في الفترة الحالية تقوم أساسا على تشجيع و ترقية الاستثمار المحلي و الأجنبي ،و هذا لدعم أولويات الدولة المتمثلة خصوصا في رفع عوائدها من العملة الصعبة،و من مناصب العمل، تنمية الصادرات من غير المحروقات.

سمح قانون الاستثمار رقم93-12 المؤرخ في93/10/5 بالاستثمار في جميع القطاعات ما عدا تلك المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي

نص قانون الاستثمار على استحداث وكالة لترقية الاستثمار تتبع لرئيس الحكومة مباشرة، تتولى تنمية الاستثمارات و دعمها و متابعتها و تقييمها، وتكلف بمساعدة المستثمرين على استيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز استثماراتهم

تكون الوكالة الوطنية بمثابة المخاطب الوحيد بالنسبة للمستثمرين حيث نص التشريع على إنشاء شباك وحيد داخل الوكالة يضم ممثلين لمختلف الإطارات و الهيئات الرسمية المعنية بالاستثمار و يكون لهؤلاء الممثلين صلاحيات كافية لإنجاز المعاملات بما يمكن الوكالة من الالتزام بالمهلة المحددة في القانون للبث في طلبات الاستثمار و مدتها 60يوما من تاريخ تقديم الطلب. جاءت فكرة إنشاء المناطق الحرة في الجزائر التي تبلورت فعليا في قانون الاستثمار رقم93-12 المؤرخ في:05 أكتوبر93.[(1)]

الفرع الأول: الاستثمار في المناطق الحرة في الجزائر

صدر المرسوم التنفيذي رقم 94-320 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994و المتعلق بالمناطق الحرة لضبط الشروط العامة لإقامة و تسيير المناطق الحرة، حيث أجاز التشريع إنشاء المناطق الحرة على التراب الوطني تتم فيها مختلف عمليات الاستيراد والتصدير و التخزين و التحويل و إعادة التصدير وفق إجراءات مبسطة و بعملات قابلة للتحويل مسعرة من البنك المركزي الجزائري بشرط أن تكون أنشطة

[1]:محجوب بدة، مرجع سبق ذكره، ص81.

[(1)] منور أوسرير، مرجع سبق ذكره، ص131.

هذه الشركات موجهة للتصدير مع سماح بتسويق جزئ من السلع و الخدمات داخل الوطن وفق القوانين التي تحكم التجارة الخارجية.

و سمح باستيراد السلع والخدمات اللازمة لإنجاز المشروع بكل حرية على أن تتم عملية تسوية المدفوعات وفق أحكام الصرف الخاصة بالمناطق الحرة و أعفى التشريع الاستثمارات في هذه المناطق من الرسوم الجمركية و الضرائب، والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي و الجمركي باستثناء تلك المتعلقة باستيراد السيارات السياحية غير المرتبطة بحاجة المشروع وكذلك المساهمات في نظام الضمان الاجتماعي علما بأن التشريع يسمح بتوظيف العمال و التقنيين من غير المواطنين الجزائريين بموجب عقود تنظم شروط التوظيف والأجور والتشريع بقطع النظر عن أية أحكام قانونية أخرى مخالفة و أجاز للمعاملين الأجانب و اختيار نظام للضمان الاجتماعي غير النظام الجزائري.

الفرع الثاني: الضمانات الممنوحة للاستثمار

نص المرسوم التشريعي على ضمان حق المستثمر في تحويل اصل الاستثمار و عوائده غلى الخارج في مهلة أقصاها 60 يوما، و"اشترط أن" يكون قد تم استقدام اصل الاستثمار من الخارج بعملة قابلة للتحويل الحر و مسعرة رسميا من قبل البنك المركزي الجزائري كما نص على معاملة الاستثمارات الأجنبية الخاضعة لأحكامه معاملة الاستثمارات الجزائرية من حيث الالتزامات والحقوق و يحظى جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الأجانب بنفس المعاملة.[1]

مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدولة الجزائرية والدولة التي يكون هؤلاء الأشخاص من رعاياها توخيا لإضفاء قدر من الثبات على القوانين فقد نص المرسوم على إعفاء الاستثمارات المنجزة و من أية تعديلات أو مراجعات أو إلغاءات تطرأ في المستقبل على القوانين المتعلقة بالاستثمار المؤثرة فيه إلا إذا طلب المستثمر شمول مشروعه لهذه التعديلات.

و نص المرسوم أيضا على عدم جواز تأميم أو مصادرة الاستثمارات المنجزة في إطاره إلا في حالات خاصة و تقوم الدولة في هذه الحالة تعويض المستثمر تعويضا عادلا و منصفا أما في حالة نشوء أي نزاع بين المستثمر الأجنبي و الدولة فيتم عرض النزاع على المحاكم المختصة إلا إذا كانت هناك اتفاقيات ثنائية و متعددة الأطراف أبرمتها الدولة تتعلق بصلح أو التحكيم أو هناك اتفاق خاص ينص على الشرط التحكيمي أو يسمح للأطراف المعنية بالاتفاق على إجراء الصلح و اللجوء إلى التحكيم الخاص.

الفرع الثالث: تسيير المناطق الحرة في الجزائر

حدد المرسوم التنفيذي رقم49-320 في مواد الفصل الثاني طرق تسيير المناطق الحرة حيث يمنح امتياز استغلال المنطقة و تسييرها شخصا معنويا من القطاع العام أو الخاص على أساس اتفاقية يلحق بها دفتر الشروط يحدد خصوصا حقوق صاحب الامتياز واجباته و يدعي في هذا المرسوم"المستغل" كما يحدد الإتاوة السنوي التي يجب عليه أن يدفعها للإدارة الأملاك الوطنية يمنح امتياز تسيير المنطقة الحرة و استغلالها عن طريق مزايدة وطنية و دولية مفتوحة أو محدودة أو عن طريق التراضي تقوم بها وكالة ترقية الاستثمار و دعمها و متابعتها مسؤولية"المستغل" كاملة و تامة في مجال احترام المحافظة على البيئة و حمايتها و نقل المواد الخطيرة و معالجتها داخل المنطقة و في مدخلها للتشريعي والتنظيمي المعمول بهما.

و يخضع مستغل المنطقة الحرة لأنظمة التجارة الخارجية و الجمارك و الصرف و يقبض مستغل المنطقة الحرة إيجارا على المنقولات و العقارات و مكافئات على الخدمات المقدمة و هو مكلف بـ:

---

[1] : بوراس مريم، مرجع سبق ذكره، ص:42

- أشغال تهيئة المنطقة الحرة (تهيئة شبكة الطرق و المواصلات ومواقف السيارات بناء مباني الاستغلال بناء السياح المحيط بالمنطقة)
- الاتصال بالمستثمرين لتقديم المنطقة الحرة وترقية الاستثمارات فيها
- منح بطاقات الدخول إلى المنطقة الحرة
- توفير كل الخدمات الضرورية لحسن سير المنطقة
- بناء أي ملك عقاري يهم المنطقة و كذلك كراء كل ملك عقاري أو منقول و استغلالها داخل المنطقة و كذلك توفير جميع الخدمات الضرورية لصيانتها وحسن عملها
- ويطل المستغل الوسيط الوحيد بين المتعاملين والهيئات و يتولى المستغل مباشرة أو بواسطة شركات متخصصة تسيير الميناء أو المطارات الممنوح امتيازه و يسر مصالحه بما في ذلك الشحن و التفريغ باستثناء المهام المتعلقة بممارسة صلاحيات السلطة العمومية.[1]

الفرع الرابع: النظام الجمركي بالمناطق الحرة

خصص المرسوم التنفيذي رقم94-320 الفصل الرابع للنظام الجمركي حيث تخضع حدود المنطقة الحرة و مداخلها و مخارجها إلى الحراسة الجمركية و يمكن أن يخضع للمراقبة الجمركية إلى الأشخاص ووسائل النقل الذين يدخلون المنطقة الحرة أو يخرجون منها.

و يمكن أن توضع (تخزن) كل البضائع في المنطقة الحرة مهما تكن طبيعتها أو كميتها أو أصلها أو مصدرها أو اتجاهها و تكون مدة إقامتها غير محدودة ولا يطالب بأي ضمان مالي لقبول البضائع في المنطقة الحرة مع مراعاة الشرطين التاليين:

- تطبيق الموانع أو التضييقات المبررة بسبب الأخلاق العامة و النظام العام و الأمن العام و حماية الصحة للأشخاص و الحيوانات و حياتهم و حماية التحف التي لها قيمة فنية أو تاريخية أو أثرية أو الملكية الصناعية و التجارية.
- وضع البضائع التي تشكل خطرا أو التي يحتمل أن تفسد البضائع الأخرى أو التي تتطلب لأسباب أخرى منشآت أخرى في مجال مجهزة خصيصا لاستيعابها و إذا لم تكن هذه المحال يجب رفضها و يجب أن ترفق البضائع عند دخولها و خروجها لتصريح جمركي مبسط يسلم للمصالح الجمركية

و يخول كل فقد للبضائع خلال تخزينها أو أثناء نقلها بعد الخروج من المنطقة الحرة او قبل الدخول فيها الحق في تطبيق العقوبات المنصوص عليها في التشريع الجمركي في هذا المجال، وتستطيع السلطة الجمركية في أي وقت أن تراقب البضائع المحفوظة في مجال المتعامل الموجود في المنطقة الحرة وتناول الرقابة و مراجعة و محاسبة المواد التي يجب على المتعاملين أن يمسكوها كما تتناول البطاقات التقنية للصنع و تسمح محاسبة المواد بالتعرف على البضائع و إظهار حركاتها و ترمي المراقبة الجمركية في المنطقة الحرة إلى التأكد أن البضائع لا تجري عليها إلا العمليات الرخص بها[2]

المطلب الثاني: إمكانية إقامة مناطق حرة في الجزائر و الأهداف المرجوة منها

يمكن توضيح كل من إمكانية إقامة المناطق الحرة في الجزائر و الأهداف المرجوة منها على النحو التالي:

الفرع الأول: إمكانية إقامة مناطق حرة في الجزائر

---

[1] :المرسوم التشريعي رقم 93-320 المؤرخ ربيع الثاني 1414هـ المواقف لـ5 أكتوبر 1993 المتعلق بقانون الاستثمار.

[2] : الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية، **دراسة حول تقديم الولايات المؤهلة لاحتضان المنطقة الحرة**، ، ماي 1996، ص51.

إن انخفاض عائدات المحروقات مع بداية سنة 1986 جعلت عائدات البلاد من احتياطات الصف في انخفاض مستمر، و منه بدأت ملامح تدهور الاقتصاد الوطني تدهور المؤسسة العمومية، ارتفاع البطالة، زيادة معدلات التضخم، ارتفاع خدمة الديون الخارجية فشل الجهاز الإنتاج الوطني، و توقف الاستثمارات الضخمة.

كل هذا سهل التحول بالانتقال من نظام اقتصادي مخطط إلى نظام آخر مبني على أسس السوق، فعمدت الدولة في ذلك إلى: تحرير التجارة الخارجية، إصدار عدة قوانين و تشريعات جديدة تتماشى و اقتصاد السوق، تشجيع القطاع الخاص الوطني و الأجنبي على الاستثمار، قابلية جزئية لتحويل الدينار، و أصبحت المناطق الاقتصادية الحرة احد ملامح هذا التحول الاقتصادي وأحد الوسائل لجلب الاستثمارات الأجنبية، لإنشاء مشروعات إنتاجية صناعية بغرض التصدير، سد احتياجات الاستهلاك المحلي بدلا من الواردات، جلب رؤوس أموال و التكنولوجيا، تنشيط التجارة الداخلية والخارجية، إيجاد فرص جديدة للعمالة، و بالتالي زيادة الدخل الوطني برفع العائدات من العملات الصعبة خارج العائدات البترولية.[1]

واتضح تقنين المناطق الاقتصادية الحرة في الجزائر وفق تسلسل موافق لعدد من الإصلاحات النقدية والمالية والاقتصادية الجارية

بعد الدراسة المعدة من طرف الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية و هذا بطلب من وكالة ترقية الاستثمار و دعمه،

حيث أخذت هذه الدراسة عدة عوامل و معايير لاختيار أحسن موقع لاحتضان المنطقة الحرة الأولى وعلى ضوء هذه المعايير تم اختيار 16 ولاية ووقع الاختيار بعد الدراسة و تم اعتماد منطقة بلارة بولاية جيجل كمنطقة تصدير صناعية حرة ،و نشير أن ولاية الجزائر العاصمة تم إقصاءها خلال عملية الانتقاء و هذا بسبب خصوصية المدينة و من أجل اعتبارات أخرى ،و الجدول يوضح ترتيب الولايات المرشحة لاحتضان المنطقة الحرة:[1]

جدول رقم(17) يمثل المعايير النهائية لترتيب الولايات المقترحة لاحتضان المنطقة الحرة

عدد النقاط	المعايير الاقتصادية(*)					المعايير المرتبطة بالتهيئة العمرانية	مجموع النقاط	الترتيب
الولايات	المعيار أ	المعيار ب	المعيار ج	المعيار د	المجموع			
بجاية	9000	1800	558	1984	13342	2500	15842	01
جيجل	7900	1750	281	1226	11157	4000	15157	02
عنابة	350	1700	970	2252	11272	2500	13772	03
تلمسان	6450	1700	659	1117	10726	2500	13226	04
وهران	6550	1300	1164	4110	13124		13124	05
مستغانم	4950	1550	304	1237	8041	2500	10541	06
سكيكدة	4050	1200	497	1488	7835		7835	07
الشلف	3180	1300	530	1175	6105	1000	7105	08

[1] :منور اسرير،،**دراسة نظرية عن المناطق الحرة(مشروع منطقة بلارة)**، مجلة الباحث ،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد الثاني 2003، ص43.

[1] : **دراسة حول تقديم الولايات المؤهلة لاحتضان المنطقة الحرة**، الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية- ماي 1996، ص51.

تبسة	**3650**	**1650**	**391**	**10333**	**6724**	**1500**	**6724**	**09**
تمنراست	**3350**	**1200**	**85**	**818**	**5453**	**1000**	**6453**	**10**
إليزي	**3350**	**1200**	**93**	**248**	**4891**	**1000**	**5891**	**11**
الأغواط	**400**	**1700**	**240**	**885**	**3225**	**1500**	**9725**	**12**
سوق أهراس	**600**	**1550**	**118**	**609**	**2877**	**1500**	**4377**	**13**
البويرة	**800**	**1550**	**371**	**918**	**3739**		**3739**	**14**
الطارف	**300**	**1350**	**255**	**631**	**2536**		**2536**	**15**

المصدر:دراسة تقديم المؤهلة لاحتضان المنطقة الحرة الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية-ماي 1996، ص51.

(*):المعايير الاقتصادية:

المعيارأ: الهياكل القاعدية للنقل والمرافق المتعلقة بها(مطار، الميناء، الطرق البرية، السكك الحديدية..)

المعيارب:نوعية و إمكانيات الخدمات العامة(الغاز، الوقود، الكهرباء، الماء والمواصلات...)

المعيارج: توفر اليد العاملة المؤهلة و المهارات المحلية

المعيارد:الخدمات المتعلقة بالقطاع الثالث(المؤسسات البنكية والتامين قطاع الصحة والسياحة،المؤسسات الإدارية..)

و تم رسميا إنشاء المنطقة الحرة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم67-106 المؤرخ في 05 أفريل 1997 المتضمن قيام المنطقة الحرة لبلارة بولاية جيجل و يمكن أن نلاحظ من الجدول أن ولاية بجاية كانت في الترتيب الأول و تم اختيار ولاية جيجل رغم احتلالها الصف الثاني و هذا بسبب تبرير من الوكالة بأن المعايير المرتبطة بالتهيئة العمرانية تحظى بمعامل اكبر من اجل إعطاء أهمية أكبر للتنمية الجهوية و هذا مبرر يتنافى مع الغرض الأول لإنشاء المنطقة الحرة المتمثل في إقامة منطقة التصدير.[1] وكان من الأفضل والأحسن قيام منطقة حرة للتصدير في الميناء أو القرب منه.

الفرع الثاني: الأهداف المرجوة من إقامة المناطق الحرة في الجزائر

تسعى الجزائر من وراء إقامة المناطق الحرة إلى مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- **جلب الاستثمارات و تشجيع المستثمرين:** من خلال الضمانات الممنوحة التي نصت عليها المواد من 38 غلى 41 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 ومن خلال التسهيلات والإعفاءات والامتيازات المقدمة من شأنها أ تجلب عددا كبيرا من المستثمرين للاستثمار في مشروعات المنطق الحرة و كذا للموقع الاستراتيجي للجزائر و غناها بالموارد الطبيعية و توفير العمالة و المؤهلة.
- **تحرير الاقتصاد**: إن إقامة المناطق الحرة من شأنها المساهمة في تحرير النشاط الاقتصادي والتجارة الخارجية و خاصة إذا ما سيرت المنطقة الحرة بشكل منظم و إزالة كل القيود والعراقيل التي من شانها عرقلة أنشطة مشروعات المناطق الحرة، و بهذا تكون دافعا قويا للمبادرة و تحسين الأداء والإنتاجية من المستثمرين و يعود بصورة ايجابية على الاقتصاد الوطني.
- **إيجاد فرص عمل جديدة:** إن مشروعات المناطق الحرة توفر مناصب للعمالة الوطنية و خاصة في الأنشطة ذات الكثافة العمالية كالصناعات النسيجية أما في الأنشطة عالية التكنولوجية فعدد مناصب الشغل قليل وعدد مناصب الشغل يرتبط بـ:

- حجم المنطقة و مرحلة تطورها
- درجة نجاحها في جذب الاستثمارات الأجنبية و أسلوب الإنتاج المتبع ويتم أيضا بتنمية العمالة من خلال الروابط الخلفية إذا ماتم التخطيط لها بشكل جيد

[1] :المرسوم التنفيذي رقم 67- 106: المؤرخ في 05 أفريل 1997م، المتعلق بقانون الاستثمار.

- **زيادة الإيراد الأجنبي:** من أهم الأهداف التي تسعى الدولة الجزائرية لتحقيقها زيادة المداخيل بالعملة الصعبة و خاصة في المرحلة التي يعيشها الاقتصاد الوطني في هذه الفترة.
- **تنمية الصادرات و نقل التكنولوجيا:** أهم هدف تسعى إليه الجزائر هو تنمية العمالة و تحرير النشاط الاقتصادي وأن تحقيق هذه الأهداف يتطلب وقتا و تظافر الجهود مجموعة من العوامل الاقتصادية، السياسية وأيضا الاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

المطلب الثالث: المنطقة الحرة في ولاية جيجل

تعتبر المنطقة الحرة في ولاية جيجل المنطقة الوحيدة الموجودة في الجزائر نطرا لمؤهلات هده المنطقة.

الفرع الأول:مؤهلات المنطقة الحرة في ولاية جيجل

يمكن معالجة المؤهلات من خلال العناصر التالية:[1]

أولا- الموقع الاستراتيجي

تتربع ولاية جيجل على مساحة 2398 كلم مربع بمناظر خلابة (من الجبل، الغابة، الكهوف العجيبة ،إلى البحر) تتوسط الجهة الشرقية من البلاد (30 دقيقة طيران من الجزائر العاصمة و ساعة من قسنطينة عاصمة الشرق الجزائري و من مدن أخرى هامة مثل سكيكدة، ميلة، بجاية، وسطيف)، وتقع على البحر الأبيض المتوسط بواجهة بحرية طولها 120 كلم (ساعة طيران من برشلونة الإسبانية، ومن مرسيليا الفرنسية و نابولي الإيطالية).

تتوفر الولاية بوجود مناطق سياحية فريدة من نوعها بحرية و جبلية: غابات (48% من مساحة الولاية أي 115000 هكتار منها أشجار البلوط، أشجار الزان،و أشجار الفلين بـ45000 هكتار(بإنتاج سنوي بـ50000 قنطار من الفلين و 115000متر مكعب من الخشب)، كهوف، مغارات عجيبة، حديقة وطنية في تازة ،منطقة مائية في بني بلعيد، مناطق للاستثمار السياحي.

ثنايا: توفر عدد من القدرات

هناك عدد من القدرات الموجودة بولاية جيجل، تجعل المنطقة الاقتصادية الحرة"بلارة" مؤهلة أكثر من غيرها من المناطق الاقتصادية الحرة المقترحة:

- قدرات مائية ضخمة لوجود أكبر تساقط وطني للأمطار، لتكون باحتياط معتبر متوسط بـ70560 متر مكعب ليشكل عنصر إيجابي كبير لدفع الاستثمار، ومن هنا يوجد سدين كبيرين تحت الإنجاز لتدعيم قدرات سقي الأراضي الفلاحية.
- قدرات فلاحية مهمة كبيرة تتمثل في الزراعة و تربية الحيوانات، إذ تتميز الولاية بمساحة زراعية قابلة للاستغلال تقدربـ41012 هكتار قابلة للسقي بمعدل إنتاج سنوي بـ250000 قنطارمن خضروات البيوت البلاستيكية (فلفل بنوعيه،طماطم، فاصوليا خضراء..)، 175000 قنطارمن الطماطم الصناعية، و250000 قنطار من الزيتون بـ4000000 لتر من الزيتون، و هذا بالإضافة إلى تحويل منتجات الغابات(الفلين،مشتقات الأعشاب المعطرة و الطيبة).
- قدرات منجمية و طبيعية من مواد خام أكيدة(الزنك، الرصاص، الصلصال، الكلس، الطين،الجبس، الرمل، الحصى..).
- قدرات صناعية هامة(الجلد، النسيج، الزجاج، الفلين، الأجر الأحمر،الفخار الصحي، الصناعة الغذائية..).

[1] منور اسرير،**دراسة نظرية عن المناطق الحرة (منطقة بلارة)**،مرجع سبق دكره ،ص،ص:45-47.

- توفر شبكة طاقوية كبيرة بولاية جيجل من خلال توفر المنطقة من جهة على محطة كهربائية بـ630 ميغاواط ومن جهة أخرى وجود الأنبوب الغازي جيجل- رمضان(سكيكدة) بخط طوله 122 كلم
- و قدرات من الطاقات البشرية القادرة على العمل و المؤهلة منها(70% من السكان أقل من 30 سنة)

ثالثا- القرب من طرق الاتصال الخارجي

توفر ولاية جيجل على شبكة من نقاط الاتصال الخارجي (مطار وموانئ)، إضافة لقربها من مطارات الولاية المجاورة:

- مطار فرحات عباس: يبعد عن جيجل مقر الولاية بـ10 كلم و يبعد عن الميناء جن جن بـ2 كلم، وهو في حالة تطور مستمر من أجل التوسيع ليقدم لاحقا خدمات كبيرة في النقل الجوي، وهو مطار مفتوح للملاحة الجوية الدولية.

ربعا- ميناء جن جن

يقع على بعد 2 كلم من مطار فرحات عباس، يملك إمكانية استيعاب تقدر بـ45 مليون سنويا:

- رصيف للإرسال شمال- شرق طوله 900متر
- رصيف للإرسال شمال- غرب طوله 3000متر بممر عرضه 580 متر و عمقه 23 متر
- رصيف للإرسال مخصص للحديد والصلب طوله 1050 متر يتراوح عمقه ما بين 10 و18 متر
- رصيف إرسال لتفريغ مختلف السلع و البضائع طوله 762 متر بعمق قدره 11 متر ، ويحتوي على مساحة للتخزين تقدر بـ104 هكتار منها 50 هكتار مغطاة، و يربط الميناء خط بالسكك الحديدية طوله40 كلم بمركب الحديد ببلارة، وهو في توسع دائم، وقد يشكل من أهم محاور النقل الأورو- إفريقي.
- مطارات دولية خارج الولاية، المطار الدولي هاري بومدين للجزائر العاصمة، مطار عين الباي بقسنطينة، المطار الدولي لبجاية ، المطار الوطني لسكيكدة.

خامسا- توفر شبكة مواصلات داخلية

تتوفر ولاية جيجل على شبكة كبيرة من هياكل المواصلات الداخلية من سكك حديدي و طرق برية هي دوما في تطور مستمر:

- شبكة من السكك الحديدية تقع داخل الولاية بـ137 كلم بـ7محطات تربط جيجل بالشبكة الحديدية الوطنية على مستوى محول رمضان جمال، والشبكة مجهزة بمحطة متعددة الخدمات ومحطة للفرز يمكنها التكفل بفرز 12 مليون طن من البضائع سنويا.
- شبكة من الطرق البرية، طرق وطنية بـ22780 كلم(الطريق الوطني رقم 43 بـ12350 كلم يربط جيجل بولايات شرق البلاد عن طريق ميلة و قسنطينة والطريق الوطني رقم 77 بـ5490 كلم يربط جيجل بالعاصمة مرورا بولاية سطيف) وأيضا الطريق الوطني رقم 27 الرابط بين الميلية بسكيكدة، طرق ولائية بـ378 كلم، طرق بلدية بـ270 كلم،و طرق و مسالك غير معبدة(pistes) بـ1500 كلم.

سدسا- القرب من عدة أقطاب و مناطق صناعية

إضافة لعدد من المصانع عامة و خاصة في جيجل (صناعات الجلود، الفلين، النسيج، مواد البناء، ميكانيكية..)،ترتبط ولاية جيجل بعدد من الأقطاب الصناعية الوطنية الهامة: مركب الصناعات الميكانيكية في قسنطينة، المركب البترو كيميائي في سكيكدة، مركب المعدات الكهربائية في سطيف، مركب صناعة الأقمشة في بجاية، وحدة مطحنية في فرجيوة في ميلية(جيجل).

سابعا- وجود مراكز اقتصادية و علمية بولاية جيجل

تتوفر ولاية جيجل على محيط إداري و اقتصادي و علمي معتبر:

- مؤسسات مالية و مصرفية بوجود شركات تأمين و مصارف تتوزع بين مختلف دوائر الولاية: البنك الوطني الجزائري"BNA"(في جيجل)، وفي ميلية)، بنك الفلاحة و التنمية الريفية"BADR" (و في جيجل بوحدتين، في الطاهير، في ميلية)، بنك التنمية المحلية"BDL" (و في جيجل، و في ميلية)، البنك الجزائري الخارجي"BEA" (في جيجل بوحدتين، و في ميلية)، القرض الشعبي الجزائري"CPA" (في جيجل، و في الطاهير، و في ميلية)،و هذا إضافة لعدد من الوحدات المصرفية في قيد إنجاز("BDL" في الطاهير، و"BADR " في كل من العنصر و العوانة).
- قطاع صحي بـ3 مستشفيات ن7 مستوصفات متعدد الخدمات(polycliniques)، مركز واحد لوقاية الأمومة(Martenitè)، 7مراكز صحية...إلخ.
- هياكل استقبال بحوالي 8 فنادق (وإن كانت غير كافية) و مخيمات عائلية، إضافة لوجود مناطق للتوسع السياحي(zone d'Expansion Touristiques) منها 6انهي من دراستها.

الفرع الثاني: منطقة بلارة

تقع منطقة بلارة على بعد 2 كلم من مقر بلدية الميلية و على بعد 50 كلم إلى الشرق عن مدينة جيجل و 45 كلم من مطار فرحات عباس الدولي و 40 كلم من ميناء جن جن و 40 كلم من المحطة الكهربائية و 70 كلم من القطب الاقتصادي للمنطقة الصناعية لقسنطينة و كانت المنطقة سابقا موجهة لإنشاء مركب لصناعة الجديد.

و منطقة بلارة تتربع على مساحة قدرها 523 هكتار و مهيأة بسياج طوله 13000 متر، كما تتواجد بقرب من سد مائي كبير [1]، والملاحظ أن المنطقة الحرة بولاية جيجل كان من الممكن إقامتها في مكان أفضل غير منطقة بلارة: كإقامتها في ميناء جن جن أو بالقرب منه، لأن أهم المناطق الحرة الناجحة في العالم هي تلك المناطق التي تملك منافذ بحرية مباشرة و هذا أيضا من أجل:

- تخفيض التكاليف و خاصة المصاريف الكبير المتعلقة بالبنية الأساسية(التحتية)، فموقع منطقة بلارة في جهة نائية يزيد من تكاليف إنشاء البنية التحتية و المتمثلة في:[2]
- ربط المنطقة بخطوط الطرق الرئيسية التي تربط الناحية بالتراب الوطني.
- إيصال المنطقة بمختلف شبكات التزويد بالكهرباء و الغاز والماء الشروب، الهاتف التلكس..
- ربط المنطقة بميناء جن جن و كذا بالمدينة الميلية بخط أنابيب بتجميع المياه الصالحة للشرب طوله 7 كلم و تم حفر بئر كبير بطاقة قدرها 50 لتر/الثانية.
- ربط المنطقة الحرة بالمدينة عن طريق خط السكك الحديدية طوله 6كلم وكذا ربط المنطقة بشبكة هاتفية التي تحتوي على 200 خط هاتفي عن طريق المركز الهاتفي موصول بدوره بالشبكة الوطنية والدولية.
- إنشاء مرافق للخدمات العمومية(شرطة الحدود، الجمارك، الحماية المدنية...) وفرع للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ودعمه..

وتم صرف 100 مليار سنتيم لإنشاء هذه المنطقة.[1]

الفرع الثالث: إلغاء المنطقة الحرة

---

[1] : أوسرير منور،**دراسة نظرية عن المناطق الحرة مع تجارب كل منم كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، سنغافورة ومصر** ، مرجع سبق دكره، ص132.

[2] :أوسرير منور،**دراسة نظرية عن المناطق الحرة(مشروع منطقة بلارة)**، مرجع سبق دكره، ص:44.

[1] :وزير التجارة، جريدة الوسط، العدد225/ الصادرة يوم الأربعاء 10 نوفمبر 2004.

اتخذت الحكومة قرارا يقضي بإلغاء مشروع منطقة بلارة الحرة، القرار أتخذ من طرف المجلس الوطني للاستثمار برئاسة رئيس الحكومة، عقب اجتماع خصص لهذا الملف يومي12و 13 أوت ، وذلك بعد الفشل في إيجاد مسير للمنطقة الحرة، رغم مرور سبع سنوات عن صدور المرسوم التنفيذي رقم 106/67 المؤرخ في 1997/04/05 المتضمن قيام المنطقة الحرة لبلارة بولاية جيجل.[2]

وقد قامت وكالة ترقية الاستثمار و دعمه بإعلان مناقصة دولية سنة 1998 للبحث عن مسير أو مستغل عن طريق الامتياز و كانت النتيجة سلبية، مما دفع سلطات ولاية جيجل إلى تقديم اقتراح خاص بإنشاء مجمع في إطار الشراكة، يضم متعاملين اقتصاديين وطنيين وأجانب لاستغلال المنطقة الحرة وهو ما سعى إليه وزير التجارة، كما نشير أن الزيارات العديدة التي قامت بها مختلف الوفود الجزائرية و الأجنبية كثيرا ما أعادت ملف المنطقة الحرة ببلارة إلى نقطة البداية بسبب التضارب في الآراء و المقترحات وكذا غياب الإجراءات الفاعلة للدفع بهذا المشروع للتحقيق في أرض الواقع ونشير أيضا أن رئيس الحكومة سحب ملف المنطقة الحرة من وكالة ترقية الاستثمار و دعمه و تحويله إلى وزارة التجارة بالسفارة الفرنسية والمكلف بالأعمال لدى سفارة الإمارات العربية المتحدة و مجموعة كبيرة من المتعاملين الاقتصاديين و مدراء الهولدينغ وإطارات وزارة المساهمة و تنسيق الإصلاحات، وزارة النقل، وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وهي الزيارة التي لم تختلف لا من حيث الشكل أو المضمون عن الزيارات السابقة التي كان الفشل مآلها، ليبلغ عدد زوار المنطقة 11 وزيرا و ما يعادلها من السفراء، إضافة إلى 8 وفود أجنبية.[1]

هذه الأخيرة و مباشرة بعد استلامها لهذا الملف، طرحت فكرة إنشاء شركة برأسمال"وطني- أجنبي" مهمتها التسيير و البحث عن المستثمرين مع تحديد طبيعة المشاريع الاقتصادية والتجارية التي تتلائم و نشاطات المنطقة الحرة، وقد أعطى البنك العالمي للتنمية موافقته النهائية في المساهمة برأسمال أجنبي في هذا الشركة التي بقيا مجرد فكرة و لا ننسى أن بعض المتعاملين الأجانب طلبوا بتسيير و استغلال المنطقة الحرة ببلارة، كمجمع ألماني، إماراتي الذي اشترط منحه عقد امتياز لتسيير ميناء جن جن مقابل تسيير المنطقة الحرة وكذا متعاملين اقتصاديين من دولة الإمارات العربية المتحدة و مسؤولي المنطقة الحرة بجبل علي بدبي، اهتموا بالمشروع، كما تم تنظيم أيام دراسية و ملتقى وطني و ملتقى دولي حول المنطقة الحرة ببلارة من أجل تفعيلها و تنميتها، إلا أن المنطقة بقت على حالها، و قرر

الحكومة الجزائرية تحويل ما أنجز من مشروع المنطقة الحرة إلى منطقة صناعية عادية في انتظار المشروع في تهيئتها بغلاف مالي يقدر بحوالي 300 مليار سنتيم.

فجاءت تبريرات الحكومة وعلى رأسها وزير التجارة أن إلغاء المنطقة الحرة جاءت وفق التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر لا سيما التحضير للدخول في المنظمة العالمية للتجارة، هذه الأخيرة (حسب وزير التجارة) تحد من أهمية هذه المناطق الحرة في مجال التعاملات الاقتصادية و التجارية و بسبب دخول الجزائر الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيث هذا الاتفاق يبطل ضرورة إنشاء مناطق حرة في الجزائر.[2]

ويمكن الرد على هذه التبريرات بما يلي:

---

[2] : جريدة الخبر، العدد 4237، السنة الرابعة عشرة، الصادرة يوم الاحد2004/11/7.

[1] : جريدة الشروق، **لماذا أسقطت المنطقة الحرة من برنامج الإنعاش الاقتصادي**، ، العدد 537، الصادرة يوم 2002/06/14.

[2] : جريدة اليوم، **السنة السادسة**، العدد 1756 الصادرة يوم 2004/11/10.

أن عدد دول تنتمي للمنظمة العالمية التجارية ولديها مناطق حرة بل تعرف زيادة في إقامتها ،و دول انضمت مؤخرا للمنظمة و ما زالت تسعى لزيادة إقامة مناطق حرة وتحسين أداء المناطق القائمة.
و على سبيل المثال: الصين الشعبية و الأردن و سلطنة عمان...
و مادامت الجزائر تعلم أن المناطق الحرة غير مرغوبة لدى المنظمة العالمية للتجارة، لماذا أصدرت المرسوم التنفيذي رقم 97-106 المؤرخ في 1997/04/05 المتعلق بإنشاء المنطقة الحرة لبلارة بولاية جيجل، و كذا الأمر 03-02 المتعلق بإقامة المناطق الحرة.
كل هذا يعطي دلالة واضحة هو عدم الجدية بإنشاء و إقامة المناطق الحرة بالجزائر.

الفرع الرابع: العوامل المفسرة في عدم نجاح المنطقة الحرة في جذب الاستثمارات

يبدو أن هناك العديد من العوامل التي تقف وراء التعثر، رغم أن المنطقة الحرة و الجزائر قدمت عدة مزايا و ضمانات للاستثمار داخل المنطقة الحرة مقارنة ببعض مناطق الحرة في العالم ولعل أهم هذه العوامل:

1- يبدو أن الإعفاءات الضريبية و المزايا و الضمانات الأخرى وحدها لا تكفي لجلب الاستثمار، بل هناك جوانب أخرى تتعلق بمناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة سواء البيئية أو السياسية أو المؤسسية أو المتعلقة بالسياسات الاقتصادية التي يجب دراستها و المفروض تحسين مناخ الاستثمار في مجموعه و ليس من الجانب التشريعي فقط.[1]

و نشيرفي هذا الإطار إلى تقرير المشترك[2] بين اللجنة الأوروبية و المكتب الدولي الأمريكي"شلومبرغر" الذي يشير إلى أن معظم الآراء و المواقف التي آثارها المستثمرون الأجانب يؤكدون على وجود عقبات كبيرة ستحول دون تدفق الاستثمارات في الجزائر و ستظل موجودة حتى إذا دخل اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، وهي ذات الأسباب التي تفسر ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

جدول رقم(18) قيمة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خارج نطاق المحروقات

السنة	القيمة
1997	260
1998	501
1999	507
2000	438
2001	1196
2002	1000

[1] : أوسرير منور،**دراسة نظرية عن المناطق الحرة(مشروع منطقة بلارة)**، مرجع سبق دكره، ص45.
[2] :الخبر، السنة الثالثة عشرة، العدد 4089 الصادرة يوم 2004/05/18.

2003	**1100**
2004	**5830**

المصدر:الخبر، السنة الثالثة عشرة، العدد 4089 الصادرة يوم 2004/05/18

2-غياب تحليل الدوافع و المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي بالدرجة المطلوبة، فيجب التعرف على الإستراتيجية الفعالة التي تجعل دولة جاذبة للاستثمار بصفة اخص المناطق الحرة.

3-الدراسة الغير الدقيقة في تحديد المنطقة الحرة الأولى و محاولة تحقيق عدة أهداف دفعة واحدة من المنطقة الحرة فلو أقيمت منطقة حرة للتصدير و/أو التخزين بميناء جن جن لكان أحسن مع إقامة منطقة حرة بالجنوب خاصة في تمنراست و هذا لموقعها الإستراتيجي بالنسبة للدول الإفريقية المجاورة و لمناخها المعتدل بالنسبة لمدن الجنوب و هذا بغية:

- ربط علاقات تجارية و تطويرها مع البلدان الإفريقية
- إيجاد فرص عمل و تنمية و تنويع الصادرات
- تنمية المنطقة و معالجة المشاكل المرتبطة بتهريب السلع والبضائع المختلفة..
- تنشيط و زيادة تشغيل الميناء الذي يشتغل بأقل من طاقته (نسبة التشغيل 30%[*])، و لتخفيف الضغط على الموانئ الكبرى و خاصة ميناء الجزائر العاصمة.
- الاستفادة من الموقع الإستراتيجي لميناء جن جن بسبب قربه من مقر الولاية و المطار فرحات عباس الدولي و الطرق البرية و خطوط سكك الحديدية و هذا للاستفادة من انخفاض تكاليف النقل و لأن معظم التجارة الدولية90% تتم عبر النقل البحري، كما أن الغرض الأساسي لإنشاء منطقة حرة في الجزائر كان منطقة تصدير حرة.

4-عدم توفير مقومات النشأة الصحيحة، بمعنى تحديد توجه استراتيجي تنموي يتم في ضوئه إقامة المناطق الحرة و ذلك عن طريق معايير أساسية هي:

أ- التأثير الايجابي على هياكل الإنتاج المحلي من خلال أنشطة ممثلة في رفع كفاءة الخدمات و النقل و الشحن وتقليل تكاليفها.

ب- التأثير الايجابي على هيكل التجارة الخارجية بمعنى رفع وزن الصادرات النسبي عبر الزمن مما يتطلب بناء إستراتيجية محددة و فعالة لقطاع الصادرات مثلا كتحديد هدف مثل مضاعفة الصادرات غير المحروقات في خمس سنوات و تنويع الصادرات في نهاية سنة 1ذ2010، مما يدل أن فكرة إقامة مناطق حرة كان استجابة لعوامل معينة أو لحل مشاكل قائمة.

ت- التأثير الايجابي على عناصر الدخل الوطني و على العمالة

5-عدم ضبط الأولوية الاستثمارية و عدم توفير ضمانات النمو المتزايد المتمثلة في توفير المناخ الاستثماري المناسب و إقامة نظام الحوافز و الشفافية في التعامل بين المستثمر و جهاز الدولة ووضوح و

[*] :جريدة الخبر، العدد 4237، السنة الرابعة عشرة، الصادرة يوم الاحد2004/11/7.

بساطة إجراءات الاستثمار، و توفير الخدمات و المرافق الأساسية من أجل تطوير المنطقة الحرة في أدائها.

6-عدم إيجاد آلية للتحالف الإستراتيجي مع الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة ذات الاستثمارات الضخمة، وكذلك عدم تهيئة المنطقة لاستقبال الكيانات الاقتصادية الكبيرة.

7-عدم الترويج الكافي للاستثمار بالمنطقة الحرة وطنيا و دوليا و كذا عدم الاستفادة بالدرجة الكافية من تجارب المناطق الحرة الرائدة في العالم كالمنطقة الحرة بجبل علي بإمارة دبي و مناطق جنوب شرق آسيا كهونغ كونغ و كوريا الجنوبية..

8-تنقل ملف مروع المنطقة الحرة عبر العديد من الهيئات بدءا من الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار و دعمه، تم لجنة وزارية يرأسها وزير المساهمة و تنسيق الإصلاحات، ثم اللجنة الوطني للمناطق الحرة التي كان يرأسها وزير المالية ثم أصبحت ترأس من طرف وزير التجارة.

9-موقع المنطقة الغير الاستراتيجي و بعده عن الميناء والمطار و عدم ملائمته بيئيا و تضاريسيا مع نوعية الأنشطة التي ستقام به.

10-تجاهل و إسقاط ملف مشروع المنطقة الحرة من برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي رصد له ما يقارب 7 ملايير دولار.

11-عدم الجرأة في تغيير مكان إقامة المنطقة الحرة في مكان أحسن و أفضل، والاستفادة من الأخطاء السابقة ومن تجارب الدول.

وأستند التقرير التي تفسر ضعف الاستثمارات الأجنبي إلى مجموعة من الدراسات التي قامت بها معاهد و مراكز دراسات متخصصة منها الوكالة الأمريكية"**يو.أس.أي.دي**" ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية و برنامج الأمم المتحدة للتنمية و البنك العالمي وأكد التقرير على أنه مع ملاحظة التقارير الدولية الصادرة منذ 1989 فإن العراقيل و العوائق أمام الاستثمار لم يطرأ عليها أي تغيير خلال السنوات الماضية و أنه لوحظ نقص في النشاط لدى الحكومات الجزائرية المتعاقبة اتجاه المقترحات والتوصيات التي كانت واضحة و دقيقة و المتصلة بالخطوات الواجب اتخاذها لتطوير مناخ الاستثمار.

و طرح التقرير الأوروبي عددا من المشاكل المبدئية التي تعرقل الاستثمارات مشيرا إلى أن الوكالة الوطني لتطوير الاستثمار لا تمتلك حاليا قائمة شاملة للمستثمرين المحتملين أو الموجودين في الجزائر، واستنادا إلى عملية سبر الآراء التي ضمت أكثر من 250 شركة و مجموعة غربية خارج نطاق المحروقات، أغلبها من الدول الأوروبية كإيطاليا و ألمانيا و فرنسا و إسبانيا، اشار المستثمرون المستجوبون إلى :

- الاستقرار السياسي والاقتصادي يشكل نسبة42%.
- الوصول إلى السوق تشكل نسبة37%.
- الإطار التشريعي والقانوني يشكل نسبة34%.

كما عدد المستثمرون نقاط القوة للجزائر بحجم السوق و كلفة اليد العاملة و إشكالية الاستقرار السياسي و تفشي الرشوة والضعف في مجالات الحكم الراشد و نقص الهياكل القاعدية و خدمات الجمارك والخدمات البنكية ونسب و مستويات الإجرام، وبروز السوق الموازية و صعوبة الوصول إلى التمويل و كلفته المرتفعة و صعوبة الوصول إلى العقار و مستوى و نوعية المعيشة.

أما أولويات المستثمرين من خلال عمليات سبر الآراء فتتمثل في إصلاح المنظومة البنكية و مراقبة الصرف بنسبة50%.

- تحسين و تطوير الأمن 26%
- تخفيف الإجراءات الجمركية26%
- تخفيف و تسهيل الإجراءات البيروقراطية الإدارية15%

وعن تجارب المستثمرين مع السلطات الجزائرية أشار 62 % من المستثمرين إلى أن تجربتهم مع السلطات الحكومية كانت سيئة جدا أو سيئة مقابل 29% اعتبروها جيدة و مقبولة.

أما عن خيارات الاستثمار فإن 60% من المستثمرين يحبذون القيام بمشاريع منفردة، و37% مع القطاع الخاص، و0% مع القطاع العام و كل المستثمرون لا يحبذون شراء أي مؤسسة جزائرية في طور الخوصصة

كما تكشف الأرقام الإحصائية للنشاط الاستثماري ما بين 1993و 2003 أن قيمة الاستثمارات المرصودة قاربت 48 مليار ، إلا أنه لم يتجسد خلال هذه العشرية من الاستثمارات المعلن عنها سوى نسبة 7%[1]، و هذا راجع إلى البطء المسجل في إحداث تغييرات فعلية و ميدانية للمحيط الاقتصادي و مناخ الاستثمار و تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات في مسار الاستثمار والجزائر بعيدة خارج نطاق المحروقات من قدراتها الفعلية، حيث تراوحت الاستثمارات الإجمالية ما بين 1.1 و1.2 مليار دولار السنوات 2001 - 2003 و هي قيمة محدودة و متركزة في قطاعات محددة في طليعتها الاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث تحصلت الجزائر من جراء الاستثمارات في هذا القطاع بفضل بيع رخصتين للهاتف النقال أكثر من 1.5 مليار دولار، ليأتي بعدها قطاع الصيدلة و الأدوية بحوالي 400 مليون دولار.

والجزائر يمكن أن تستقطب حسب القدرات التي تمتلكها قيمة 8 ملايير دولار سنويا، إلا أنها تجلب سوى 1.2 مليار دولار أي تضيع أكثر من 6 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يستدعي أن تكون الأولوية في سياسات الاستثمار هو ضمان الثقة و تحسين الصورة، إذ لا تكفي القوانين و التحفيزات الجبائية فحسب، إذ يتعين تشجيع و تحفيز الاستثمار المحلي ليكون المثل والقدوة لأن المستثمرون الأجانب لاحظوا التردد الذي يبديه المستثمرون المحليون لأن هذا العامل يشكل مؤشر بالنسبة للمستثمرين الأجانب فللحد الآن تم اعتماد الشباك الوحيد في ست ولايات فقط، فالجزائر بحاجة لإنشاء 3 ملايين منصب عمل إلى غاية 2012 للإبقاء على مستوى البطالة بحجمه الحالي.

وعلى الجزائر تحقيق نسب نمو تعادل أو تفوق 7% خلال السنوات المقبلة وأن الجزائر بحاجة إلى استقطاب ما بين 4و5 ملايير دولار على الأقل خلال الست سنوات القادمة.

كما حدد سفير اللجنة الأوروبية المشاكل التي تعترض المستثمرين في الجزائر في دور الإدارة و البيروقراطية، كما أشار بأن الاقتصاد الجزائري عبارة عن هرم مقلوب تمثل فيه الصناعة 8% إلى 9% ثم الفلاحة بنسب تتراوح ما بين 10% إلى 12% من الناتج المحلي الخام و أخيرا الخدمات بنسبة % فيما تظل الجزائر تستند على عمودين هما الريع النفطي والإنفاق العمومي مما يتطلب إعادة النظر في هذه البنية والتركيز على قطاع الخدمات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا يقتضي تطوير الإعلام والاتصال و توفير المعلومات

المطلب الرابع: الآثار المتوقعة من إقامة منطقة حرة في الجزائر

[1] : مرجع سبق ذكره.

كان من المتوقع عند إقامة المنطقة الحرة تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كباقي الدول التي أقامت مناطق حرة، و يمكن أن نعالج هذه الانعكاسات من زاويتين :[1]

الفـرع الأول: الآثـار الإيجابيـة

يمكن أن نتطرق إلى أهم النقاط التالية:

-العمالة: مساهمة مشاريع المنطقة الحرة في القضاء على البطالة من خلال إحداث مناصب عمل مباشرة عن طريق الشركات و المؤسسات المستثمرة داخل المنطقة، و كذلك إحداث مناصب عمل بفعل الروابط الخلفية مع الاقتصاد الوطني، و شركات المقاول من الباطن و الشراكة في الإنتاج و تم تقدير عدد مناصب الشغل المباشر بـ28000 منصب عمل وفي حالة تشغيلها بالكامل 70 ألف منصب شغل و يرتبط عدد منصب الشغل بـ:

أ- حجم المنطقة و مرحلة تطورها.

ب- درجة نجاحها في جذب الاستثمارات الأجنبية، و أسلوب الإنتاج المتبع و يتم أيضا تنمية العمالة من خلال الروابط الخلفية إذا ما تم التخطيط لها بشكل جيد.

- إيجاد بيئة مساعدة للتكامل و تقديم خدمات مكملة: من خلال الصناعة التحويلية كتحويل و تكييف المواد الزراعية و الصيد البحري وهذا بسبب المحيط الفلاحي المحاذي للمنطقة الحرة، أكثر من 150 هكتار من الأراضي الزراعية أو تحويل المواد الغابية(الفلين مستخلصات النباتات..) صناعات معدنية و منجمية(مواد البناء، الرصاص، الزنك...)، و صناعات أخرى(أقمشة، جلود، مواد صيدلانية، الزجاج..) و بصفة عامة إدماج إنتاج المؤسسات الوطنية بإنتاج مؤسسات المنطقة.
- زيادة العائد من النقد الأجنبي و مصدره: الأجور المدفوعة إلى العمال: غذ يستفيد العمال الجزائريين من نسبة لا تقل عن 10% من أجورهم بالعملة الأجنبية و من قيمة الإيجار المباني والأراضي وقيمة الكهرباء و الغاز و الاتصالات ونم قيمة استيراد المواد الأولية والتجهيزات و كل ما تحتاج المشاريع المقامة داخل المنطقة الحرة من الأسواق الوطنية.
- نقل التكنولوجيا و اكتساب المهارات عن طريق الخبراء، تدريب العمالة لاكتسابها المهارة الفنية.
- استفادة محيط المنطقة من دعم و تطوير و تحديث الزراعة المحلية من خلال بعث صناعات زراعية تحويلية كصناعة المصبرات ،و إمكانية إقامة مؤسسات صغيرة للمعالجة التحتية.

و عموما تنمية المناطق المحاطة بالمنطقة الحرة و تحسين مردودية الطاقات المحلية.

- تطوير و تنمية قطاع الخدمات و خاصة النقل و السياحة
- المساهمة في تحسين و تطوير التكوين بمراكز التكوين المهني و المراكز العلمية المختلفة
- زيادة حصيلة الصادرات خارج نطاق المحروقات من خلال جلب الاستثمارات و المستثمرين إما للعمل داخل المنطقة الحرة أو الأنشطة المغذية للمشاريع المقامة بالمنطقة الحرة.
- إن إقامة المناطق الحرة بشكل منظم و جيد و إزالة كل القيود والعراقيل التي من شانها عرقلة أنشطة مشروعات المناطق و بهذا تكون دافعا قويا للمبادرة و تحسين الأداء و الإنتاجية من المستثمرين، ويعود بصورة ايجابية على الاقتصاد الوطني.

الفـرع الثانـي: الآثـار السلبيـة

---

[1] :أوسرير منور،**دراسة نظرية عن المناطق الحرة(مشروع منطقة بلارة)**، مرجع سبق دكره، ص ص 45.44.

ينجم عن إنشاء أي منطقة حرة في العالم بعض السلبيات و الانعكاسات، وخاصة في بداية عملها و يمكن إيجازها فيما يلي:

- الربح الضائع للخزينة العمومية من المداخيل الجبائية لإعفاء الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم و الاقتطاعات الضريبية و كذلك العوائد رأس المال الموزع الناتج عن نشاطات اقتصادية تمارس في المنطقة الحرة.
- عدم استقرار المؤسسات الأجنبية المستثمرة بسبب المزايا والحوافز المتوفرة و المناخ الاستثماري الأكثر ملائمة لها في البلدان الأخرى و في ظل المنافسة القوية.
- اختلاف الأجور و الامتيازات بين العمال و من نفس الكفاءات و المهارات يؤدي إلى عدم استقرار العمال، وكذا الاستغلال المنتشر داخل المناطق الحرة بسبب غياب قوانين العمل و النقابات يؤدي إلى انعكاسات سلبية على العمالة كارتفاع نسبة دوران اليد العاملة في المنطقة.
- التأثير على البيئة والمحيط حيث المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 94-320 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتعلق بالمناطق الحرة على أن توضع كميات الحطام و النفايات و لا سيما النسيجية والجلدية و اللدائنية والزجاجية والآتية من مواد البناء حيز الاستهلاك بالتراب الجمركي بناء على طلب المستغل مراعاة الحصول على الرخصة المطلوبة بموجب الأحكام المعمول بها، دون أن تحدد نسبيا كذلك.

وهذا ينجم عنه التلوث ، لأن هذه الصناعات غالبا ما تنتج نفايات سامة، سائلة أو غازية أو صلبة، مما يستدعي مراقبتها بشكل جيد و مدروس.

فتطبيق هذه المادة قد يجعل التراب الوطني سلة للنفايات الناتجة عن مشاريع المنطقة الحرة.[1]

[1] : أوسرير منور،**دراسة نظرية عن المناطق الحرة(مشروع منطقة بلارة)**، مرجع سبق ذكره، ص 43.

خـلاصة الفصـل الثالـث:

من خلال العرض السابق يمكن أن نستنتج أن:
المناطق الحرة في مصر أصبحت آمرا واقعا و تمكنت بالفعل من تغطية تكاليف إنشائها و مصاريف التشغيل وان عدم تحقيقها للأهداف الاقتصادية و الاجتماعية ترجع إلى معوقات و مشاكل واجهت مشاريع المناطق الحرة، وفي مقدمتها تعارض القرار السياسي و مخالفته لتوصيات الجهات المعنية المبنية على دراسات جدوى التجارب الناجحة في الدول الأخرى.

أما عن المناطق الحرة في الأردن فأنها تتمتع بقدرة متميزة في جلب الاستثمارات و المؤسسات إليها و ذلك راجع إلى الموقع الجغرافي للبلد و توفير عدد كبير من الضمانات و الحوافز بالإضافة إلى المناخ الاستثماري الجيد و الاستقرار و مستوى الخدمات المقدمة، فالمناطق الحرة في الأردن تكاد أن تواكب التطور الاقتصاد العالمي.

ويمكن القول أن الجزائر كان بإمكانها إقامة مناطق حرة لو كانت الدراسات أقامها مختصون في المناطق الحرة، أو الاستعانة بهم كالفدرالية العالمية للمناطق الحرة، أو مكاتب الاستثمار الدولية مع تغليب النظرة و المصلح الاقتصادية على كل الاعتبارات الأخرى.

قائمة الجداول

01		
02	نمط الغدارة وطبيعة الأنشطة في المناطق الحرة لبعض الدول العربية	
03	الحوافز الجبائية و الجمركية الممنوحة في المناطق الحرة في العالم العربي	
04	التسهيلات المالية المتاحة في المناطق الحر في البلدان العربية	
05	المساحات المسلمة و الشاغرة من الأراضي 2001	
06	مصادرة تدفق الاستثمارات بالمنطقة الحرة 2001	
07	عدد المشاريع في المنطقة الحرة العامة حسب الأنشطة 2001	
08	عدد مشاريع المنطقة الحرة الخاصة حسب الأنشطة 2001	
09	عدد المشاريع في المنطقة الحرة ببورسعيد 2001	
10	إجمالي رؤوس الأموال في النشاط الصناعي حسب الجنسيات 2001	
11	إجمالي رؤوس أموال النشاط التخزيني حسب الجنسيات 2001	
12	إجمالي رؤوس أموال النشاط الخدماتي حسب الجنسيات	
13	واردات المناطق الحرة المصرية 2005-2009	
14	عقود الاستثمار في المناطق الحرة العامة(1998-2006)	
15	عدد عقود الاستثمار في المناطق الحرة العامة موزعة حسب النشاط الاقتصادي (2005-2006)	
16	رأس المال المصرح به و النشاط للمناطق الحرة الخاصة العاملة لسنة 2006	
17	المعايير النهائية لترتيب الولايات المقترحة لاحتضان المنطقة الحرة	
18	قيمة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خارج نطاق المحروقات	

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	بيان المدخلات والمخرجات للمناطق الحرة	
02	معاملات المنطقة الحرة مع الخارج	
03	معاملة البضائع الوطنية المصدرة إلى المنطقة الحرة	

إهداء

فب البداية أحمد الله عز وجل و أشكره على النعم التي أنعمنا بها و من بين هاته النعم نعمة إكمالي لمشواري الدراسي

أهدي ثمرة جهدي إلى من كانت حبل متين و ركز معين و منبع الحنان و سندي طيلة حياتي الدراسية"أمي العزيزة"

إلى رمز المحبة و التضحية و من كرس حياته من أجل تربيتي وتعليمي "أبي الحنون"

إلى من أراد لي العلا و رفيق دربي الوحيد"أخي الغالي" الذي أتمنى له التوفيق في حياته و تحقق كل أمنياته"حسام"

إلى من كان معينا لي زوجي "سفيان"

إلى عمي المغترب بكندا"عبد الله" وإلى جميع أعمامي و عماتي و أخوالي و خالاتي و جميع أفراد عائلة ترايعية وعائلة قرابسية" دون استثناء.

و إلى كل صديقاتي: منال.زوليخة. مريم. سهيلة.غنية.حورية.فريدة.و إلى جميع زملائي في الفوج الثاني.

خـاتمـة العـامـة:

تضمنت الخاتمة العامة،الخلاصة العامة، نتائج البحث، نتائج اختبار صحة الفرضيات المقترحة،آفاق البحث.وسنحاول استعراض ذلك على النحو التالي.

- **الخلاصة العامة:**

لقد برهنت الزيادة المطردة في أحجام الاستثمار الأجنبي المباشر بجميع أنحاء العالم على مدى أهميته، وذلك من خلال المساهمة في خلق الفرص الاستثمارية التي كان من الصعب توفيرها من قبل المؤسسات المحلية، نظرا لعدم اكتسابها الخبرة الكافية و محدودية إمكانياتها، كما يعتبر أحد العناصر الهامة التي بإمكانها خلق مزايا تنافسية في مجال الصناعة بالدول المضيفة التي تحسن التعامل معه
و نجاح المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية ،و تحقيق أهدافها الأخرى يتوقف على توافر العوامل الحاكمة في نجاحها ابتداء من دراسته مدى ملائمة الفكرة لظروف الدولة و التحضير و التمهيد لها لدى المعنيين بالأم إلى عمل دراسة جدوى اقتصادية و تزويد المناطق الحرة بالبنية الأساسية الضرورية للأنشطة ووضع و تطبيق نظام متكامل من الحوافز و التسويق و الترويج للمناطق الحرة في الأسواق العالمية و مراكز الصناعة والاتصال المباشر برجال الأعمال و توفير إدارة كفئة و مرنة و متطورة لتسيير و إدارة المنطقة، وإجمالا نجاح المناطق الحرة مرتبط بتوفير مناخ استثماري ملائم ومشجع بكل الأبعاد البيئية والسياسية والاجتماعية و تلك الأبعاد الخاصة بالسياسات الاقتصادية و كذلك الخاصة بمؤشرات أداء الاقتصاد الوطني، و ما يمكن قوله حول فعالية المناطق الحرة في الدول العربية أنها مازالت ضعيفة حيث أن المناطق الحرة في مصر رغم أنها أصبحت أمر واقعا إلا أنها لم تحقق كل الأهداف المرجوة منها فمنطقة بورسعيد الحرة من المناطق المنفردة في العالم خاصة بموقعها الاستراتيجي ووجود بعض الميزات التي لا توجد في المناطق الأخرى و مسارها كان بطيئا و عسيرا و الآن سريعا.
مع المناطق الحرة العربية ، والتجربة الجزائرية فيما يخص المناطق الحرة فلم يكتب لها الانطلاقة لحد الآن.

- **نتائج البحث:**

توصلنا من خلال الدراسة لعدة نتائج لعل أهمها:

- استخلصنا من عرضنا السابق عدم وجود تعريف محدد للمناطق الحرة وإنما هناك قواعد متعارف عليها عالميا كما يمكن أن يسمى بالمنطقة الحرة، وإن المناطق الحرة قامت انطلاقا من فلسفة زيادة الانفتاح الاقتصادي و تنشيط حركة رؤوس الأموال بين دول العالم.
- يمكن أن نخلص أن هناك فروقات أساسية بين مميزات و مفاهيم نمط الاستثمار بالمناطق الحرة و نمط الاستثمار داخل البلد و يتجلى الفرق الرئيسي في اعتبار المنطقة من وجهة النظر الجمركية كمنطقة أجنبية و كذا أن كلا من نمط الاستثمار بالمناطق الحرة و الاستثمار الداخلي يهدفان إلى جذب الاستثمارات الأجنبية التي لا ترغب العمل داخل البلد كما أن الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة تعمل على إيجاد الظروف المناسبة و المواتية لرؤوس الأموال الأجنبية للعمل في مشاريع داخل البلد بجانب رأس المال الوطني.

- هناك صور و أشكال للمناطق الحرة إلا أن الاتجاه العالمي الحالي هو إقامة المناطق الحرة الخاصة و مناطق التصدير الصناعية و بالخصوص في الدول النامية بغية إنشاء قطاع تصديري و يلاحظ أن المناطق الحرة تواكب التطور الاقتصادي العالمي حيث تطور اهتمام هذه المناطق بالأنشطة المتصلة بثورة المعلومات و الاتصالات الحديثة.
- نجاح المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية و تحقيق أهدافها الأخرى يتوقف على توفير العوامل الحاكمة في نجاحها ابتداء من دراسة مدى ملائمة الفكرة لظروف الدولة و التحضير و التمهيد لها لدى المعنيين بالأمر، إلى عمل دراسة الجدوى الاقتصادية و تزوي المناطق الحرة بالبنية الأساسية الضرورية للأنشطة ووضع و تطبيق نظام متكامل من الحوافز والتسويق والترويج للمناطق و إجمالا نجاح المناطق الحرة مرتبط بتوفر مناخ استثماري ملائم و مشجع بكل أبعاده.
- افتقاد السياسات والدراسات التي بنت عليها المناطق الحرة في مصر إلى تحليل الدوافع و المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر بالدرجة الكافية والمطلوبة و كان يحب ان يتم التعرف على الإستراتيجية الفعالة التي تجعل المناطق الحرة المصرية جاذبة ومستقطبة ،اعتمادا على الدراسات المتعمقة دلالة على ذلك تحويل بورسعيد إلى مدينة حرة كان وراءه عوامل غير اقتصادية و غير مدروسة بالدرجة الكافية كان من أهمها تعويض اهل المدينة عن خسائرهم المادية و المعنوية على مر السنين وإن تكون المدينة خطا من خطوط الدفاع عن بوابة مصر الشرقية بما فيها من استثمارات أجنبية.
- لم تكن المناطق الحرة المصرية مهيأة لاستقبال الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة بسبب المساحات المخصصة و استكمال البنية الأساسية التي استغرقت في بعض المناطق أكثر من 14 سنة، وعدم الترويج الكافي للاستثمار بالمناطق الحرة و كذا عدم الاستفادة من تجارب المناطق الحرة الناجحة في العالم
- تمنح المناطق الحرة بالأردن بقدرة متميزة في جذب المؤسسات و الاستثمارات إليها و هذا راجع إلى عوامل عديدة تضافرت في تحقيق هذه الخاصية من خلال توفير عدد من الضمانات و توفير المناخ الاستثماري تحسينه وتطويره في مجموعة القائم على الشفافية و تبسيط الإجراءات و تقديم الحوافز والاستقرار وتحقيق كفاءة المرافق و الخدمات الأساسية، فالمناطق الحرة بالأردن تشكل جزء من سياسة اقتصادية كلية تهدف خصوصا إلى تشجيع النمو الصناعي والصادرات و نتويع مصادر الدخل الوطني.
- واقع المناطق الحرة في الجزائر يشير إلى التعثر في الانطلاقة لوجود عدة مشاكل ، تصب في مجموعها لعدم توفير المناخ الاستثماري المناسب والملائم لجلب الاستثمارات الأجنبية والوطنية وكذا عدم توفير و تحقيق العوامل الحاكمة في نجاح المناطق الحرة كالإعداد والتخطيط الجيد لإقامتها و عدم الترويج والتسويق بالشكل الكافي في المحافل الدولية مما اضطرت السلطات الجزائرية لصرف النظر عنها ولو مؤقتا.

- **نتائج اختبار صحة الفرضيات:**
  - الفرضيةالاولى: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية حققت نتائج ايجابية للدولة المضيفة.

الفرضية الاولى صحيحة حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسمح بتدفق رؤوس الأموال دولية إلى بلد المضيف و بالتالي تمويل عد الدولة بالنقد الأجنبي و المشارك في إنشاء المشاريع الاستثمارية داخل البلد المضيف

- الفرضية الثانية: وجود تعاريف كثيرة للمناطق الحرة و ليس هناك تعريف كامل وجامع للمنطقة الحرة و إنما هناك مفاهيم معينة تتلائم و تنطبق مع طبيعتها.

هذه الفرضية صحيحة حيث أن المناطق الحر لا يوجد لها تعريف محدد بل تعددت التعاريف تبعا للأهداف المرجو تحقيقها من إنشاء المناطق الحرة و طبيعة الأنشطة المقامة فيها.

الفرضيةالثالثة: نجاح المناطق الحرة في البلدان العربية يرتبط بتوفر مجموعة من العوامل المرتبطة بالمناخ الاستثماري و التخطيط الجيد و المسبق للمنطقة والإدارة الكفئة.

حيث أوضح التحليل صحة هذه الفرضية حيث أن نجاح المناطق الحرة في دول العربية يرتبط بتوفر مجموعة من العوامل المرتبط بالمناخ الاستثماري والتخطيط الجيد و كذا وجود جهاز إداري مرن و كفئ و الاستقرار السياسي و الاقتصادي و القانوني و تبسيط الإجراءات الإدارية و مستوى الخدمات.

- **التوصيات المقترحة:**

على ضوء النتائج التي توصل إليها البحث يمكن تقديم عدد من التوصيات التالية:

- ضرورة خلق مناخ استثماري مناسب تشجيعا لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية و المحلية للاستثمار بالمناطق الحرة و بداخل الدولة بما يحقق العديد من النافع للاقتصاد الوطني فالمناطق الحرة تشهد نجاحها من نجاح الاقتصاد المحلي.
- دراسة التجارب الناجحة للمناطق الحرة في الدول العالم ومحالة الاستفادة بتجارب هذه الدول في تصحيح مسار تجارب المناطق الحرة الفتية أو المتعثرة.
- التركيز على إقامة مناطق التصدير الصناعية الحرة المعتمدة على المشاريع الصناعية والمطبقة للتكنولوجيا الحديثة التي تصدر منتجاتها إلى الخارج.
- دراسة التجارب الناجحة للمناطق الحرة في الدول العالم ومحاولة الاستفادة بتجارب هذه الدول في تصحيح مسار تجارب المناطق الحرة الفتية أو المتعثرة.
- التركيز على إقامة مناطق التصدير الصناعية الحرة المعتمدة على المشاريع الصناعية والمطبقة للتكنولوجيا الحديثة التي تصدر منتجاتها إلى الخارج وهذا بهدف إنشاء قطاع تصديري والعمل على جذب الشركات متعددة الجنسيات الصناعية والخدماتية.
- القيام دراسة جدوى اقتصادية للمناطق الحرة قبل البدء في إقامتها من طرف المتخصصين و الخبراء والمنظمات الدولية و تحديد بدقة الأهداف المرجو تحقيقه
- ا وتحديد مجالات الأنشطة التي ترغب الدولة المضيفة في تشجيع الاستثمار فيها.
- ضرورة إعطاء الصلاحيات الكاملة و المرونة للإدارة المسيرة و المشغلة للمناطق الحر و يشارك فيها القطاع العام والخاص أو يديرها القطاع الخاص بمفرده.
- يمكن للجزائر إقامة مناطق حرة ناجحة من خلال القيام بدراسة جدوى للمناطق و تكوين المتخصصين و الخبراء في هذا المجال باعتبارها تحتوي على إمكانيات تؤهلها لذلك.

- **آفاق البحث:**

حولنا خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على المناطق الحرة ودورها في جذب الاستثمارات الاجنبية و تجارب بعض الدلو العربية خاصة تجربة الجزائر إلا أن هذا البحث بطبيعته الحال لم يلم بكل الجوانب المتعلقة بالموضوع مما يفتح المجال للباحثين في مواضيع أخرى والتي منها: واقع المناطق الحرة في ظل التعييرات العالمية- دراسة حالة دول الخليج-

- الدور المتنامي للمناطق الحرة الصناعية لتشجيع عملية التصدير.

قـائمـة المراجــع:

أولا: المراجـع باللغـة العربيـة.

أ- الكتـب:

1. أحمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، دار المناهج الأردن، 1997.
2. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة(تركيان كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005.
3. أمينة زكي شبانة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق الجمعية المصرية، للاقتصاد السياسي والإحصاء، القاهرة، 1994.
4. بجاوي محمد، ترجمة جمال موسى بن عمار الصغير ،من أجل نظام اقتصادي جديد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
5. ثيودور ورموران، ترجمة جورج خوري، الشركات متعددة الجنسيات، دار الحارس، 1994.
6. جبل برتان، ترجمة علي مقلد، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، بيروت، 1992.
7. حامد عبد المجيد دارز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية،1999.
8. رمزي زكي، الاحتياطات الدولية واللازمة الاقتصادية في دول النامية، دار المستقبل العربي، مصر 1994.
9. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر بالعولمة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المملكة المتحدة،2007.
10. رمضان صديق محمد، الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار دار النهضة العربية، القاهرة،1998.
11. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، مصر،1996.
12. زريقان عبد المحسن اسعد، الخيارات الإستراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، جامعة دهوكن العراق،2005.
13. سعيد محمد السيد، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 1978.
14. عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،1989.
15. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار ،منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية،1993.
16. عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.
17. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2001.
18. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع، بيروت، 2001.
19. عماد يونس، العولمة تاريخ أبعاد، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان،2005.

20. عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر،1999.
21. عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي و منظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2003.
22. فضل علي هني، دور المناطق الحرة في جذب و تشجيع الاستثمارات الأجنبية، المعهد العربي للدراسات و البحوث العربية، القاهرة،2001.
23. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضربي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2000.
24. محمد صبح، القرارات المالية الإستراتيجية ،دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
25. محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمار ، دار الجلي الحقوقية ، لبنانن2007.
26. محمد قاسم خصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة ،دار الفكر، الأردن،2003.
27. محمد شمس الدين، إدارة المرافئ واستثمارها ودورها الاقتصادي، الدار الجامعة للطباعة والنشر،1993.
28. محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية، دار وائل، الأردن، 2003.
29. محمودي مراد، التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الكتاب، الحديث، القاهرة،2004.
30. ميرونوف، ترجمة علي محمدتني عبد الحسين، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات، ديوان المطبوعات الجامعية،1986.
31. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعية، مصر، 2007.
32. هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بغداد،202.
33. هشام علي صادق، الحماية الدولية للمال الأجنبي،دار المعرفة الجامعية، القاهرة،1987.

ب- البحوث الجامعية:

1- لحقاني شمولة، دور المناطق الصناعية الحرة في تنمية الاستثمارات الصناعية،أطروحة دكتوراه، في الاقتصاد ،كلية التجارة ،جامعة الإسكندرية،1992.
2- أسامة صادق المشنت، إدارة المناطق الجغرافية الحرة في مصر ودورها في دعم التنمية أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ،في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر،1992.
3- بوراس مريم، دور المناطق الحرة في تنمية الاقتصادية"دراسة حالة الوطن العربي"رسالة ماجستير ،غير منشورة ،في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس،سطيف، 2004.
4- رضوان بالعاينة، العلاقة الشغلية داخل المناطق الحرة، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تونس، 1994.
5- ريال زينة، المناطق الحرة والتنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير رسالة ماجستير غير منشورة، في الاقتصاد ،معهد العلوم الاقتصادية ،الجزائر ،2002.

6- فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة (الجزائر، مصر، السعودية)، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية ،الجزائر،2001.
7- فاتن الغربي، تقييم المناطق الحرة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،1989.
8- منور أوسرير،دراسة نظرية عن المناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، سنغافورة، مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، في الاقتصاد معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1995.
9- منور أوسرير، المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية، أطروحة دكتوراه دولة ،غير منشورة في علوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،2005.
10- محجوب بدة، مستقبل المناطق الحرة العربية في ظل العولمة،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2003.
11- محمد فتحي صقر، الأنماط السلوكية للشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على المستويات الشغل، مذكرة ماجستير،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرةن1989.
12- كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة حالة الجزائر ،أطروحة دكتوراه،غير منشورة،جامعة منتوري، قسنطينة،2003- 2004.
13- عادل محمود، قياس عوامل البيئة المؤثرة على الأداء التصديري، للمشروعات الصناعية بالمناطق الحرة، أطروحة دكتوراه، تخصص غدارة أعمال،كلية التجارة،جامعة عين شمس، مصر،1994.

المجلات و الدوريات:

1- احمد شرف الدين، مشكلات الجمارك و مشروعات المناطق الحر مع القوانين، مجلة الأهرام الاقتصادية، العدد 1107، الصادرة في أفريل 1990.
2- براكاش أونجافي وعساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 02.جوان،2003.
3- حسين مهران، الاستثمار الأجنبي في مصر وإمكانية تطويره في ظل التحولات المحلية والإقليمية والدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط القومي، مصر،العدد الأول،يونيو،200.
4- منور أوسرير،دراسة نظرية عن المناطق الحرة(مشروع منطقة بلارة)، مجلة الباحث ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،العدد02/ 2003.
5- مصطفى عبد مصطفى إبراهيم، المناطق التجارية الحرة في مصر، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة، مصر،العدد38. 2008.

كتب القوانين والأمريات والجرائد الرسمية:

1- الهيئة العامة للاستثمار، المناطق الحرة في مصر،التنمية والاستقرار،2001.
2- دليل الهيئة العامة للاستثمار المناطق الحرة، المناطق الحر في مصر التنمية والاستقرار، 2001.
3- دراسة حول تقديم الولايات المؤهلة لاحتضان المنطقة الحرة، الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية الجزائر،ماي 1996.

4- جريدة الخبر، السنة الرابعة عشر، العدد 4237، الصادرة يوم الأحد 7نوفمبر 2004.
5- وزير التجارة، جريدة الوسط،العدد 255،الصادرة يوم الأربعاء 10 نوفمبر 2004.
6- مراد مدلسي في زيارته للمنطقة يوم 27 مارس 2001 رفقة سفراء دول كل من الصين ،كوريا الجنوبية، تركيا، الفيتنام،و المستشار الاقتصادي ياسر عبد الحي، فيما يلغي الرئيس زيارته لولاية جيجل للمرة الثانية، لماذا أسقطت المنطقة الحرة من برنامج الإنعاش الاقتصادي،جريدة الشروق،العدد537، الصادرة يوم 14 جوان 2002.
7- جريدة اليوم، السنة السادسة ،العدد 1756 الصادرة يوم،10 نوفمبر 2004.
8- الخبر، السنة الثالثة عشر، العدد 4089 الصادرة يوم 18 ماي 2004

الندوات:

1- سمير معوض، الاقتصاد البور سعيدي تكوينات الماضي و بيئة الحاضر والتخطيط للمستقبل ،ندوة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على حركة المجتمع البورسعيدي، بورسعيد،1999.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

أ- الكتب

1- Pone jecquemot ; »la firme multinationale,un introduction èconomique,Economica,France,1990
2- Jean pierre Bibau, In troduction a' lèconomie introductionale,cazablanca,paris,1997.
3- Jean louis.Muchielli,Relation èconomiques, internationales,Hachette live,paris France,1995.
4- Henri-FHenner,commerce intrnationai,èdition, Moutchretien,paris,France,1997.
5- Bernard Bannin,lèntrerise multinationale et lètat,èdition ètudes vivantes, France, 1984.
6- Victor.thuronyied,tax law ctesign and drafting, chapter 23,Incone tax incentives for.inevastment, 1998.
7- Antaine Bosile et A,getmid, .inevarsiir dans les zones franches industrielles d'Expertions, ocde,paris,1984.
8- Pascal lorot,les zones franches dans le mande,1987.

ب- التقارير و المنشورات:

1- OCDE ,Dèfinition des rèfèrence dètalle des investissment internationaux,paris.1983.
2- UNCTAD,WORD Investment Report 1998 Newy,1999.
3- UNCTAD,WORD Investment Report 2000 Newy,2001.
4- UNITED, Nations ,Economic and Social commission ,for asia and pacific.OP,cit

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

1- معاوري شلبي، المناطق الحرة العربية ،مقالة منشورة في موقع إسلام أون لاين نت.
2- WWW.islam oline.net/arabica/economics/2001/05.larticle 22 :shtml.
3- Orlent,Free zone.com/web/contet/2012/04/12.
4- http//www.sis gov.eg/pubtic/lètter/ohtml/otext.336.html/2012/01/24.
5- http//www.ik ohram.arg.eg/ik/2012/1/24.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عـــنوان الجـــــــــــدول	رقم الصفحة
01	أفكار المستثمر مقابل أفكار الدول الحرة المضيفة فيما يتعلق بالاستثمار في المناطق	62
02	نمط الغدارة وطبيعة الأنشطة في المناطق الحرة لبعض الدول العربية	94
03	الحوافز الجبائية و الجمركية الممنوحة في المناطق الحرة في العالم العربي	95
04	التسهيلات المالية المتاحة في المناطق الحر في البلدان العربية	96
05	المساحات المسلمة و الشاغرة من الأراضي 2001	113
06	مصادرة تدفق الاستثمارات بالمنطقة الحرة 2001	113
07	عدد المشاريع في المنطقة الحرة العامة حسب الأنشطة 2001	114
08	عدد مشاريع المنطقة الحرة الخاصة حسب الأنشطة 2001	114
09	عدد المشاريع في المنطقة الحرة ببورسعيد 2001	114
10	إجمالي رؤوس الأموال في النشاط الصناعي حسب الجنسيات 2001	115
11	إجمالي رؤوس أموال النشاط التخزيني حسب الجنسيات 2001	115
12	إجمالي رؤوس أموال النشاط الخدماتي حسب الجنسيات	116
13	واردات المناطق الحرة المصرية 2005-2009	117
14	عقود الاستثمار في المناطق الحرة العامة(1998-2006)	127
15	عدد عقود الاستثمار في المناطق الحرة العامة موزعة حسب النشاط الاقتصادي (2005-2006)	127
16	رأس المال المصرح به و النشاط للمناطق الحرة الخاصة العاملة لسنة 2006	128
17	المعايير النهائية لترتيب الولايات المقترحة لاحتضان المنطقة الحرة	135
18	قيمة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خارج نطاق المحروقات	144

قائمة الاشكال

رقم الشكـل	عنـــوان الشكـــل	الصفحة
01	بيان المدخلات والمخرجات للمناطق الحرة	50
02	معاملات المنطقة الحرة مع الخارج	51
03	معاملة البضائع الوطنية المصدرة إلى المنطقة الحرة	51

الملخـــص

تعد المناطق الحرة وسيلة اقتصادية قديمة المنشأ ، ارتبط ظهورها بتوسيع حركة التجارة الدولية ، حيث أن العمل على جذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و توفير المناخ الملائم لها من حوافز ضريبية و جمركية هي من أهم أهداف الدول من إنشاء المناطق الحرة .

و نظرا للأهمية التي تكتسبها المناطق الحرة على جذب الاستثمار الآخر المباشر عملت الدول العربية على إقامتها و تطويرها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و من بينها الجزائر ، المناطق الحرة بالجزائر

الكلمات المفتاحية :

الاستثمار الأجنبي المباشر ، المناطق الحرة ، المناطق الحرة في الجزائر

Abstract

Areas are free and economical way ancient origin, they appear associated with expanding international trade, as to attract the largest possible number of foreign direct investment and provide the appropriate environment with incentives Zerabah and customs are the most important goals of the States of the establishment of free zones Due to the importance gained by the free zones to attract investment has direct other Arab states to set up and developed in order to achieve economic development and including Algeria, the free zones in Algeria

Keywords:

Foreign direct investment, free zones, free zones in Algeria.